

كِتَابُ الْكِنْدِى إِلَى الْمُعْظِمِ بِالله فِي الْفَلَسَفَةِ الْأُولَى

حققه وقدم له وعلق عليه
الدكتور

أحمد فؤاد الزهرواني

مدرس الفلسفة بجامعة فؤاد الأول

[القاهرة : ١٣٦٧ هـ — ١٩٤٨ م]

الطبعة الأولى

دار إحياء الكتب العربية
عيسى البستاني الحلي وشركاه

893.7991

K 576

57951 G

عصر الكندي

يعد الكندي بحق صورة للعصر الذي كان يعيش فيه ، وثمرته البيئة الدينية والعقلية والسياسية التي تأثر بها .

فقد نشأ طفلاً في حياة المأمون أعظم خلفاء العباسيين شأنًا ، وأشيعهم ذكراً ، وأمضى شبابه في بلاط المعتصم ، فشهد الدولة العباسية في أوج مجدها ، وشدة بأمها ، واتساع سلطاتها .

ويمتاز هذا العصر الذي يبدأ بالمأمون في أواخر القرن الثاني ، وينتهي في النصف الأول من القرن الثالث بمميزات خاصة لا تجدها في الدولة الأموية ، ولا تجدها في العصور التي أعقبت عصر الكندي .

وتتفرع هذه المميزات عن صفة واحدة تستمد وجودها من عامل سياسي . فقد استتب الأمر منذ الرشيد ، وهذا بال الدولة بعد أن تقوضت قواعد الأمويين في الشرق وقضى على نفوذ العرب ، وسكت الطامعون في الخلافة فاستكانوا وأسدلوا على مطامعهم ستاراً يخفي توابعهم وثورتهم .

وترتب على هذا الهدوء السياسي بروز هذه الصفة التي تعد في نظرنا

579536

JAN 29 1962

29

أساس الحياة الدينية والعقلية والأدبية ، وهى صفة التشييد والبناء والتأسيس .
فإذا شئت أن تلمس بناء علم الكلام ، ونشأة التصوف ، وظهور الفلسفة ،
وانتشار الطب ، والعناية بالعلوم الفلكية والرياضية ، فعليك أن ترجع إلى ذلك
العصر ، ولا ينفي ذلك أن بذور هذه الحركات الثقافية كانت موجودة من
قبل فى الدولة الأموية ، غير أن هذه الهدنة السياسية التى ذكرناها ، هى التى
يسرت الأخذ بيد العلوم المختلفة إلى درجة من الارتفاع ما كانت لتبلغها لو
جرت الأمور على ما كانت عليه .

ويرجع هذا البناء الضخم فى سائر العلوم إلى أمرين : الأول امتزاج
الأجناس والأديان والشعوب ، واصطناعها اللغة العربية أداة للتعبير عن الفكر .
والثانى الحرية الواسعة التى أباحها الخلفاء ، ونخص للمأمون منهم بالذكر ، لكل
من يريد أن يفكر .

فكما « كان هناك توليد بين الأجسام ، كان هناك توليد عقلى . ففقول
الناس من الأمم المختلفة كان يتناولها اللقاح . فالفارسي يحمل عقلاً فارسياً ثم
يمتنق الإسلام ، ويمتنق اللغة العربية ، فينشأ مزيج من العقليتين تتولد منه
أفكار جديدة ، ومعان جديدة . واليوناني النصراني ، أو الرومي النصراني ،
أو العراقي اليهودي ، يخالط العربي المسلم ، ويتبادلات الرأي والقصص ،
والفكرة ، فينشأ من ذلك فكر جديد . وهكذا . . . »^(١) .

(١) أحمد أمين - ضحى الإسلام - الجزء الأول - ١٩٣٤ - ص ١٤

وروى عن بشر المريسي قال : حضرت عبد الله المأمون أنا ، وثمالة ،
ومحمد بن أبي العباس ، وعلى بن الهيثم ، فتناظروا في التشيع . فنصر محمد بن أبي
العباس الإمامية ، ونصر على بن الهيثم الزيدية ، وجرى الكلام بينهما ، إلى
أن قال محمد لعل : يا نبطي ما أنت والكلام ؟ ! . فقال المأمون ، وكان متكئاً
فجلس ، الشتم عى ، والبذاءة لوم ، إنا قد أبجنا الكلام ، وأظهرنا المقالات ،
فمن قال بالحق حمدناه ، ومن جهل ذلك وقفناه ، ومن جهل الأمرين حكمنا
فيه بما يجب ، فاجعلا بينكما أصلاً ، فإن الكلام فروع ، فإذا افترعتم شيئاً
رجعتم إلى الأصول .

ويعلق الخضرى في محاضراته عن تاريخ الأمم الإسلامية بأن المأمون
أباح الكلام ، وأظهر المقالات لدرجة قلما تجدها أمة . وما ظنك بخليفة
عباسى تناظر في مجلسه اثنان في الإمامة ، فينصر أحدها الإمامية ، والثانى
الزيدية ؟ وهذان المذهبان إن صحا يذهبان بما فى أيدي آل العباس من الإمامة
ولم يمنع ذلك من ترك حرية القول لهم^(١) .

وكان غرض المأمون أن يؤلف بين القوم ويدفعهم إلى الاجتماع على
رأى واحد ، ولكن النتيجة التى انتهت مقالة « خلق القرآن » إليها كانت

(١) محمد الخضرى : محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية - مطبعة عيسى الحانى - ١٩٣٠ -

محنة شديدة ، وفتنة عظيمة بين علماء الحديث والمعتزلة . وأوصى المأمون أخاه المعتصم بأن يسير سيرته في مسألة خلق القرآن ، وتبع المعتصم الوصية ، وشجعه رهوس المعتزلة على الفتك بخصوصهم ، فأحضر أحمد بن حنبل إلى مجلسه ، وأمره أن يقول بخلق القرآن ، ثم ضربه حتى خلت كتفه ، لأنه تمسك برأيه ورفض القول بأن القرآن مخلوق . واستمرت هذه المحنة يؤيدها الخلفاء حتى جاء المتوكل بعد الواثق ، فأمر أن يترك الناس أحراراً وشأنهم .

ولم يكن الكندي بعيداً عن المشاركة في علم الكلام ، والرد على آرائهم . فله رسالة « في الاستطاعة وزمان كونها » ، وأخرى « في الجزء الذي لا يتجزأ » وفي الصفحات الأولى من هذه الرسالة التي نشرها يخاطب رجال الدين ويوجه إليهم بعض التهم ، مما يدل على الصلة بينه وبينهم ، وهي صلة قامت من طبيعة العصر ، وسيطرة رجال الدين ، فقهاء ومحدثين ومعتزلة ، في دولة المنصور والرشيد والمأمون والمعتصم والواثق والمتوكل .

على أن المؤرخ المنصف لا يستطيع أن يغفل من حسابه أثر الخلفاء في توجيه الحوادث ، وخلق هذه البيئة العامة العريضة التي أطلقنا عليها اسم عصر البناء والتشييد ، وذلك على الرغم مما يذهب إليه بعض المؤرخين من أن التقدم الطبيعي القائم على أساس النظم العمرانية هو العلة في ذلك . يذكر الأستاذ أحمد أمين في ضحى الإسلام « بل أستطيع أن أقول : إن الدولة الأموية لو قدر لها أن تستمر في الحكم الزمن الذي حكمته الدولة العباسية لظهر على يديها

من الحركات العلمية ، والاصلاحات الاجتماعية ، قريب مما ظهر على يد العباسيين^(١) .

ولا نستطيع أن نجعل البيئة هي كل شيء إذ لا مرء في تأثير الفرد في البيئة . وقد كان أثر الخلفاء عظيمًا في حركة جديدة أدت إلى صبغ الحياة العقلية في الإسلام ، هي حركة الترجمة ، وكان لذلك أثر مباشر في يعقوب بن إسحاق الكندي إذ المعروف أنه من حذاق النقلة في الإسلام ، وذلك بفضل صلته بالخلفاء .

الترجمة :

يرى أن خالد بن يزيد الأموي أمر بترجمة كتب في الكيمياء من اللسان اليوناني إلى العربي ، ولكن لم يُشرع في نقل كتب اليونان في الطبيعة والطب والمنطق إلى اللسان العربي إلا في عهد النصور^(٢) .

ثم يقول دى بور بعد الإشارة إلى بعض المترجمين مثل حنين بن إسحاق وقسطا بن لوقا وغيرها ما يأتي : « وينبغي ألا نعد هؤلاء النقلة من جملة الفلاسفة ذوي الشأن ، إذ كان ينبغي أن يقبل أحدهم على الترجمة من تلقاء

(١) أحمد أمين : وضع الإسلام — ج ١ ص ٢

(٢) دى بور : تاريخ الفلسفة في الإسلام — ترجمة أبو ريذة — لجنة التأليف — ١٩٣٨ —

نفسه ، بل كان في كل الأحوال تقريباً يعمل بأمر خليفة أو وزير ، أو غيرها من أصحاب النفوذ^(١) » .

وهذا يؤيد ما ذكرنا من فضل الخلفاء على الترجمة من اللسان اليوناني وغيره .

ذكر ابن أبي أصيبعة أن جورجيس بن جبريل « أول من ابتدأ في نقل الكتب الطبية إلى اللسان العربي عندما استدعاه المنصور^(٢) » .

وكان يوحنا بن ماسويه نصرانياً مريانياً في أيام هارون الرشيد . وولاه الرشيد ترجمة الكتب الطبية القديمة لما وجدها بأقروة وعمورية وسائر بلاد الروم حين افتتحها المسلمون ، وسبوا سبيها . ووضعها أميناً على الترجمة ، ورتب له كتاباً حذاقاً يكتبون بين يديه . وخدم الرشيد والأمين والمأمون ومن بعدهم من الخلفاء إلى أيام المتوكل^(٣) .

وذكر القفطي أن حنين بن اسحاق الطبيب النضري تلميذ يوحنا بن ماسويه . قعد في جملة المترجمين لكتب الحكمة واستخرجها إلى السرياني وإلى العربي . واختير للترجمة واثمن عليها ، وكان « المتخير له المتوكل على

(١) المرجع السابق - ص ٢٤

(٢) ابن أبي أصيبعة : عيون الأنباء في طبقات الأطباء - الطبعة الذهبية ١٨٨٢ - الجزء

الأول ص ٢٠٣

(٣) القفطي - إخبار العلماء بأخبار الحكماء - مطبعة السعادة - ص ٢٤٩

الله ، وجعل له كتاباً نحرير عالمين بالترجمة ، كانوا يترجمون ويتصفح ما ترجموا . » ودخل حنين إلى بلاد الروم لأجل تحصيل كتب الحكمة ، وتوصل في تحصيله غاية إمكانه ، وأحكم اليونانية عند دخوله إلى تلك الجهات ، وحصل نفائس هذا العلم ، وعاد يلزم بني موسى بن شاكر ، ورغبوه في النقل من اليوناني إلى العربي .

وكانت أسرة بني شاكر تنافس الخلفاء ، وكانوا يرزقون جماعة من النقلة منهم حنين بن إسحاق وثابت بن قرة ، وعين لهم في الشهر ٥٠٠ دينار للنقل والترجمة والملازمة^(١) .

واختلفوا في الدافع الذي دفع الخلفاء إلى الحث على الترجمة : أهو الحاجة إلى الطب والعلاج ؟ ، أو معرفة الطوائع والنتائج وعلم الفلك ؟ .

جاء في طبقات الأطباء « أن أول ما استدعى أبو جعفر المنصور لجورجيس هو أن المنصور في سنة مائة وثمان وأربعين للهجرة مرض ، وفسدت معدته وانقطعت شهوته . وكما عالج الأطباء ازداد مرضه . فتقدم إلى الربيع بأن يجمع الأطباء لمشاورتهم فجمعهم ، فقال لهم المنصور : من تعرفون من الأطباء في سائر المدن طبيباً ماهراً ؟ فقالوا : ليس في وقتنا هذا أحد يشبه جورجيس رئيس أطباء جنديسابور ، فإنه ماهر في الطب وله مصنفات جليلة . فأنفذ المنصور من يخبره » . وختم ابن أبي أصيبعة كلامه عن جورجيس بقوله :

« وبلجورجيس من الكتب كناشه المشهور، ونقله حنين بن إسحاق من السرياني إلى العربي » .

ويتضح من هذا أن النقل في أول الأمر كان من السريانية إلى العربية . ولعلك تسأل ما شأن جنديسابور بالعلم اليوناني ، ونقله إلى اللسان السرياني . ويرجع السرف في ذلك إلى أن الإمبراطور جستنيان أصدر عام ٥٢٩ بعد الميلاد أمراً يعلق فيه أبواب المدارس الفلسفية في أثينا ، وأعظم هذه المدارس الأكاديمية التي ورثت فلسفة أفلاطون ، ومدرسة المشائين التي تشرح فيها كتب أرسطو . واتجه الفلاسفة نحو الشرق فأنشأوا في الرها ونصيبين مدارس تعلم فلسفة أرسطو ، وطب بقراط وجالينوس . ولما أغلقت مدرسة الرها انتقل فلاسفتها إلى جنديسابور ، ورحب بهم كسرى . حتى إذا جاء الخلفاء العباسيون في صدر الدولة استخدموا الأطباء من السريان ، ونقلوا إلى اللسان العربي هندسة إقليدس ، وطبيعة أرشميدس ، وفلك بطليموس ، وطب أبقراط وجالينوس ، وفلسفة أرسطو وثاوفراسطس والإسكندر الأفروديسي^(٢) .

وكانت حاجة المسلمين إلى معرفة علم الفلك شديدة ، ولذلك حث الخلفاء على ترجمة ما يتصل بها الفن من الكتب .

(١) ملاحظات الأطباء ، ج ١ ص ١٢٣ - ١٢٥

(٢) Gilson : La Philosophie au Moyen âge : Payot, Paris

1944 P 344 - 45

ولا يخفى على من اعتبر أمور الدين الإسلامي ولو قليلا ما وقع بين بعض أحكام الشريعة الإسلامية في العبارات ، وبين بعض الظواهر الفلكية من الارتباط الواضح الجلي . إن أوقات الصلوات الخمس تختلف من بلد إلى بلد ، ومن يوم إلى يوم ، فيقتضى حسابها معرفة عرض البلد الجغرافي ، وحركة الشمس في فلك البروج ، وأحوال الشفق الأساسية . ومن شروط الصلاة الاتجاه إلى الكعبة فيستلزم ذلك معرفة سمت القبلة أي حل مسألة من مسائل علم الهيئة الكروية مبنية على حساب المثلثات فبالجمله إن ارتباط بعض أحكام الشريعة بالمسائل الفلكية زاد المسلمين اهتماماً بمعرفة أمور السماء والكواكب^(١)

ويقول المستشرق سيديو إن المأمون أتم ما بدأه المنصور من البحث عن المؤلفات اليونانية « وكان أول ما صنعه أمره بإصلاح كتاب بطليموس المعروف بالمجسطي ، والذي ترجم في عهد هارون الرشيد بإشراف يحيى بن خالد البرمكي . وقام بصنع آلات الفلك متفتنون بأربعون ، واشتملت الأزياج المصححة ، التي يعد يحيى بن أبي منصور واضعاً لها ، على نتائج الأرصاد التي تمت بدمشق وبغداد في آن واحد^(٢) .

(١) نلينو : علم الفلك وتاريخه عند العرب في القرون الوسطى طبع روما - ١٩١١ -
 من ٢٢٩ - ٢٣١
 (٢) سيديو - تاريخ العرب العام - ترجمة عادل زعتر - مطبعة عيسى الحلبي - ١٩٤٨
 من ٣٨٨

أما دى بور فيذهب إلى أن علم الطب كان أكثر نفعاً ، وقد عني به الخلقاء لأسباب غنية عن البيان ، وكانت غناية الملوك بالطب لذاته من أكبر الأسباب التي جعلتهم يهبطون إلى كثير من المترجمين بنقل كتب اليونان إلى اللسان العربي ^(١) . ونحن لا ننسکر أن الطب كان دافعاً إلى الترجمة ، ولكننا ننسکر على دى بور إغفاله قيمة علم الفلك ، وخلطه بين هذا العلم المسمى علم الهيئة وبين التنجيم بمعنى معرفة مستقبل الناس وحفظهم ، ثم قوله إن علم الفلك كان فرعاً من العلم الرياضي ^(٢) ، ذلك أن الاهتمام بعلم الفلك لم ينشأ عن البحث في الرياضيات بل كما يقول نلينو « ومما حرص أيضا أرباب الدين على الالتفات إلى علم الهيئة ما أنزل في القرآن من الآيات التي تبين ما جعل الله في الأجرام السماوية وحركاتها من المنفعة الجليلة لكل الناس ، وتدعو البشر إلى التأمل والتفكير فيما في ذلك من النعمة الرحمانية ، والحكمة الإلهية ^(٣) » وقال محمد بن جابر البتاني في أول زيجيه « إن من أشرف العلوم منزلة ، وأسانها مرتبة ، وأحسنها حلية ، وأعلقها بالقلوب ، وألمعها بالنفوس ، وأشدّها تحديداً للفكر والنظر ، وتذكّية للفهم ، ورياضة للعقل بعد العلم بما لا يسع الإنسان جهله من شرائع الدين وسننه علم صناعة النجوم ، لما في ذلك من جسيم الخط ، وعظيم

(١) دى بور : ص ٨٨

(٢) دى بور : ص ٨٥

(٣) نلينو : ص ٢٣٢ - ٢٣٣

الانتفاع بمعرفة مدة السنين والشهور والمواقيت ، وفصول الأزمان ، وزيادة الليل والنهار ونقصانها ، ومواضع النيرين وكسوفيهما ، ومسير السكواكب في استقامتها ورجوعها ، وتبدل أشكالها ، ومراتب أفلاكها ، وسائر مناسباتها^(١) .

ويقول نلينو « إن أول ما اشتغلت به أهل البلاد الإسلامية من العلوم هي العلوم العملية وخصوصا الطب والكيمياء وأحكام النجوم^(٢) » وأن أول كتاب تُرجم من اليونانية إلى العربية (بقطع النظر عن كتب الكيمياء) هو على المحتمل كتاب أحكام النجوم ، وهو ترجمة كتاب عرض مفتاح النجوم للنسوب إلى هرمس الحكيم . وكان ترجمة الكتاب سنة خمس وعشرين ومائة هجرية .

وكان أبو جعفر المنصور يقرب المنجمين ويستشيرهم في أموره . كان نوبخت منجما فاضلا يصحبه المنصور ، فلما ضعف نوبخت عن الصحبة قال له المنصور : أخضر ولدك ليقيم مقامك^(٣) .

وتروى كتب التاريخ أن المنصور وضع أساس مدينة بغداد في وقت اختاره نوبخت المنجم ، وأن الذين هندسوا المدينة فعلوا ذلك بحضرة نوبخت ،

(١) نلينو ص ٢٣٤

(٢) نلينو ص ١٤٢

(٣) الفطلى : ص ٢٦٦

وإبراهيم بن محمد الفزاري والطبري المنجمين أصحاب الحساب .
فنحن نرى أن الترجمة بدأت بالعلم من جهة ، وبالفلك من جهة أخرى ،
وكانت الفلسفة تابعة لهما ، ولم تستقل عنهما إلا في عصر متأخر عن عصر
الكندي الذي نتحدث عنه .

وكان الكندي مترجماً ، وطبيباً ، وفيلسوفاً ، ورياضياً ، وفلكياً ، لأن
طبيعة العصر كانت تقتضي ذلك .

وعلى ما أن ننظر في كتبه ، وفي كلام المعاصرين له ، نرى أي صفة من
هذه الصفات كانت غالبية عليه .

سيرة الكندي

نشأته :

اختلف في مولد الكندي ووفاته كبير ، لأن كتب التراجم لم تنص عليهما .
ودرسه كثيرون من المحدثين ، وأوفى دراسة محققة لفيلسوف العرب ما كتبه
مصطفى عبد الرزاق ونشره في مجلة كلية الآداب ، ثم طبع في مؤلفات الجمعية
الفلسفية مع دراسة شخصيات أخرى ^(١) .

والراجح أنه ولد في أواخر حياة أبيه حوالي سنة ١٨٥ هجرية ، كما يذهب
دي بور . ولم يكن هارون الرشيد قد توفي بعد ، ولم يشهد الكندي عظمة
دولته ، لأن الرشيد مات ولم يبلغ الكندي العاشرة من العمر .

وهو أبو يوسف يعقوب ابن إسحاق بن الصباح بن عمران بن إسماعيل بن
محمد بن الأشعث بن قيس .

يكفي أبا يوسف ، ولكنه لم يشتهر بهذه الكنية كما اشتهر أبو علي

(١) مصطفى عبد الرزاق - فيلسوف العرب والمسلم الثاني - عيسى الحاي - ١٩٤٥

ابن سينا . والغالب أنه حين يذكر في كتب الفلسفة ، يقال عنه : الكندي
أو يعقوب الكندي ، أو يعقوب بن إسحاق الكندي ، كما ذكره القفطي
وابن أبي أصيبعة .

ولى أبوه إسحاق بن الصباح الكوفة في خلافة المهدي والرشد ، وهو
منصب يرفع صاحبه إلى طبقة الحكام وذوى الشأن والسلطان .

وإذا كان إسحاق حين مات قد ترك ابنه طفلاً ، فقد نشأ يعقوب في «الكوفة
في أعقاب تراث من السؤدد ومن الغنى ، وفي حضن اليتيم وظل الجاه الزائل .
وإذا كان جاه بنى الأشعث بن قيس لم يزل يزول إسحاق ، فإن عهدهم الزاهر
في الكوفة قد تولى بموته ، وكانوا انتشروا في البلاد ، فلم يبق للصبي اليتيم
إلا أمه التي لا تعرف من شأنها قليلاً ولا كثيراً . كانت الأيم تريد بالضرورة
لولدها أن يعيش كأيامه ميسراً وحيماً ، فدرت له ماله ، ونشأته مقتصداً صرفياً
غنياً ، ثم ساقته في سبيل العلم لما آتست من ذكائه المتوقد ، وشوقه إلى التهام
المعارف ، حتى إذا فاتته فخامة الحكم لم تفته حلالة العلم والحكمة^(١) .

ولسنا نذكر عن شيوخ الكندي وأساتذته شيئاً . غير أن الطبيعي أنه
تعلم في صباه القرآن وحفظه ، وانحط والحساب ، كما كان العهد في التعليم ، والمعروف
في تأديب الصبيان . أما وجهته فيما بعد ، فإنها تتوقف إلى حد كبير على ميوته

ورغباته . وقد اتجه يعقوب وجهة العلوم الرياضية والفلكية والنقل عن اليونانية وغيرها ، وانصرف عن العلوم الدينية واللغوية والأدبية . واسكنه شارك المتكلمين في مباحثهم ، وله رسائل في ذلك ، وهي مشاركة طبيعية لأن فتنه القول بخلق القرآن لم يسلم من إبداء الرأي فيها أى أحد .

والغالب أن الكندى كان يؤثر العزلة ، والابتعاد عن مخالطة الناس ، ويعف عن المهاترة والسباب ، ويخشى أن يتخوض في معارك الأدباء ورجال الدين ، لما في هذه المعارك من فتن ووسائل كثيرها ما تنتهى إلى ما لا تحمد عقباه . وهذا عندنا هو السبب في إثاره البحث عن علوم جديدة يحلوه فيها الميدان .

أما مصطفى عبد الرزاق فيعمل هذا الاتجاه بحسب الكندى الاطلاع ، وفي ذلك يقول : « ولسكن الطفل كان يطرته طاعة ، يلتزم أن يدرك بعقله الأشياء وعلاها ، ويريد أن يحيط بكل شئ ، علماً ، فما هو إلا أن بلغ رشده ، وأصبح أمره بيده ، حتى انطلق يرضى شهوة عقله فيتصل بعلم الكلام ، ويشارك المتكلمين في مباحثهم ويغلبه حب المعرفة ، فلا يجد فيها تمارسه بيئته الإسلامية العربية ما يكفي حاجة عقله الطموح ، ويفتح غمار الفلسفة وما إليها من العلوم المنقولة عن يونان وفارس والهند ، ولا يجد فيما يترجمه النقلة غنى ، فيحاول أن يرد هذه العلوم في منابعها ، ويتعلم اليونانية ، ويترجم بها ، ويصلح ما يترجمه

غيره ، ويتصل بالمثقافة اليونانية اتصالاً ظاهراً الأثر في غواظفه وفي
وتفكيره^(١) .

ونحن نرى أن اتجاه الكندي إلى النقل والأشغال بالعلوم الفلسفية
والهندسية والفلكية إنما جاء من طبيعة اتصاله بالخلفاء أولاً ، ورجال الدين
ثانياً ، والثقة ثالثاً .

في بلاط الخلفاء :

ذكر ابن أبي أصيبعة أن يعقوب بن إسحاق الكندي كان عظيم المنزلة
عند المأمون والمعتصم ، وعند ابنه أحمد .

ونقل ابن أبي أصيبعة عن سليمان بن حسان أن الكندي « خدم الملوك
فباشروهم بالأدب » .

ويقول ابن نباتة في شرح رسالة ابن زيدون « وكانت دولة المعتصم
تجمل به وبمصفاته ، وهي كثيرة جداً » .

وذكر ظهير الدين البيهقي الكندي فقال عنه « وقد ارتبطه المعتصم ،
وكان أستاذ ولده ابن المعتصم ، وله رسائل إلى أحمد بن المعتصم^(٢) » .

(١) مصطفي عبد الرازق . ص ٢١

(٢) ظهير الدين البيهقي . تاريخ حكماء الإسلام . دمشق ١٩٤٦ ص ٤١

وتذكر كتب الأدب قصة الكندي مع أبي تمام « حكى أنه كان خاضراً
عند أحمد بن المعتصم وقد دخل أبو تمام ، فأنشده قصيدته السينية ، فلما بلغ
إلى قوله :

إقدام محرو في سماحة حاتم في حلم أخنف في ذكاء إلياس
قال الكندي : ما صنعت شيئاً . قال : كيف ؟ قال ما زدت على أن
شبهت ابن أمير المؤمنين بصعاليك العرب ، وأيضاً أن شعراء دهرنا تجاوزوا
بالممدوح من كان قبله ، ألا ترى إلى قول الملوك في أبي دلف :

رجل أبر على شجاعة عامر ياساً وغبر في محييا حاتم
فأطرق أبو تمام ثم أنشد :

لا تنكروا ضربى له من دونه مثلاً شروداً في الندى والباس
فإن الله قد ضرب الأقل لنوره مثلاً من المشكاة والنبراس
ولم يكن هذا في القصيدة ، فتعجب منه . ثم طلب أن تكون الجائزة
ولاية عمل . فاستصغر ذلك فقال الكندي : ولوه فإنه قصير العمر ، لأن ذهنه
ينحت من قلبه فكان كما قال ^(١) .

ولسنا نجد ذكراً في كتب التاريخ والأدب لأخبار الكندي في بلاط

(١) مصطفى عبد الرازق . ص ٢٥ . نقل عن كتاب مرجح العيون لابن نباتة المصري .

المؤمن والمعتصم . إلا أن رسائله التي كتبها المعتصم تارة ، ولابنه أحمد تارة أخرى ، تدل على هذه الصلة . فلم يكن مألوفاً أن يتجه العلماء إلى الخلفاء يكتبون لهم أو يترجمون دون سبب قوى يحملهم على ذلك . وأكبر الظن أن الكندي حين كتب بعض الرسائل للخلفاء ، إنما فعل ذلك بإحياء منهم ، وبناء على طلبهم ، وقد كان الخلفاء يشاركون في العلم والأدب والفقه ، وتدور المناقشات العلمية والدينية والأدبية في مجلسهم . ولا ريب في أن صلة الكندي بالمعتصم كانت قوية ، مما جعله يدفع إليه ابنه أحمد يؤدبه .

والرسالة التي نشرها يتجه بها إلى المعتصم ، فمقدماتها « كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى » . ومطلعها يؤيد أنها للخليفة إذ يقول : « أطال الله بقاءك يان ذوى السادات وعزى السعادات ، الذين من استمسك بهديهم سعد في دار الدنيا ، ودار الأبد » وقد تكون إلى ابنه .

وهو لا يفعل ذلك في رسائله الأخرى ، فهو يحجب فيها عن سؤال سائل ، أو استفسار صديق . في رسالة الحيلة لدفع الأحزان يبدوها بقوله « صانك الله أيها الأخ المحمود من كل زلة ، وحاطك من كل آفة ، ووفقك لسبيل الاتمها ، إلى مرضاته ، وجزيل ثوابه . فهمت ما سألت من رسم أقاويل تضاد الأحزان » .

ويستهل رسالته في العقل على هذا النحو : « فهمك الله جميع النافعات ،

وأسعدك في دار الحياة ودار المات . فهمتُ الذي سألتَ من رسم قولٍ في العقل
موجز خبري على رأي المحمودين من قدماء اليونانيين . . . » .

وقد كتب الكندي رسائل إلى المأمون ، ويذكر ابن أبي أصيبعة له
« رسالة إلى المأمون في العلة والمعلول » .

وفي رسالة الكندي بعنوان : « في ذات الشعبتين » ، وهي مفقودة في
العربية ، ونُقلت من اللاتينية إلى الألمانية ، نجد عنوانها الكامل أنها كتاب
يعقوب بن إسحاق الكندي إلى أبي عباس بن المعتصم بالله ^(١) .

ولم يكن الكندي مقرباً فحسب إلى المأمون والمعتصم وأحمد بن المعتصم ،
كتب لهم الرسائل ، بل كان مقدماً كذلك في بلاط المتوكل .

نقل ابن أبي أصيبعة عن كتاب حسن العقبي لأبي جعفر أحمد بن يوسف
ابن إبراهيم قال : « كان محمد وأحمد ابنا موسى بن شاكر في أيام المتوكل
يكيدان كل من ذكر بالتقدم في معرفة . فأشخصا سند بن علي إلى مدينة
السلام ، وبعدها عن المتوكل . وذبوا على الكندي حتى ضربه المتوكل ،
ووجهها إلى داره ، فأخذوا كتبه بأسرها وأفرادها في خزانة سميت الكندية . »
وفي هذه القصة ما يدل على منزلة الكندي عند المتوكل ، وحسد الأمراء
وتدبيرهم للمباعدة بينه وبين البلاط . وسوف نمود إلى تنمية هذه القصة لبيان
صلة الكندي بالبقلة .

بين الكندي ورجال الدين :

كان العصر عصر فتنة دينية ، بدأت بحماية المأمون المعتزلة ، وجري المعتصم على سنة أخيه ووضيئته . ذكر الحافظ الذهبي في تاريخ الإسلام عند الكلام على ترجمة الإمام أحمد بن حنبل « ذكروا أن المعتصم لا ين في أمر أحمد لما علق في العقابين ، ورأى ثبوته وتصميمه وصلابته في أمره ، حتى أغزاه ابن أبي دواد ، فقال له : إن تركته قيل إنك تركت مذهب المأمون وسخطت قوله ، فهاجه ذلك على ضربيه ^(١) » .

كان ابن أبي دواد كما رأيت هو المقرب من المأمون والمعتصم ، حتى لقد أغزى المعتصم بضرب أحمد بن حنبل .

ومن الطبيعي أن يقع الحسد بين الكندي والمعتزلة المقربين من الخليفة . وأكبر الظن أن أهل السنة لم يرضوا كذلك عن الكندي واشتغاله بالفلسفة ، لما بين الدين والفلسفة من عدا .

ولم تصل إلينا جميع كتب الكندي لتبين منها رأيه في الدين ورجاله . وفي كتابه إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، إشارة طويلة نستخلص منها

(١) تاريخ الإسلام للحافظ الذهبي - ترجمة الإمام أحمد - تحقيق أحمد محمد شاكر - مطبعة المعارف ١٩٤٦ - ص ٤٨

ثلاثة أمور : الأول أن رجال الدين يسيئون تأويل الفلسفة ، والثاني أنهم يتجرون بالدين ، والثالث التوفيق بين الفلسفة والدين .

أما سوء التأويل فيرجع إلى « ضيق فطنتهم عن أساليب الحق ، وقلة معرفتهم بما يستحق ذوق الجلالة في الرأي والاجتهاد في الأنفاع العامة الشاملة ، ولدراسة الحسد المتكمن من أنفسهم البهيمية ، والحاجب بسدف سجوفه أنصار فكرهم عن نور الحق » .

أما التجارة بالدين فلا أنهم يعادون ذوي الفضائل « ذباً عن كراسيهم المزورة التي نصبوها من غير استحقاق ، بل للترؤس والتجارة بالدين ، وهم عديماء الدين . لأن من تجر بشيء باعه ، ومن باع شيئاً لم يكن له ، فمن تجر بالدين لم يكن له دين » .

الواقع أن الكندي يدفع عن نفسه هجوم رجال الدين ، ومهمة الإلحاد ، وهي تهمة إن ثبتت كان مضير صاحبها الإعدام .

روى السمودي في مروج الذهب قصيدة لأحد الشعراء يتهم فيها الكندي بالانتساب إلى يونان ، ودس آراء الملاحدة من الفلاسفة على الإسلام جاء فيها :

| | |
|------------------------------|---------------------------------|
| أبا يوسف إني نظرت قلم أجعد | على الفحص رأيا صبح منك ولا عقدا |
| وضرت حكيماً عند قدم إذا امرؤ | بلاهم جميعاً لم يجد عندهم عندا |
| أقرن إلحاداً بدين محمد | لقد جئت فينا يا أخا كندة إذا |

وتخلط يونان بقحطان ضلّة لعمرى لقد باعدت بينهما جدا^(١)
 وذكر ابن النديم في الفهرست « كان أبو معشر ، وهو جعفر بن محمد
 البلخي ، من أصحاب الحديث أولاً ، ومنزله في الجانب الغربي بباب خراسان
 ببغداد ، يصاغفن الكندي ، ويعزى به العامة ، ويشنع عليه بعلوم الفلاسفة ،
 فدنس عليه الكندي من حسن له النظر في علم الحساب والهندسة ، فدخل في
 ذلك فلم يكمل له ، فعُدل إلى علم أحكام النجوم ، وانقطع شره عن الكندي
 بنظره في هذا العلم ، لأنه من جنس علوم الكندي »^(٢).

لهذا السبب كانت حاجة الكندي شديدة إلى الدفاع عن الفلسفة ،
 وإثبات أنها لا تخالف الدين ، فكان بذلك أول من تكلم من فلاسفة
 الإسلام في التوفيق بين الحكمة والشريعة . وله في ذلك ثلاث حجج :

الأولى : أن علم الربوبية من الفلسفة ، وفي ذلك يقول « ويحق أن يعزى
 من الدين من عائد قنينة علم الأشياء بحقائقها وسماتها كقولاً . لأن في علم الأشياء
 بحقائقها علم الربوبية ، وعلم الوحدانية ، وعلم الفضيلة » .

الثانية : موافقة ما جاء به الرسل لحقائق الفلسفة ، وهذا هو نص الكندي
 « وجملة كل علم نافع والسبيل إليه ، والبعد عن كل ضار والاحتراس منه ، واقتناء

(١) المسعودي - مروج الذهب - طبعة بولاق - من ١٣٨

(٢) ابن النديم : الفهرست - المطبعة الرحمانية - من ٣٨٦

هذه جميعا هو الذى أتت به الرسل الصادقة عن الله جل ثناؤه ؛ فإن الرسل الصادقة ، صلوات الله عليها ، إنما أتت بالإقرار برؤية الله وحده ، وبلزوم الفضائل المرتضاة عنده ، وترك الرذائل المضادة للفضائل في ذواتها وإثارها .

والحجة الثالثة منطقية وهى أن اقتناء الفلسفة « يجب أو لا يجب ، فإن قالوا يجب وجب عليهم طلبها ؛ وإن قالوا إنها لا تجب ، وجب عليهم أن يحصروا علة ذلك ، وأن يعطوا على ذلك برهانا . وإعطاء العلة والبرهان من تقنية علم الأشياء بحقائقها . فواجب إذن طلب هذه التقنية بأنسنتهم ، والتمسك بها اضطرار عليهم . »

وكانت هذه الأدلة أساسا لما ذكره الفلاسفة فيما بعد من الجمع بين الحكمة والشرعة ، بما لا يخرج عن ذلك إلا فى التفصيل وذكر الأمثلة .

الكندى والنقطة :

ذكرنا من قبل أن جورجيس كان أول من ابتدأ فى نقل الكتب الطبية إلى اللسان العربى عندما استدعاه المنصور .

وأحضر المأمون حنين بن إسحاق ، إذ لم يجد من يضاهيه فى نقله ، وسأله نقل كتب الحكماء اليونانيين إلى اللغة العربية ، وبذل له من الأموال والعطايا شيئا كثيرا^(١) .

(١) ابن أبي أصيبعة ص ٢٨٦

وكان إسحق بن حنين يلحق بأبيه في النقل ، وفي معرفته باللغات ،
وفصاحته فيها . إلا أن نقله للكتب الطبية قليل جدا بالنسبة إلى ما يوجد
من كثرة نقله من كتب أرسطوطاليس في الحكمة وشروحيها إلى لغة العرب ^(١) .
وكان أغلب المترجمين من النصارى ومن أهل جنديسابور في أول الأمر .
وكانهم أرادوا أن يكون هذا الفن وفقاً عليهم لا يناقضهم فيه المسلمون
أو النصارى من أهل المذاهب الأخرى . نقل ابن أبي أصيبعة أن حنين بن
إسحاق كان يقرأ على يوحنا بن ماسويه كتاب فرق الطب الموسوم باللسان
الرومي والسرياني بهرسيس . وكان حنين إذ ذاك صاحب سؤال ، وذلك يضعب
على يوحنا ؛ وكان يباعدة أيضاً من قلبه أن حنيفا كان من أبناء الضيافة من
أهل الحيرة ، وأهل جنديسابور خاصة ومتطبيبوها يتحرفون عن أهل الحيرة ،
ويكرهون أن يدخل في صناعتهم أبناء الشجار ^(٢) ... »

وذكر الجاحظ في البخلاء يتحدث عن أسد بن جافى « وكان طبيبا
فأكسده مرة ، فقال له قاتل : السفة وبيئة ، والأمراض فاشية ، وأنت عالم
ولك صبر وخدمة ، ولك بيان ومعرفة ، فمن أين تؤتى في هذا الكساد ؟ قال :
أما واحدة ، فإني عندهم مسلم . وقد اعتقد القوم قبل أن أنطبب ، لا بل قبل

(١) ابن أبي أصيبعة من ٢٠٠

(٢) ابن أبي أصيبعة من ١٨٥

أن أخلق ، أن المسلمين لا يفلحون في الطب . واسمى أسد ، وكان ينبغي أن يكون اسمى صليبا ، ومراسل ، ويوحنا ، ويبرا ؛ وكنتي أبو الحارث ، وكان ينبغي أن تكون أبو عيسى ، وأبوزكريا ، وأبو إبراهيم ؛ وعلى رداء قطن أبيض ، وكان ينبغي أن يكون على رداء حرير أسود ؛ ولفظي لفظ عربي ، وكان ينبغي أن تكون لغتي لغة أهل جنديسابور^(١) . »

ولقد كان أطباء جنديسابور يكرهون أن يدخل في صناعتهم أحد من غير بلدهم حتى ولو كان نصرانيا ، فما بالك بالكندى وهو عربي ، وهو مسلم . لذلك لم يكن من اليسير على فيلسوف العرب أن يشتغل بهذه الصناعة ، ولنا أن نتوقع أن تحوطة الدسائس ، وتقام له العراقيل .

قال المستشرق سيديو « ونذكر من اشتهر من فلاسفة العرب وقسطا بن لوقا المنافس للكندى^(٢) » . وأشار القفطى إلى شيء من ذلك ، ولكنه لم يصرح ، فقال عند الكلام عن قسطا بن لوقا إنه « عاصر يعقوب بن إسحاق الكندى^(٣) » ولولا أن كانت بينهما مناسبة ما جمعهما كأنه يوازن بينهما .

ونرجع إلى حديث المنافسة بين أطباء النصارى والكندى .

(١) الجاهظ : الخلاء — طبعة لندن من ١٠٨ — ١١٠

(٢) سيديو : تاريخ العرب العام من ٣٩٥

(٣) القفطى من ١٧٣

كان ثابت بن قرة جيد النقل ، بارزاً في الطب والفلسفة . ومن تأليفه
 « كتاب في الوقفات التي في السكون الذي بين حركتي الشريان المتضادتين
 مقالتان . صنف هذا الكتاب سرانياً لأنه أوماً فيه إلى الرد على الكندي ،
 ونقله إلى العربي تلميذه له يعرف بعيسى بن أسيد النضرائي ، وأصلح ثابت العربي .
 وذكر قوم أن الناقل لهذا الكتاب حبش بن الحسن الأعسم وذلك غلط .
 وقد ردّ أبو أحمد الحسين بن إسحاق بن إبراهيم المعروف بابن كريب على ثابت
 في هذا الكتاب بعد وفاة ثابت بما لا فائدة فيه ولا طائل . وهذا الكتاب
 أنفذه لما صنفه إلى إسحاق بن حنين فاستحسنه استحساناً عظيماً ، وكتب في
 آخره بخطه : يقرط أبا الحسن ثابتاً ، ويدعوله ، ويصفه (١) .

فأنت ترى كيف ينقض ثابت آراء الكندي في كتاب خاص ، ثم يقرطه
 إسحاق بن حنين ويدعوه لثابت . ويبدو أن المسألة كانت أكثر من تأليف
 كتاب في الرد على الكندي ، لأن إطالة ابن أبي أصيبعة في وصف هذا
 الكتاب دليل على شهرته في المجالس في ذلك الزمان .

وقيل إن ثابتاً قدم على محمد بن موسى فتعلم في داره ، فوجب عليه حقه
 فوصله بالمعتضد . وقيل كان ثابت صيرفيّاً بجران اصطاحيه محمد بن موسى بن

شاكر لما انصرف من بلاد الروم لأنه رآه فصيحا^(١) .

وكان محمد وأحمد والحسن بنو موسى بن شاكر عن قناهاوا « في طلب العلوم القديمة ، وبذلوا فيها الرغائب ، وأتعبوا فيها أنفسهم ، وأنفذوا إلى بلاد الروم من أخرجها إليهم ، فأحضروا النقلة من الأصقاع والأماكن بالهذل السني ، فأظهروا عجائب الحكمة . وكان الغالب عليهم من العلوم : الهندسة والحيل والحركات والموسيقى والنجوم^(٢) » .

ولم يكن بنو موسى من النقلة ، ولكنهم كانوا يستعينون بهم ، واستخدموا ثابت بن قرّة كما رأينا ، وهو من النقلة الجيدين .

وذكرنا من قبل أن محمداً وأحمد ابني موسى بن شاكر دبرا على الكندي حتى ضربه المتوكل ووجها إلى داره ، فأخذوا كتبه بأسرها وأفرادها في خزانة سميت « الكندية » . ويمكن هذا لما استهتار المتوكل بالآلات المتحركة . وتقدم إليهما في حفر النهر المعروف بالجعفرى ، فاستندا أمره إلى أحمد بن كثير الفرغاني الذي عمل للمقياس الجديد بمصر . وكانت معرفته أوفى من توفيقه ، لأنه ماتم له عمل قط ، فغلط في فوهة النهر المعروف بالجعفرى ، وجعلها أخفض من سائر ، فصار ما يغمر الفوهة لا يغمر سائر النهر ، فدافع محمد وأحمد ابنا موسى في أمره ، واقتضاهما المتوكل . فسعى بهما إليه فيه . فأنفذ مستحفاً في

(١) النقطى ص ٨١ .

(٢) ابن النديم ص ٢٩٨ — ٢٧٩ .

إحضار سند بن علي من مدينة السلام فوافي . فلما تحقق محمد وأحمد ابنا موسى أن سند بن علي قد شخص أيقنا بالهلكة ، ويئسا من الحياة . فدعا المتوكل بسند وقال له : ما ترك هذان الرديان شيئاً من سوء القول إلا وقد ذكراك عندي به . وقد أتلغا جهالة من مالى في هذا النهر . فأخرج إليهما حتى تتأمله ، وتجهزنى بالغلط فيه ، فإني آليت على نفسي إن كان الأمر على ما وصف لي أن أصلبهما على شاطئه . وكل هذا بعين محمد وأحمد ابني موسى وسمعهما . فخرج وهما معه . فقال محمد بن موسى لسند : يا أبا الطيب إن قدرة الحر تذهب حفيظته ، وقد فرغنا إليك في أنفسنا التي هي أعلافنا ، وما ننكر : إنا أمأنا والاعتراف يهدم الاقتراف ، فمخلصنا كيف شئت . قال لهما : والله إنكما لتعلمان ما بيني وبين الكندي من العداوة والباعدة ، ولكن الحق أولى ما أتبع . أكان من الجليل ما أبتناه من أخذ كتبه ؟ والله لا ذكرتكما بصالحة حتى تردا عليه كتبه . فتقدم محمد بن موسى في الكتب إليه ، وأخذ خطه باستيفائها . فوردت رقعة الكندي بتسليمها عن آخرها . فقال : قد وجب لكما على ذمام برد كتب هذا الرجل ، ولكما ذمام بالمعرفة التي ترعاها في . وانظرا في هذا النهر يستتر أربعة أشهر بزيادة دجلة . وقد أجمع الحساب على أن أمير المؤمنين لا يبلغ هذا المدى . وأنا أخبره هذه الساعة أنه لم يقع منكما خطأ في هذا النهر إبقاء على أرواحكما . فإن صدق المنجمون أفلتنا الثلاثة ، وإن كذبوا

وجازت مدته حتى تنقضى دجلة وتنضب ، أوقع بها ثلاثتنا .
فشكر محمد وأخذ هذا القول منه ، واسترقعها به . ودخل على المتوكل
فقال له : ما غلطا . وزادت دجلة ، وجرى الماء في النهر فاستقر حاله . وقتل
المتوكل بعد شهرين (١) ... » .

والذى نستخلصه من هذه القصة أن الكندى كان صاحب مكتبة غزيرة
هامة حتى تسمى بالكندية . وأنها كانت تحوى فنون الهندسة والنجوم مما
يحتاج المهندسون إلى الرجوع إليه . وأن الكندى كان محسوداً لا من النصارى
والصابئة فحسب ، بل من المسلمين أنفسهم ، فسعى هؤلاء وأولئك إلى النيل من
علمه وشهرته .

ومن يدرى لعل مكتبة الكندى حين خرجت من يده أغار عليها هؤلاء
القوم بالنسخ ، واستفادوا منها ، ونسبوا ما فيها لأنفسهم ، أو أصلحوا ما وجدوه ،
وبذلك طعنوا الكندى في صناعة النقل .

قال ابن النديم عند الكلام على بطليموس ، وله « كتاب جغرافيا في
المعوز وصفة الأرض ، وهذا الكتاب ثمانى مقالات ، نقل للكندى نقلا
رديفاً ، ثم نقله ثابت إلى العربى نقلاً جيداً (٢) » .

(١) ابن أبي أصيبعة ج ١ ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

(٢) ابن النديم - الفهرست ص ٣٧٥ .

ويقول القفطى عند الكلام عن هذا الكتاب ما يخالف كلام ابن التديم تمام الخلاف ، « كتاب الجغرافيا في المعمورة من الأرض . وهذا الكتاب الذى نقله الكندى إلى العربية نقلاً جيداً ، ويوجد سريانياً » .

رواية صاحب الفهرست أن الكتاب نقل للكندى ، ورواية صاحب أخبار الحكماء أن الكندى هو الذى نقله . وفي الرواية الأولى أن النقل ردى أصلحه ثابت ، وفي الرواية الثانية أن نقل الكندى جيد .

على أن الدسائس لم تغلخ في الخط من شهرة الكندى نقلاً ، فقد جاء في طبقات الأطباء « قال أبو معشر في كتاب المذكرات لشاذان : حذاق المترجمين في الإسلام أربعة : حنين بن إسحاق ، ويعقوب بن إسحاق الكندى ، وثابت بن قرة الحراني ، وعمر بن الفرخان الطبري ^(١) » .

ونقل القفطى عن ابن جليل الأندلسي أن الكندى « ترجم من كتب الفلسفة الكثير وأوضح منها المشكل ، ونخلص المستعصب العويص ^(٢) » .

وابن جليل ، هو سليمان بن حسان الطبيب الأندلسي ، له ذكر في عصره ومصره ، وكان له تطلع على علوم الأوائل وأخبارهم ، وله تصنيف صغير

(١) ابن أبي أصيبعة ج ١ ص ٢٠٧ .

(٢) القفطى ص ٢٤٦ .

في تاريخ الحكماء لم يشف فيه غليلاً ومع هذا فقد كان حسن الإيراد^(١) .
ويقول ماسينيون عن الكندي « إليه يرجع الفصل في تحرير جملة من
التراجم العربية لمصنفات يونانية في الفلسفة^(٢) » .

الكندي والأدب :

وكما أن علاقة الكندي لم تكن حسنة برجال الدين ، والنقلة ، والمهندسين
والمنجمين ، كذلك لم تكن حسنة بالأدباء ، حتى أخرجه من ميدان الأدب .
ذكر ابن نباتة في سرح العيون أن والد الكندي كان من ولادة الأعمال
في الكوفة وغيرها في أيام المهدي والرشيد . « وانتقل يعقوب إلى بغداد ،
واشتغل بالأدب ، ثم تعلم الفلسفة جميعها فانتقها ، وحل مشكلات كتب
الأوائل ، وحذا حذو أرسطوطاليس ، وصنف الكتب الجليلة الجمّة ، وكثرت
فوائده وتلاميذه » .

وليس غريباً أن يشتغل الكندي في أول أمره بالأدب ، ثم يعمل بعد
ذلك إلى الفلسفة وغيرها ، فقد كان العصر عصر بلاغة ، وكان معاصراً للإحاطة

(١) النقطي ص ١٣٠ .

(٢) Massignon. Recueil de textes inédits concernant l'histoire de la mystique en pays de l'islam 1929.

(٣)

الذي روى عنه في البخلاء قصة بخله . ثم كان مؤدباً لأحمد بن المعتصم بالله ،
وقد ذكرنا من قبل قصة نقده لأبي تمام ، وهو من أبرز الشعراء .

وقد شاع عن الكندي فيما بعد ضعف الأسلوب ، والنزول عن مستوى
الأدباء . وكيف تريد من الكندي حين يؤلف في الهندسة وعلم الهيئة ، وينقل
كتب المنطق والفلسفة الأولى أن يصوغها في أسلوب الجاحظ .

لذلك شاع عن الكندي رداءة اللفظ والبعد عن الأسلوب البليغ .

قال الشهرزوري في نزهة الأرواح « ذكر أبو سليمان السجزي أنه اجتمع
هو وجماعة من الحكماء عند الملك أبي جعفر بن بويه بسجستان فحوى حديث
فلاسفة الإسلام ، فقال الملك : ما وجدنا فيهم على كثرتهم من يقوم في أنفسنا
مقام سقراط وأفلاطون وأرسطو طاليس . فقيل له : ولا الكندي ؟ قال :
ولا الكندي ، فإن الكندي على غزارته ، وجودة استنباطه ، ردى اللفظ ،
قليل الخلاوة ، متوسط السيرة ، كثير الغارة على حكمة الفلاسفة^(١) » .

وقد آثر المحدثون أن يتنحوا عن إبداء الرأي في أسلوب الكندي ،
نظراً لضيق كتبه ، واعتمد الأستاذ مصطفى عبد الرازق على بعض النصوص
الواردة عنه فكتب عن أسلوبه يصفه بالعموض الناشئة عن استعمال الألفاظ
الاصطلاحية الفلسفية ، ولم تكن قد استقرت في نصابها ، وتحددت معانيها .

(١) الشهرزوري - نزهة الأرواح - مخطوطة بمكتبة جامعة فؤاد .

ونستطيع بعد العثور على بعض مخطوطات الكندي أن نحكم على أسلوبه من واقع هذه النصوص .

أسلوب الكندي في جملة ليس بليغا ، أو كما قيل عنه « قليل الخلاوة ردى اللفظ » .

على أنك تقع في بعض الأحيان على عبارات يبدو فيها الترسل فيرتفع إلى مقام البلاء . انظر إلى قوله من رسالته في الحيلة لدفع الأحران « فقد أردنا من الطبع ما ليس في الطبع ، ومن أراد ما ليس في الطبع فقد أراد ما ليس بوجود ، ومن أراد ما ليس بوجود عدم طلبته ، والعدم طلبته شقي » .

وفي هذه الرسالة التي نشرها « فإن ذلك إنما اجتمع في الأعصار السالفة المتقدمة عصرًا بعد عصر إلى زماننا هذا مع شدة البحث ، ولزوم الدأب ، وإيثار التعمق في ذلك . وغير ممكن أن يجتمع في زمن المرء الواحد وإن اتسعت مدته ، واشتد بحثه ، ولطف نظره ، وآثر الدأب ، ما اجتمع بمثل ذلك من شدة البحث ، وإطاف النظر ، وإيثار الدأب في أضاف ذلك من الزمان الأضعاف الكثيرة » .

على أنك لا تجد مثل هذا الترسل إلا في مواضع قليلة . أما الغالب عليه فالغموض ، والتواء التعبير ، ومخافة روح العربية ، ومرجع هذا كله إلى حاول النظر في الكتب اليونانية والسريانية ، مع صعوبة النقل ، ووعورة الموضوعات ، واضطناع الألفاظ الجديدة للتعبير عن نظائرها في تلك اللغات .

والفضل للمتقدم على كل حال في شق الطريق ، وتذليل السير .
وتقوم اللغة على الألفاظ ، والألفاظ أثواب المعاني . وكان الكندي
يستحدث في اللسان العربي ألفاظاً جديدة تعبر عن المعاني الفلسفية ، وليس
هذا بالعمل اليسير . وقد اجتهد فوضع ألفاظاً درج بعضها في اللغة العربية ،
وعُدل عن بعضها الآخر . مثال ذلك قوله في أول هذه الرسالة « لأن كل علة
إما أن تكون عنصراً ، وإما صورة ، وإما فاعلة ، وإما متممة » . والعلة
العنصرية هي التي نقول عنها مادية ، والتمام هي العلة الغائية .
ولقد كان رداء أسلوب الكندي ، وما فيه من عجمة ، سبباً في انصراف
الناس عنه ، وعلة في عدم شهرته .

منزلة الكندي في تاريخ الفلسفة

يختلف المؤرخون ، القدماء والمحدثون ، في الحكم على الكندي ومنزله وفلسفته .

قال عنه القنطلى إنه المشتهر في الملة الإسلامية بالتبحر في فنون الحكمة اليونانية والفارسية والهندية : متخصص بأحكام النجوم ، وأحكام سائر العلوم ، فيلسوف العرب وأحد أبنائها ملوكها .

ثم أضاف بعد كلام له عن نسبه ما يأتي : ولم يكن في الإسلام من اشتهر عند الناس بمعاينة علوم الفلسفة حتى سموه فيلسوفاً غير يعقوب هذا . وله في أكثر العلوم تأليف مشهورة من المصنفات الطوال ، ومن الرسائل القصار جملة متعددة يأتي ذكرها إن شاء الله تعالى . وكان مع تبحره في العلم يأتي بما يصنفه مقصرا ، فيذكر مرة جميعاً غير قطعية ، ويأتي مرة بأقوال خطأية وأقوال شعرية ، وأهمل صناعة التحليل التي لا تتحرر قواعد المنطق إلا بها . فإن يكن جليلها فهو نقص عظيم . وإن يكن ضمن بها فليس ذلك من شيم العلماء .

وأما صناعة التركيب التي قصدها في تواليه فلا ينتفع بها إلا المنتهي الذي هو في غنى عنها بتبحره في هذا النوع ^(١).

وحاصل هذا الكلام أن الكندي اشتهر بالفلسفة ، وسمى فيلسوف العرب ، لأنه كان أول فيلسوف . ولم يأخذ المتأخرون بأرائه لأنه أغفل المنطق . ورأى القفطي منقول عن صاعد الأندلسي ، وقد ذكره ابن أبي أصيبعة فقال : « وقال القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد بن صاعد في كتاب طبقات الأمم عن الكندي عندما ذكر تصانيفه وكتبه قال : ومنها كتبه في المنطق ، وهي كتب قد نفقت عند الناس نفاقا عاما ، وقلما ينتفع بها في العلوم لأنها خالية من صناعة التحليل التي لا سبيل إلى معرفة الحق من الباطل في كل مطلوب إلا بها . وأما صناعة التركيب ، وهي التي قصد يعقوب في كتبه هذه إليها ، فلا ينتفع بها إلا من كانت عنده مقدمات عديدة ، فحينئذ يمكنه التركيب . ومقدمات كل مطلوب لا توجد إلا بصناعة التحليل . ولا أدري ما حمل يعقوب على الإضراب عن هذه الصناعة الجليلة ، هل جهل مقدارها ، أو ضن على الناس بكشفه . وأى هذين كان ، فهو نفع فيه . وله بعد هذا رسائل كثيرة في علوم جمة ، ظهرت له فيها آراء فاسدة ، ومذاهب بعيدة عن الحقيقة » .

قال ابن أصيبعة يعقب على كلام صاعد « هذا الذي قاله القاضي صاعد عن

الكندى فيه تحامل كثير عليه . وليس ذلك مما يحط من علم الكندى ،
ولما يصد الناس عن النظر في كتبه والانتفاع بها^(١) .

ومن ترى أن ضاعداً يضيف حجة أخرى إلى إغفال الكندى المنطق ،
وهى فساد آرائه ، وبعد مذهبه عن الحقيقة .

أما ابن النديم فيرى أن الكندى « فاضل دهره » ، وواحد عصره في معرفة
العلوم القديمة بأسرها ؛ ويسمى فيلسوف العرب . وكتبه في علوم مختلفة مثل
المنطق ، والفلسفة ، والهندسة ، والحساب ، والأرتماطيقى ، والموسيقى ، والنجوم ،
وغير ذلك . وإنما وصلنا ذكره بالفلاسفة الطبيعيين إشاراً لتقديمه لموضعه
في العلم^(٢) .

فكان صاحب الفهرست يرى أن الكندى من الفلاسفة الطبيعيين ،
ولهذا أورد ترجمته في هذا الموضع .

وإذا كان رأى المؤرخ يمسدو من الموضع الذى يضع فيه الكندى ،
فراى ابن أبى أصيبعة فيه أنه « من الأطباء النقلة الذين تقاوا كتب الطب وغيره
من اللسان اليونانى إلى اللسان العربى » . ثم وضعه بعد ذلك فى الباب العاشر ،
وهو طبقات الأطباء العراقيين .

ولم يشتهر الكندى بأنه من حذاق النقلة فحسب ، بل كان طبيباً كذلك ،

(١) ابن أبى أصيبعة من ٣٠٨

(٢) ابن النديم من ٣٥٧ — ٣٥٨

يزاول المهنة ، ولو أنه لم يبلغ طبقة المشهورين في عصره ، المتقطعين للخلفاء .
 ذكر القفطى قصة إن صحت فإنها تدل على رسوخ الكندى في صناعة
 الطب ، وشهرته في ذلك . قال « وقد ذكروا من عجيب ما يحكى عن يعقوب
 ابن إسحاق الكندى هذا أنه كان في جواره رجل من كبار التجار موسم عليه
 في تجارته . وكان له ابن قد كفاه أمر بيعه وشرائه ، وضبط دخله وخرجه .
 وكان ذلك التاجر كثير الإزراء على الكندى ، والطن عليه ، مدمنا لتعكيره
 والإغراء به . فعرض لابنه سكتة فجأة ، فورد عليه من ذلك ما أذهله ، وبقي
 لا يدري ما الذى فى أيدي الناس وما لهم عليه ، مع ما دخله من الجرع على ابنه .
 فلم يدع بمدينة السلام طيبا إلا ركب إليه واستركبه لينظر ابنه ، ويشير عليه
 من أمره بعلاج . فلم يجبه كثير من الأطباء السكبر العلة وخطرها إلى الحضور
 معه ، ومن أجابه منهم فلم يجد عنده كبير غناء . ففيل له : أنت في جوار
 فيلسوف زمانه ، وأعلم الناس بعلاج هذه العلة ، فلم قصدته لوجدت عنده
 ما تحب . فدعته الضرورة إلى أن تحمل على الكندى بأخذ إخوانه ، فثقل
 عليه في الحضور فأجاب ، وصار إلى منزل التاجر . فلما رأى ابنه وأخذ بحسه
 أمر بأن يحضر إليه من تلامذته في علم الموسيقى من قد أتم الحذق بضرب العود
 وعزف الطرائق الحزينة والمرعجة ، والمقوية للقلوب والنفوس . فحضر إليه منهم
 أربعة نفر ، فأمرهم أن يديموا الضرب عند رأسه ، وأن يأخذوا في طريقة

أوقفهم عليها ، وأراهم مواقع النغم بهما من أصابعهم على اللسانين ونقلها . فلم يزالوا يضربون والكندى أخذ يحس الغلام ، وهو في خلال ذلك يمتد نفسه ، ويقوى نبضه ، ويرجع إليه نفسه شيئاً بعد شيء إلى أن تحرك ثم جلس وتكلم ، وأولئك يضربون في تلك الطريقة دائماً لا يفترون . فقال الكندى لأبيه : سل ابنك عن علم ما تحتاج إلى علمه مما لك عليك وأثبتته . فجعل الرجل يسأله ، وهو يخبره ويكتب شيئاً بعد شيء ... (١) .

وإذن فقد كان الكندى طبيباً ، ولو أنه لم يكن مقدماً في هذه الصناعة عند الخلفاء ، إذ المعروف أن حنين بن إسحاق كان طبيب المتوكل والمتصم من قبل . وأن يوحنا بن ماسويه كان طبيب الخلفاء .

ومع ذلك فقد ألف الكندى رسائل كثيرة في الطب والعلاج ، تجد ثبتهما في كتب التراجم ، وقد ذكرنا من قبل أن ثابت بن قررة ألف كتاباً في الوقفات التي في السكون الذي بين حركتي الشريان المتضادين ... أوما فيه إلى الرد على الكندى . ورد ابن كرتيب على ثابت ، وقرظ إسحاق بن حنين كتاب ثابت واستحسنه وقرظه . وهذا كله يدل على عظيم منزلة الكندى في الطب .

وذكر صاحب الفهرست أن من تلاميذ الكندى ووارقيه « حسنويه ، ونفطويه وسامويه ، وآخر على هذا الوزن ... » .

ولا نظن أن سامويه بن بنان الذي « كان فاضلاً متقدماً ، وخدم المعتصم وخص به ، حتى إن المعتصم قال لما مات سامويه : سألحق به ، لأنه كان يملك حياتي ويدبر جسمي » هو تلميذ الكندي ، لأن الكندي في حياة المعتصم لم يكن قد بلغ ما يجعله يخرج طبيباً يقوم على خدمة الخليفة .

على أن شهرة الكندي التي فاقت صفاته الأخرى ، ترجع إلى علم الفلك . فقد نقلنا قصة بني موسى بن شاكر ، وكيف أوفدوا إلى المتوكل « مند ابن علي » ليوقع بينه وبين الكندي . وكانت العداوة بين مند وبين الكندي عداوة علمية ترجع إلى المنافسة . وسند بن علي « منجم فاضل خبير بتفسير النجوم ، وعمل آلات الأرصاد والاضطراب . وكان يهودياً وأسلم على يد المأمون ، وله تصنيف في النجوم والحساب مشهورة » .

وذكروا من تلامذة الكندي « جعفر بن محمد بن عمر أبو معشر البلخي عالم أهل الإسلام بأحكام النجوم ، وكان معاصراً لأبي جعفر محمد بن سنان البتاني ، وكان منجماً للموفق أخى المعتد^(٢) » . وقد ذكرنا من قبل أنه كان في أول أمره من أصحاب الحديث ، وكان يضاعف الكندي ويفري به العامة فدرس عليه الكندي من حسن له النظر في علم الحساب والهندسة ، ثم عدل إلى علم الأحكام .

(١) القفطي ص ١٤٠ - ١٤١

(٢) القفطي ص ١٠٦ - ١٠٧

ويبدو أن ظهور أمثال أبي معشر والبتاني وغيرهما من علماء الفلك في الإسلام حجب شهرة الكندي في هذا العلم ، مع أنه هو الذي علمهم ، وخرجوا بكتبه . غير أن شهرته في أوروبا في العصر الوسيط كانت عظيمة . ويعده دي بور في مقالة له بدائرة المعارف الإسلامية واحداً من ثمانية هم أئمة العلوم الفلسفية .

وذكر ظهير الدين البيهقي في تاريخ حكماء الإسلام عند الكلام عن الكندي قال : « وأنا ما حصلت علم المناظر ، وما تخيلات أشكال ذلك العلم ، إلا من تصنيفه الذي هو نادر في ذلك الفن ^(١) » .

وعلم المناظر جزء من علم الهيئة أو هيئة الأفلاك ^(٢) .

ويذهب الدكتور إبراهيم مذكور إلى أن الكندي كان إلى الطب وعلم الهيئة أدى منه إلى علوم الفلسفة . وأنه كان من أوائل المترجمين لأفلاطون وأرسطو ، فكان بذلك المهد للقاربي الذي تأثر به ، ولو أنه لا يذكره . ذلك أن آراء الكندي لم تكتمل ، ونظراته جزئية ^(٣) .

ويعترض الدكتور عبدالمهدي أبو ريدة على هذا الرأي ، فيقول « والحق

(١) البيهقي ص ٤١

(٢) تالينو ص ٢٠

(٣) Madkour : La Place d'al Farabi dans l'école philosophique

musulmané. Paris, 1934. P 5 - 9

أن الكندي فيلسوف بالمعنى الواسع الذي يتمثل في فلاسفة اليونان ، ومن
هذا جذورهم من فلاسفة العرب^(١) .

غير أن الدكتور مذكور ، لا يزال عند رأيه من أن الفارابي هو الواضع
الحقيقي لدعائم الفلسفة الإسلامية . وهو يعلق على ذلك بقوله « واضح
أنا لسنا هنا بصدد الموازنة بين الفارابي والكندي أيهما المؤسس الأول للمدرسة
الفلسفية الإسلامية ، على أننا قد رأينا من قبل في هذا رأياً لا نظن أنه جد ما
يغيره . وما أجدر صديقنا الدكتور أبو ريدة ، الذي بدت عليه معارضتنا في
بحث أخير (مجلة الأزهر - مجلد ١٨) أن يعود إليه ليتبين أننا لم ننكر على
الكندي فلسفته ، ولكننا شئنا فقط أن نبرز صورتها البادئة ، وطابعها الرياضي
مما يميزها من فلسفة الفارابي^(٢) » .

وتحدث الأستاذ مصطفى عبد الرازق عن آثاره وآرائه ومنازعه العلمية ،
فتكلم عن الكندي الفلكي ، والطبيب ، والمهندس ، إلى أن جاء إلى
الفلسفة فقال « أما شأنه في الفلسفة فهو أهم شؤونه ، ومظهر عبقريته ، ومناط
انفلاؤه لاسمه في ثنايا التاريخ » . وذلك لأنه أول من قسم الفلسفة ثلاثة علوم
علم الربوبية ، والعلم الرياضي ، والعلم الطبيعي ، « فكان هذا المنحى في فهم

(١) مجلة الأزهر - المجلد ١٨ عدد صفر ١٣٦٦

(٢) إبراهيم مذكور : في الفلسفة الإسلامية - مطبعة عيسى الحلبي - ١٩٤٧ -

معنى الفلسفة وتقسيمها باعتبار الموضوع توجيهاً للفلسفة الإسلامية منذ نشأتها .
ولأنه ثانياً « هو الذى وجه الفلسفة الإسلامية وجهة الجمع بين أفلاطون
وأرسطو ، وهو الذى وجهها فى سبيل التوفيق بين الدين والفلسفة » . ولأنه
ثالثاً « أول عربي مسلم مهد للفلسفة سبيل الانتشار بين العرب وفى ظل
الإسلام » .

هذه الأسباب وحدها ليست كافية فى رفع شأن الكندى إلى مرتبة
الفيلسوف الحقيق بهذا الاسم .

ولو كان نقل فلسفة أفلاطون وأرسطو وغيرها إلى اللغة العربية ، يحمل
الناقل فيلسوفاً لسمى خنين بن إسحاق وقسطا بن لوقا وثابت وغيرهم من
المترجمين فلاسفة .

وإنما يُعرّف الفلاسفة بمذاهبهم المغايرة لمذاهب غيرهم ، ومن شروط
المذهب أن يكون مرتبطاً بالأجزاء ، كامل النسق .

ولسنا نعرف للكندى مذهباً مستقلاً جديداً مغايراً لفلسفة اليونان .
قال الأستاذ مصطفى عبد الرزاق : « وليس فيما بين أيدينا من آثار الكندى
ما يمكننا من استخلاص مذهبه الفلسفى نسقاً كاملاً^(١) » .

(١) مصطفى عبد الرزاق : فيلسوف العرب : ص ٤٦ - ٤٩

(٢) مصطفى عبد الرزاق ص ٤٧

وإذا كانت المخطوطات التي عثر عليها تفيد في معرفة آراء الكندي إلا أنها لا تكفي في معرفة مذهبه الكامل .

وأهم هذه المخطوطات هو الذي نشره ، وهو كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، وهو يحتذى فيه حذو أرسطو ، وينقل عنه فقرات بأكملها ، ولكنه لا يفند آراءه أو يعلق عليها كما يفعل ابن سينا وابن رشد ، مما يدل على استقلال الرأي ونشوء المذهب .

كل ما نستطيع أن نقوله إن الكندي صاحب « توجيهاً » كما يقول الأستاذ مصطفى عبد الرزاق ، أو « المهد » لفلسفة الفارابي كما يقول الدكتور مدكور .

وأبرز هذه التوجيهات ، الجمع بين أفلاطون وأرسطو وشراحه ، والتوفيق بين الدين والفلسفة .

ونحن لا نملك بعد انقضاء هذه القرون الطويلة على وفاة الكندي أن نحكم عليه حكماً جديداً ، فقد أصدر التاريخ عليه حكمه . ونحن نعرف أن كتب الكندي وفلسفته لم تكن متداولة عند المسلمين ، وآثروا عليها فلسفة الفارابي وابن سينا وابن رشد ، فأخذوا عنهم ، وشرحوا آراءهم واحتضنوا حذوها ، وردوا عليها .

وعلى المؤرخ المنصف الذي يتبع سبيل العلماء أن ينظر في الواقع ثم يلتصق له الأسباب . أما الواقع فهو السكوت عن فلسفة الكندي ، وتثنيته عن هذا الميدان .

صحيح أنه سمي فيلسوف الإسلام ، وفيلسوف العرب ، لأنه كما يقول ابن أبي أصيبعة « ولم يكن في الإسلام من اشتهر عند الناس بمعاينة علوم الفلسفة حتى سموه فيلسوفاً إلا يعقوب هذا » . ويقول ابن نباتة « الكندي هو يعقوب بن صباح المسمى في وقته فيلسوف الإسلام » .

عرف الكندي في وقته بفيلسوف الإسلام ، حتى إذا ظهر الفارابي سموه المعلم الثاني ، وحجب شهرة الكندي ، فلم يعد الناس يذكرونه .

وأسباب ذلك كثيرة ، فظن إليها بعض المؤرخين من القدماء .

قال صاعد إن الكندي أهمل صناعة التحليل ، وهي لب المنطق ؛ ولو أن ابن أبي أصيبعة يرد على صاعد قائلاً إن ما ذكره « فيه تحامل كثير عليه » ورأى الأستاذ مصطفى عبد الرازق أن ينصفه كذلك اعتماداً على أسماء كتبه في المنطق ، غير أن الإنصاف الصحيح يقتضي النظر في هذه الكتب ، وهي مع الأسف مفقودة . ومع ذلك فلو كانت مؤلفات الكندي في المنطق جيدة لأخذ بها الناس ، دون أن ينتظروا تحريرها على يد الفارابي ، الذي سمي « المعلم الثاني » لهذا السبب .

قال القفطي عن الفارابي إنه « شرح الكتب المنطقية ، وأظهر غامضها ، وكشف سرها ، وقرب تناولها ، وجمع ما يحتاج منها ، في كتب صحيحة العبارة ، لطيفة الإشارة ، منبهة على ما أغفله الكندي وغيره من صناعة التحليل وأنحاء التعليم ^(١) » .

وقال ابن قيم الجوزية عند الكلام على أرسطو إنه «سمى العلم الأول لأنه أول مَنْ وضع لهم التعاليم المنطقية». إلى أن قال «والمقصود أن الملاحضة درجت على أثر هذا العلم الأول، حتى انتهت نوبتهم إلى معلمهم الثاني: أبي نصر الفارابي، فوضع لهم التعاليم الصوتية، كما أن العلم الأول وضع لهم التعاليم الحرفية. ثم وسع الفارابي الكلام في صناعة المنطق، وبسطها، وشرح فلسفة أرسطو وهذبها^(١)».

إغفال الكندي صناعة التحليل، مع غموض كتبه في المنطق، وبعدها عن متناول الأيدي هو السبب الأول في انصراف المتأخرين أن يأخذوا الفلسفة عنه. والسبب الثاني هو ضعف أسلوبه، وغموض عبارته، وفساد التراكيب العربية وقرؤها من العجمة. وهذا ما يصرف القارئ العربي عن الاطلاع على كتبه، والنظر فيها، والأخذ عنها.

والسبب الثالث أنه كان ألصق بالأصول التي ينقل عنها، فهو مترجم أكثر منه فيلسوف. وكان من الطبيعي أن يشجع الكندي وجهة النقل إذ كانت مؤلفات أفلاطون وأرسطو لا تزال في لغتها اليونانية. وفضل الكندي هو نقلها إلى العربية. ولذلك احتاجت هذه التراجم إلى التهذيب والتصفية، وهو ما فعله الفارابي. قال حسن صديق خان في كتاب «أبجد العلوم» «إن المأمون

(١) ابن قيم الجوزية: إغاثة اللامغان من مصائد الشيطان. مطبعة، حطاطي الحلي ١٩٣٩—

جمع مترجمي مملكته كحسين بن إسحاق وثابت بن قرة ، وترجموها بتراجم متخالفة مخلوطة غير ملخصة ومحررة ، لا توافق ترجمة أحدهم للآخر . فبقيت تلك التراجم هكذا غير محررة ، بل أشرف أن عفت رسومها إلى زمن الحكيم الفارابي . ثم إنه التمس منه ملك زمانه المنصور بن نوح الساماني أن يجمع تلك التراجم ، ويجعل من بينها ترجمة ملخصة محررة مهذبة مطابقة لما عليه الحسنة . فأجاب الفارابي ، وفعل كما أراد ، وسمى كتابه بالتعليم الثاني . فلذلك لقب « بالمعلم الثاني » .

والسبب الرابع انصراف الكندي إلى علوم الفلك والهندسة ، والاستثمار بها في زمانه ، غير أن ظهور البتاني في علم الهيئة ، وابن الهيثم في الضوء ، وغيرها من العلماء ، حجبوا شهرة الكندي أيضاً في هذه العلوم ، كما حجب الفارابي ، وابن سينا من بعده شهرة الكندي في الفلسفة .

والسبب الخامس انعدام المذهب الفاسفي المتأسس الأطراف ، الكامل الأجزاء ، مما يصرف التلاميذ عن اتباعه لانعدام الموضوع الواضح الكامل .

تحليل الرسائل المخطوطة

مجموعة الرسائل:

ظلت رسائل الكندي المخطوطة مغمورة في زوايا السيان إلى أن عثر على بعضها منذ وقت قريب . وكل ما عرفناه من رسائله تراجم لاتينية لبعض الرسائل ، أهمها رسالة العقل .

ويرجع السبب في الجهل بهذه المجموعة من المخطوطات التي تبلغ ٣٢ رسالة ، إلى أنها موجودة مع رسائل أخرى لثابت بن قرة ، فتقرأ في افتتاح المجموع « هذا فهرس كتب ثابت بن قرة » ، فينصرف الباحث عنها ، إلا إذا قلبها ورقة ورقة .

فالمجموعة تحتوي على صنفين من الرسائل ، الأولى لثابت ، والثانية للكندي .

وأول من كشف أمرها المستشرق ريتز بمكتبة أياصوفيا تحت رقم ٨٣٢ ، وكتب عنها مع المستشرق بلسر ، عام ١٩٣٢ في مجلة الاستشراق التشكوسلوفاكية .

وأحضرت دار الكتب الملكية بالقاهرة نسخة من هذا المجموع ، أخذت بالتصوير الشمسي ، عام ١٩٤٠ ، وهي موجودة تحت رقم ٣٦٣٦ ج . يلتفع بها المشتغلون بالفلسفة منذ ذلك الزمن .

ويبدو أن الدكتور عبد الهادي أبوريدة ، غفل عن هذه النسخة الموجودة بالقاهرة فطلب من « أحد كرام الأصدقاء بوزارة الخارجية ، فقام مشكوراً بتسليم صديق فاضل محب لإخراج كنوز العلم القديم بالحصول على صورة فوتوغرافية من هذا المخطوط النادر . فلما وصلني قدمته إلى أستاذنا الأكبر شيخ الجامع الأزهر [يوحى إلى المغفور له مصطفى عبد الرزاق] فرحب به ، وشجع على نشره ^(١) » .

وقد كتب الدكتور أبوريدة مقدمة يصف فيها الرسائل المخطوطة ثم نشر رسالة « حدود الأشياء ورسومها » .

ونشر في عدد آخر ثلاث رسائل صغيرة ، الأولى رسالة الكندي إلى أحمد بن محمد الخراساني في إيضاح تنهاى الجرم ؛ والثانية في مائة مالا يمكن أن يكون لانهاية له وما الذي يقال لانهاية له ؛ والثالثة في وحدانية الله وتنهاى جرم العالم ^(٢) .

وقد أعلن عن نشر باقى هذه الرسائل . وليس غرضنا في هذه الرسالة

(١) مجلة الأزهر - المجلد ١٨ - عدد صفر ١٣٦٦ هـ .

(٢) مجلة الأزهر - المجلد ١٨ - عدد ربيع الثاني ١٣٦٦ هـ .

إخراجها من حيز الخط إلى نور الطباعة فحسب ، بل دراستها ، وتبوع أصولها
التي استقى الكندي منها كلامه ، وبيان قيمتها في الفلسفة الإسلامية .

الناسخ :

نقرأ في صدر الرسائل عن ناسخها : وما لكها ما يأتي :

« قيل إن هذا الكتاب كان لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا ،
وصنف فيه ^(١) رسائل كثيرة والله أعلم .

في نوبة محمد بن أبي القم الحسيني :

وذكر أن هذا الخط خط الشيخ الرئيس شرف الملك حجة الحق أبي
علي بن الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله . كتبه الحسن بن [بياض] في
نوبة أبي الفتوح بن كاميا [بياض] .

صار لابن الحامى أبي زيد بن علي في التاسع عشر من رجب سنة ثمان
وستين وخمسمائة » .

ولا يبعد أن تكون هذه المجموعة من جملة ما كان يفتنيه الشيخ الرئيس ،
ولو أنا نستبعد أن يكون الخط من قلمه ، لما في النسخة من أخطاء كثيرة في
في النحو والإملاء ، لا يقع فيها إلا الجملة من النساخ

(١) [لعلها منه] .

على أن تحقيق هذا الشك يقتضى النظر فى بعض المخطوطات الثابتة من
قلم ابن سينا للموازنة بين هذا وذاك .

ولا يبعد أن يكون ابن سينا قد استفاد من هذه الرسائل ، إذ كانت
ترجمات المتقدمين غذاء المتأخرين .

والخط قديم ، لا إعجام فيه ، كثير الخطأ والتصحيف . وليست جميع
الرسائل من قلم واحد ، فالرسالة التالية لكتاب الكندى إلى المعتصم بالله فى
الفلسفة الأولى ، وهى فى حدود الأشياء ورسومها ، بقلم مخالف لخط النسخة .
والرسائل صحيحة النسبة للكندى . ذلك أن مالمسكها قريب من زمن
الكندى ، وقيل إنها كانت فى حوزة ابن سينا ، وتنطبق بعض الرسائل على
أسماء الرسائل الواردة فى كتب التراجم ، ويتشابه أسلوبها فيما بينها . وتنطبق
بعض الرسائل على الترجمات اللاتينية الموجودة لرسائل الكندى مثل رسالة
العقل ، وهذا أقوى دليل .

بعض هذه الرسائل ليست للكندى ، منها رسالة لابن الهيثم فى تربيعة
الدائرة ، وأخرى للقوهى فى معرفة ما يرى من السماء والبحر ، ومقدمات كتاب
الخروقات لابن موسى المنجم . وهذا يدل على أن الذى اقتنى هذه الرسائل
ضمها هى ورسائل ثابت بن قررة فى مجموع واحد ، دون عناية بفصلها بالكل
مؤلف على حدة .

ويغلب على هذه الرسائل القصر ، فبعضها صفحة واحدة ، وبعضها

صفحتان أو ثلاث . وأطولها هذه الرسالة « كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى » ، فهي تقع في عشرين صفحة من المخطوط .

والناظر في هذه المجموعة يجد أن بعضها اختصار لبعضها الآخر ، وبخاصة رسالة الكندي إلى المعتصم بالله ، إذ لها في هذا المجموع مختصر لبعض أجزائها ، هي رسالة يعقوب بن إسحاق الكندي إلى علي بن الجهم في وحدانية الله وتناهي جرم العالم ، والثانية رسالة الكندي إلى أحمد بن محمد الخراساني في إيضاح تناهي جرم العالم ، والثالثة رسالة الكندي في مائة ما لا يمكن أن يكون لانهاية له وما الذي يقال لانهاية له .

وبعض هذه الرسائل في العلم الطبيعي مثل الرسالة الأولى في العلّة الفاعلة للعد والجوز ، وبعضها في صميم الفلسفة كهذه الرسالة التي نشرها .

رسالتان أم رسالة ؟ :

لم نعرف في كتب التراجم على اسم هذا الكتاب كما هو وارد في المخطوط . يتفق ابن النديم والقفطي وابن أبي أصيبعة على هذا الكتاب « كتاب الفلسفة الأولى فيما دون الطبيعيات والتوحيد » .

واسم الكتاب في المخطوط ورد مرتين الأولى في رأس الصفحة « كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى » . والثانية بعد البسملة « بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقى إلا بالله - كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى » .

والفرق بين العنوانين يقع في أمرين : الأول إغفال خطاب المعتصم بالله في كتب التراجم ، والنص عليه في المخطوط . والثاني الاختصار في الرسالة المخطوطة على القول بأن الكتاب في الفلسفة الأولى ، وتزيد كتب التراجم « الفلسفة الأولى فيما دون الطبيعيات والتوحيد » .

أما عن الأمر الأول ، فكثيراً ما أغفل الذين أثبتوا مؤلفات الكندي اسم الشخص الموجه إليه الكتاب للاختصار . مثال ذلك « رسالة في ذات الشعبتين » أثبتها ابن أبي أصيبعة ، وفي ترجمتها الألمانية المأخوذة عن اللاتينية أنها « كتاب يعقوب بن إسحاق الكندي إلى أبي العباس بن المعتصم بالله في معرفة الأبعاد بواسطة الآلة ذات الشعبتين » .

أما عن الأمر الثاني ، أي زيادة المؤرخين في اسم الكتاب بقولهم : « فيما دون الطبيعيات والتوحيد » فهي زيادة تنطبق على مضمون الكتاب ، إذ أنه يشمل جزأين الأول : في التوحيد والإقرار بالوحدانية ، والثاني : فيما دون الطبيعيات .

واصطلاح « فيما دون الطبيعيات » هو نفسه الفلسفة الأولى . وقد عدل المتأخرون عن اصطلاح « ما دون الطبيعيات » وقالوا « ما بعد الطبيعة » كما هو معروف عند ابن رشد . وهي ترجمة لقولهم الآن « ميتافيزيقا » وجاء ذلك من ترتيب كتب أرسطو بعد موته ، إذ وضعوا كتبه في الفلسفة الأولى ، بعد الكتب الطبيعية ، فسميت لذلك ، « ما بعد الطبيعة » . وهذا

الاسم يدل على ترتيب الكتب لا على الموضوع ، ثم اشتهر بذلك ، وبخاصة في أوروبا ، فيقولون الميتافيزيقا ، ولا يقولون الفلسفة الأولى . والتسمية الأخيرة هي التي كان يعنها أرسطو .

المخلاصة أن كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى ، هو نفسه كتاب الفلسفة الأولى فيها دون الطبيعيات والتوحيد .

فإذا نظرنا إلى موضوع الكتاب ، وجدنا أنه ينقسم قسمين ، يبدأ الأول بالدعاء المأثور من الكندي في جميع رسائله ، ثم بتعريف الفلسفة وأنها الإحاطة بالعلل الأربع ، إلى قوله « فيحقق ما معنى علم العلة الأولى الفلسفة الأولى » . ثم ينتقل إلى الإشارة إلى أن الفلسفة هي علم الربوبية والوحدانية ، ويحتم ذلك بخاتمة تدل على انتهاء الكلام ، وكأنه يحتم كتاباً ، إذ يقول « فنحن نسأل المطلع على سرائرها ، وانعلم اجتهدنا في تثبيت الحجة على ربوبيته » إلى آخر هذا الدعاء وهو طويل إلى أن يقول « ولنكمل الآن هذا الفن بتأييد ولي الخيرات وقابل الحسنات » .

وفي أول السطر :

« الفن الثاني وهو الجزء الأول في الفلسفة الأولى : فإذا قدمنا ما يجب تقديمه في صدر كتابنا هذا ، فلتتل ذلك بما تلووه تلوا طبعياً فنقول ... »
هذه الرسالة أقرب إلى أن تكون رسالتين مستقلتين ، لولا أن المؤلف يلحق الكلام ويتابعه . على أنه ينص أن هذا القسم إنما كان مقدمة لما سوف

يذكره ، وفي ذلك يقول « فإذا قدمنا ما يجب تقديمه في صدر كتابنا هذا » .
ويبدو أن القسم الثاني من هذه الرسالة ليس كاملاً ، لافي أوله ولا في آخره .
ففي الأول يقول « الفن الثاني » كأن هناك فناً سابقاً تكلم عنه ، أو أغفله .
ثم يذكر إن هذا الفن الثاني هو الجزء الأول ، وفي ختام الرسالة « تم الجزء
الأول من كتاب يعقوب بن إسحاق الكندي ، والحمد لله رب العالمين ... » .
فما يدل على وجود جزء آخر .

أصول الكتاب :

الفلسفة الأولى ، أو ما بعد الطبيعة ، عدة كتب لأرسطو ، وتعرف أيضاً
بكتاب الحروف ، لأنهم جعلوا لكل كتاب منها حرفاً من الحروف اليونانية .
وقد نقل هذا الكتاب إلى اللسان العربي . وذكر ابن النديم في الفهرست
قصة نقل هذا الكتاب ، وتبعه في ذلك القفطي وابن أبي عمير ، قال عند ذكر
كتب أرسطو :

« الكلام على كتاب الحروف ، ويعرف بالإلهيات : ترتيب هذا الكتاب
على ترتيب حروف اليونانيين ، وأوله الألف الصغرى ، ونقلها إسحاق ،
والموجود منه إلى حرف مو ، ونقل هذا الحرف أبو زكريا يحيى بن عدي .
وقد يوجد حرف نو باليونانية بتفسير الإسكندر . وهذه الحروف نقلها أسطاط
للكندي ، وله خبر في ذلك . ونقل أبو بشر متى مقالة اللام بتفسير الإسكندر ،

وهي الحادية عشرة من الحروف ، إلى العربي . . .^(١) » .

والذي يهمنا في هذه القصة أن الكندي لم يترجم هذا الكتاب ، وإنما نقلها له أسطاث . ذكره ابن النديم في الفهرست ولم يترجم له ، وقال عنه ابن أبي أصيبعة « كان من النقلة للتوسطين^(٢) » ولم يزد .

وكفنا نحب أن نعرف هذا الخبر الذي حدثنا عنه ابن النديم ، غير أن كتب التاريخ أغفلته .

وفي الوقت الذي نُقل فيه كتاب الفلسفة الأولى إلى اللسان العربي ، كان العهد قد بَعُدَ عن زمان أرسطو ، فتناولته يد التغيير . وأول تغيير هو في العنوان الذي وضعه أندرونيقوس الروديسي ، فجعله ما بعد الطبيعة ، أي بعد الكتب الطبيعية . وأندرونيقوس هو الرئيس الحادي عشر لمدرسة المشائين [٧٨ ق . م - ٤٧ م] ، وتعد نشرته لكتب أرسطو أساساً لجميع ما نشر بعد ذلك ، وقد أخذ العرب عن هذه القائمة^(٣) . ويقال إن هذا العنوان من وضع نقولا الدمشقي المعاصر لأندرونيقوس .

ولم يكن أرسطو يسمى الميتافيزيقا أو ما بعد الطبيعة كذلك ، فحي عنده « الحكمة » تارة ، « والفلسفة الأولى » تارة ثانية ، « والعلم الإلهي » تارة ثالثة .

(١) ابن النديم ص ٣٥٢

(٢) ابن أبي أصيبعة ص ٤٠٢

Robin : Aristote, Paris, 1944 p 10 - 11

(٣)

وقد درس المؤرخون المحدثون هذه الكتب ، وعددها أربعة عشر كتاباً ،
فخرجوا بعد النظر في الأسلوب والموضوع ، أن منها عدة كتب منحولة ،
أضافها الشراح والتلاميذ . الأول كتاب « الألف الصغرى » وهو مدخل إلى
الطبيعة وإلى الفلسفة بوجه عام . الثاني حرف « الدال » وهو الرابع في ترتيب
الكتب ، وموضوعه في دلالات ألفاظ فلسفية . الثالث حرف « الكاف »
وهو الحادى عشر في الترتيب ، ويشمل قسمين : الأول اختصار للكتب الثانى
والثالث والخامس ، والقسم الثانى ملخص من كتاب الطبيعة الثانى والثالث
والخامس .

فإذا رجعنا إلى كتاب الكندى في الفلسفة الأولى ، ووازننا بينه وبين
مجموعة كتب أرسطو فيما بعد الطبيعة ، وجدنا أنه يأخذ عن كتاب الألف
الصغرى ، وعن حرف الكاف ، وكلاهما منحول . وهو يؤثر هذين الكتابين ، كما
فعل الشراح من قبل ، لأنهما أليق بنفسير الطبيعة ، وذلك ما كان يعنى به الكندى
بوجه خاص . غير أنه يتحرر في بعض المواضع فيلخص ويشرح ويستقل .

ولقد تغير معنى الفلسفة الأولى عند الشراح ، عما كان عليه عند أرسطو .
يذهب أرسطو إلى أن الفلسفة الأولى هى العلم « بالموجود بما هو موجود »
أما المتأخرون فيطلبون العلم بالموجود الأعلى ، الأسمى ، الذى لا يتغير ، وذلك
في مقابل الموجود المحدود المتغير المتحرك الزائل ، ولهذا كان العلم الإلهى أشرف
جزء فى الفلسفة بل هو الفلسفة الأولى بأسرها^(١) .

أعظم ما قام به أرسطو في الفلسفة هو نظريته في العلة ، وتقسيم العلة إلى أربع : المادية ، والصورية ، والفاعلية ، والغائية . وهو يعترف للفلاسفة السابقين بالقول بالعلة ، ولسكنهم لم يجمعوا بين العلة الأربع ، ولم يذكر الفلاسفة خلاف هذه العلة ، وإذا كانوا قد تسكلموا عنها فبطريقة غامضة ، والفلسفة الأولى هي العلم الذي يكشف عن العلة البعيدة والمبادئ الأولى . وتختلف الفلسفة الأولى عن غيرها من العلوم ، ولو أنها جميعاً تبحث عن العلة . فالعلم الرياضي ، أو العلم الطبيعي ، لا ينظران في المبادئ السكونية التي يقوم عليها التفكير مثل مبدأ عدم التناقض ، مع أن هذه المبادئ هي الأصول التي تستند إليها العلوم الجزئية وتقوم عليها . والنظر في هذه المبادئ لا يخص عالم الهندسة أو العالم الطبيعي ، بل صاحب الفلسفة الأولى .

مثال ذلك أن العالم الطبيعي يحدد الحركة حقيقة ثابتة ، فإذا انعدمت الحركة ، والأشياء المتحركة ، لم يحد للعلم الطبيعي وجود . ولكن هناك بعض المفكرين يزعمون أن الحركة ، إذا حللتها ، وجدنا أنها فكرة متناقضة ، وأن الحركة ليست إلا وهماً . هذه المشكلة التي يثيرها هؤلاء المفكرون لا يختص العلم الطبيعي بمبحثها ، لأن هذا العلم إنما يقوم على إثبات الحركة ووجودها (١) .

وفي ذلك يقول الكندي نقلاً عن أرسطو « والطبيعة علة أولية لكل متحرك ساكن ، فإذا ن كل طبيعي فذو هيولى ، فإذا لم يمكن أن يستعمل في وجود

الأشياء الطبيعية الفحص الرياضى إذ هو خاصة ما لاهيولى له . « إلى أن قال :
« فإنن قد وضع أن علم ما فوق الطبيعيات هو علم ما لا يتحرك » .
فإذا كانت الطبيعة هى علم ما يتحرك ، فالفلسفة الأولى هى علم ما لا
يتحرك .

وهنا نجد الكندى يسمى الفلسفة الأولى « ما فوق الطبيعيات » وهو
الاصطلاح الذى عدل عنه المتأخرون ، فقالوا : « ما بعد الطبيعة » وقال عنه
ابن أبى أصيبعة « ما دون الطبيعة » كما ذكرنا من قبل .
وهذا يدل على أن الاصطلاح لم يكن قد استقر بعد .

وقد عرض أرسطو فى المقالة الثانية من كتاب ما بعد الطبيعة للمشكلات
[Aporia] التى تواجه الفيلسوف ، ذلك أن الفلسفة الأولى عند أرسطو هى
المشكلات ، وسوف نفل كذا ، وليس على الفيلسوف أن يفرض الحلول
لهذه المشكلات فرضاً ، بل عليه أن يبسط الحلول لها مع غموض الطريق .
لذلك كانت باقى كتبه فى الفلسفة الأولى محاولات لحل هذه المشكلات أو
المائل .

وأول مشكلة عرض لها أرسطو هى : هل علم ما بعد الطبيعة ممكن ؟
هذا العلم الذى لا يبحث عن طبيعة هذه الحقيقة أو تلك ، بل عن الموجود
الحقيقى بما هو كذا ، ثم استخلص طبيعة الكون من مبدأ عام .
ولا يقال الوجود على كل موجود بشكل واحد ، الجوهر فقط هو الموجود .

والجواهر على مراتب . الأولى الجواهر المحسوسة الخاضعة للتغيير . والثانية الجواهر لا تتغير ولكنها داخلية في المحسوسات ولا توجد مستقلة عنها . والثالثة جواهر لها وجود مستقل ولا تتغير . والأولى موضوع العلم الطبيعي ، الثانية العلم الرياضي ، الثالثة : ما بعد الطبيعة .

والجواهر الأول هو الشخص ، مثل سقراط وأفلاطون ، والجواهر الثاني هو السكلى مثل إنسان ؛ وهذه السكليات تقال على الأشخاص ، فيقال سقراط إنسان .

أى هذه الجواهر هو الموجود الحقيقى ، الثابت ، الحامل للسكليات المختلفة ؟ .

ومن أى شىء يتركب الجوهر ؟ .

العلل الأربع :

الجواب عند أرسطو هو خلاصة نظريته في المادة والصورة ، والقوة والفعل ، وما يوازئها من علل مادية وصورية وفاعلية وغائية .

كل جسم طبيعى يتركب من مادة ومن صورة ، ولا مادة بغير صورة . والمادة موجودة بالقوة ، وتخرجها الصورة من القوة إلى العقل .

ويجب أن نميز بين ما يعنيه أرسطو بالمادة في مقابل الصورة ، وبين مادة الجسم المحسوس المشاهد فعلاً . فالمادة عند هـى الهيولى اللامعينة التى تتعین

عندما تقبل الصورة : وبهذا المعنى يقصد بالمادة النوع للأفراد . فأفراد الإنسان كثيرون فوقهم النوع الذى نسميه الإنسان . والإنسان يتركب من حيوان ناطق ، الأول جنس والثانى فصل . ويترتب على هذا النظر نتائج عدة فيما يختص بالمادة .

أولاً : أن المادة الأولى واحدة بالنسبة لجميع الأجسام .

وثانياً : أن المادة غير معينة ، وليس لها وجود واقعى فى الخارج ، حتى إذا أضيفت الصورة إليها أصبحت محدودة مشخصة .

وثالثاً : أن وجود المادة الأولى ذهنى لا واقعى .

ورابعاً : أن أبسط أنواع المادة هى العناصر الأربعة ، وهذه يتحول بعضها إلى بعض ، وقبل هذه العناصر توجد المادة الأولى .

والسبب الذى دعا أرسطو إلى القول بالمادة والصورة علمتين فى تفسير الأشياء هو انقسام الفلاسفة السابقين قسمين : أحدهما يثبت الموجودات الطبيعية كما هى بادية فى الحواس ؛ حتى لقد قالوا : إن طبيعة الوجود التغير . أما بارمنيدس ومدرسته فيذهب إلى أن الموجود ثابت ساكن فأنكر التغير أصلاً ، واتمس الحقيقة فى الموجود الثابت .

البعض يقول إن الموجود ثابت ساكن ، والبعض الآخر إنه متحرك متغير ، فأين الحقيقة بين هذين المذهبين ؟ .

اقتضى هذا أن ينظر أرسطو فى الحركة والتغير . والحركة على أنواع :

النقلة مثل حركة الجسم من مكان إلى آخر ، والاستحالة مثل تبدل اللون في الجسم وهذا في السكيف ، أو زيادة الجسم وتقصائه وهذا تغير في السكيف ، والكون والفساد مثل الشجرة تتولد من البذرة ثم تصبح شجرة ثم تفسد وتموت .

وأخطر هذه الأنواع هو التغير الذي يحدث بالكون والفساد ، لأننا نلاحظ أن الموجود قد اختفى أو أصبح شيئاً آخر ، على خلاف التغير في المكان لأن الموجود هنا هو هو . ولنا أن نتساءل : من أين جاء الموجود الذي لم يكن ، وأين يذهب الموجود الذي نراه .

يحل أرسطو هذه المشكلة بقوله إن الشيء كان موجوداً بالقوة ، مثال ذلك البذرة شجرة بالقوة ، والإنسان الجاهل متعلماً بالقوة . ووجوده بالقوة هو وجود مادته الأولى ، حتى إذا قبلت الصورة واتحدت بها أصبحت « مصورة » أو مشخصة ، وموجودة بالفعل .

هذا يفسر لنا اختلاف الأفراد بعضهم عن البعض الآخر ، فالمادة هي مبدأ التغير ، والصورة تم جميع الأفراد . ولذلك جعل أرسطو القوة في مقابل المادة ، والفعل في مقابل الصورة .

فالصورة ، بالنسبة إلى المادة ، هي التي تُخرج الشيء من القوة إلى الفعل . وفي الوقت نفسه لا يخرج الشيء من القوة إلى الفعل كيفما انفق ، بل طبقاً « لغاية » يهدف إليها الكائن بالطبيعة .

لذلك كانت العلل أربعا ، مادية وصورية وفاعلية وغائية .
والعلة الغائية هي كمال الشيء ، أو على حد تعبير الكندي « التمام » .
مثال ذلك أن غاية الشجرة أن تخرج من البذرة وتنمو وتزدهر وتثمر ، وتيسر
الحياة إلى شجرة جديدة ، ثم تموت . فكلها في حفظ النوع .
الخلاصة أن العلة الفاعلة هي التي تخرج الشيء من القوة إلى الفعل ، حتى
تتحد فيه الصورة بالمادة ، وذلك طبقا لغاية .

فانفعل متداخلة مندسجة .

وانتقال الشيء من القوة إلى الفعل ، حركة أو تغير .
وكل حركة لا بد لها من محرك . والعلة الغائية هي هذا المحرك .
وليست الحركة الشيء بالقوة ، ولا الشيء بالفعل ، بل هي حالة الشيء
بين القوة والفعل . لأن الشيء بالقوة لم يتحرك ، والشيء بالفعل انتهت
حركته ، فبالذرة نبات بالقوة ، ومادامت بذرة لم يتحرك ، فإذا انفلقت وأصبحت
نباتا بالفعل ، فقد انتهت الحركة . فوضع الحركة في المرحلة بين ما هو بالقوة
وما هو بالفعل .

ويترتب على هذه النظرية في العلل والحركة أن تبقى الأنواع ثابتة منذ
الأزل إلى الأبد ، لأن المادة الأولى تنتقل إلى مادة بالفعل وهكذا ، فالإنسان
ينجب طفلا ، وهو نفسه أصله طفل ، وحركة الكون والفساد مستمدة من
مادة الإنسان . وكذلك الحال في جميع الأنواع فهي ثابتة ، لأنه لا يمكن

أن تكون إلا من مادة سابقة ، فالأنواع أبدية أزلية ، لا أول لها ولا آخر .

فإذا كان الأمر كذلك فليس العالم مخلوقا ، بل هو أزلى قديم .

ومن الطبيعي أن يرفض أصحاب الأديان هذه النظرية لأنها تتعارض مع ما جاءت به الأديان من أن الله هو الذى خلق العالم . ولذلك رفضها المسيحيون والمسلمون على السواء . ولنا أن نتوقع أن الكندي سوف يرفضها كذلك ، ويعارض أرسطو في هذه المسألة بوجه خاص .

ونهاية الفلسفة الأولى عند أرسطو هي الله . فهو المحرك الأول لهذا العالم . وحيث كان العالم متحركا ، فلا بد له من محرك ، وليس الله علة فاعلة في حركة العالم ، بل علة غائية ، بمعنى أن العالم يتحرك شوقاً إلى الله . فالله محرك لا يتحرك ؛ وهو صورة محضة ، وفعل خالص .

وهو صورة محضة ، فلا يتصل بالمادة ؛ وإنما تتحرك الأجسام الطبيعية لأنها تعشق الصور ، وتريد أن تخرج بمادتها من القوة إلى الفعل ، أما الله فإنه صورة محضة ، يسعى العالم شوقاً إليه .

وليس الله عند أرسطو خالق العالم ، لأن المادة قديمة ، وهذا ما جعل فلاسفة العصر الوسيط ، إسلاميين ومسيحيين ، يحاولون التوفيق بين الله وبين قدم العالم .

والله مفارق لأنه لا يتصل بالعالم ، وهذا هو المعنى الطبيعي للمفارقة ، فهو بعيد عن العالم ويختلف في جوهره عنه .

ومفارقة الله للعالم بالمعنى الفلسفي ، هو أنه عقل خالص ، يعقل ذاته فقط . ومن هنا جاء تشبيه العقل في الإنسان بأنه مفارق .

وأشرف العلوم هو العلم الإلهي ، لسببين ، الأول لأنه يتعلق بالله وهو إحدى علل الأشياء ، ومبدأ أول ، والثاني لأن الله وحده هو موضع هذا العلم ^(١) .

تحليل كتاب الكندي :

بعد هذا الكتاب وحدة من جهة الغرض والموضوع .

فالفرض منه بيان الفلسفة الأولى ما هي ، وما مباحثها ، وما الفرق بينها وبين العلم الرياضي من جهة ، والعلم الطبيعي من جهة أخرى . وفي ذلك يقول « فينبغي أن نقصد لكل مطلوب ما يجب ، ولا نطلب في العلم الرياضي إقناعاً ، ولا في العلم الإلهي حساً ولا تمثيلاً ، ولا في أوائل العلم الطبيعي الجوامع الفكرية ، ولا في البلاغة برهاناً ، ولا في أوائل البرهان برهاناً » .

وإذا كان حد الفلسفة « علم الأشياء بحقائقها » فغرض الفيلسوف « في علمه إصابة الحق ، وفي عمله العمل بالحق » . وأشرف الفلسفة هي « علم الحق الأول الذي هو علة كل حق » . هذا ما نجد في استهلال الكتاب ، حتى

(١) ما بعد الطبيعة الطبيعية لأرسطو : ك ١ ، ١٩٨٣ - ٥ - ١٠

إذا اشبهنا إلى آخره ، وجدنا أن الحق الأول هو « الواحد الحق » وهو « الأول ، المبدع ، المسك كل ما أبدع ، فلا يخلو شيء من إمساكه وقوته إلا عاد ودبر » .

والكندى يلتقى هنا مع أرسطو إلى حد كبير ، فقد نقلنا لك نص أرسطو من كتاب ما بعد الطبيعة الذى يجعل أشرف العلوم العلم الإلهى . ولكنه يفترق عنه فى الموضوع بعض الخلاف .

فالكندى لا يطيل فى الكلام عن الفلسفة الأولى ، وفى عرض مذاهب فلاسفة اليونان ، وبخاصة أفلاطون ، والرد عليهم ، وإنما يلخص الفكرة الأساسية التى يرمى إليها أرسطو . ولهذا السبب نقول إن كتاب الكندى ليس ترجمة حرفية بل هو تلخيص من جهة ، وشرح لبعض الأجزاء من جهة أخرى .

وإذا كان موضوع الفلسفة الأولى عند أرسطو « العلم بالموجود بما هو موجود » وذلك بمعرفة العلل التى كانت سبباً فى وجوده ، حتى إذا بلغنا الله رأينا أنه علة أولى فى حركة العالم . فإن أرسطو يُشرك مع الله العالم ، ثم يسعى إلى معرفة الموجود الطبيعى الحقيقى ، ويفسر وجوده بالعلل الأربع .

أما الكندى ، فيلتبس كذلك الموجود الحقيقى ، ولكنه يرى أنه واحد فقط ، هو الله تعالى ، فلا يُشرك معه شيئاً آخر . وهذا هو جوهر الخلاف فى الموضوع بين أرسطو والكندى .

فإذا لم يكن الوجود الطبيعي علّة ذاته ، كما يذهب أرسطو ، فهو إذن مخلوق ، أبدعه الله الحق الأول .

لهذا السبب اجتهد الكندي أن يثبت أن الجسم الطبيعي ليس واحداً ، ومتناهيّاً ، وليس علّة ذاته . فإذا ثبت ذلك ، كان الله هو « المبدع الأول » . وهنا نرى أن الكندي يعدل عن مذهب أرسطو ، إلى مذهب أفلاطون في أن الله هو الصانع الأول . فهو يجمع بين الأستاذ وتلميذه ، فيقول بأن الله هو « المحرك الأول » وهو « المبدع الأول » . وكل ذلك في سبيل التوفيق بين الفلسفة والدين ، إذ كلاهما ينشد الوحدة وعلم الربوبية . غير أن الدين يلتزم العلم بالله عن طريق الرسل الذين جاءوا « بالإقرار برؤية الله وحده » .

أما طريق الفلسفة ، فهو العلم بالعلّة ، وفي ذلك يقول الكندي في صدر الكتاب « لأننا إنما نعلم كل واحد من المعلومات علماً تاماً إذا نحن أحطنا بعلم علته . لأن كل علّة إما أن تكون عنصراً ، وإما صورة ، وإما فاعلة ، وإما متممة » . وقد تلخص القول في هذه العال في غير موضع من كتابه ، لأنها أساس الفلسفة الأولى .

وبعد أن حدد الفلسفة ، وتسكّم عن العال ، ووفق بين الفلسفة والدين ، انتقل إلى تقسيم الوجود الإنساني قسمين : الوجود الحسي والوجود العقلي .

فالوجود الحسى « أقرب منا وأبعد عند الطبيعة » « والآخر أقرب من الطبيعة وأبعد عندنا ، وهو وجود العقل » .

والوجود العقلى هو الوجود الحقيقى ، أما الحسى « فهو غير ثابت : لزوال ما مباشر ، وسيلانه ، وتبدله » . أما الوجود العقلى فإنه يتصل بالأشياء الكمية ، وهو يعنى بالكمى الأجناس والأنواع . هذا العلم العقلى التابع للوجود العقلى « واجب اضطراراً ، وليست له صورة فى النفس ، إنما هو وجود عقلى اضطرارى . فمن يبحث الأشياء التى فوق الطبيعة ، أعنى التى لا هيولى لها ، ولا تقارب الهيولى ، فلن يجد لها مثلاً فى النفس ، بل يحدها بالأبحاث العقلية » .

ويسود الكندى إلى نفس المعنى عند آخر الكتاب ، فيذكر أن العقل هو أنواع الأشياء ، « إذ النوع معقول وما فوقه ، والأشخاص محسوسة ... والنفس عاقلة بالفعل عند اتحاد الأنواع بها . وقبل اتحادها بها كانت عاقلة بالقوة ... والذى أخرج النفس التى هى عاقلة بالقوة إلى أن صارت عاقلة بالفعل ، أعنى متحدة بها ، أنواع الأشياء وأجناسها ... فإنها باتحادها بالنفس صارت النفس عاقلة » .

ومن الواضح أن الكندى يتابع فى نظرية العقل الإسكندر الإفروديسى ، الذى يمد أول شارح لمقالة العقل التى بسطها أرسطو فى كتاب النفس ؛ ويرى الإسكندر أن العقل المفارق خارج النفس ، وأنه واحد فى أصله أى الله ،

وأنه كثير مم تلأثر الأفراد إذ يشاركون فيه ، وذلك بطريق الاتحاد أو الاتصال^(١) .

وأكبر الظن أن الكندي لم يتأثر خطي الإسكندر فيما يختص برأيه في العقل فقط ، بل في تفسير ما بعد الطبيعة أيضا ، ولا سيما وأن العرب قد نقلوا هذا الكتاب بتفسير الإسكندر .

ينتقل الكندي مباشرة بعد الكلام في الوجود الحسى والعقل ، إلى مهاجمة أرسطو في أخطر رأى له لا يتفق مع الدين ، نعتى به قدم العالم ، أو أزلية الأشياء ، فيبرهن على أن « الأزلى لا قوام [له] من غيره ، فالأزلى لا علة له » . إذ ليس له جنس ولا فصل ، ولا يمكن أن يفسد فهو تام اضطراراً . « وإذا الجرم ذو جنس وأنواع ، والأزلى لا جنس له ، فالجرم ليس هو الأزلى » .

والجرم نهائى ، وكذلك جرم الكل . والبراهين التى يذكرها لنفى اللانهاية براهين رياضية . منها أن نأخذ من اللامتناهى جزءاً فيصبح الباقي إما متناهى العظم ، وإما لا متناهى العظم . ثم نضيف هذا الجزء المتناهى ؛ فإن كان الباقي متناهىا كان الحاصل متناهىا ، وإن كان الباقي لا متناهىا ، وزدنا عليه ما أخذناه ، كان المجموع أعظم . وهذا خلف .

(١) Renan : Averroes et l'averroism, Paris, 9^{ème} édition, (١)

P. 128 et après.

وكل جسم فهو في مكان ، ويتحرك في زمان .

وكما أثبت السكندى أن الجرم نهائى ، أثبت كذلك أن المكان ، والزمان ، والحركة ، كلها نهائية ، وذلك بأدلة رياضية تشبه ذلك الدليل الذى ذكرناه . « فلا يمكن أن يكون الزمان لا نهاية له بالفعل » . « والزمان مقبل من نهاية اضطراراً » .

وبعد أن نفى اللانهاية عن الجرم والمكان والزمان انتقل إلى الكلام فى « الفن الثالث » عن الشئ ، هل هو علة كونه ذاته ؟ فأثبت أن الشئ لا يمكن أن يكون علة كونه ذاته .

وكذلك الجنس والنوع والشخص والفصل والخاصة والعرض العام . وهذه كلها « الوحدة » فيها ليست بحقيقية ، فهى « إذن بنوع عرضى » والعارض للشئ من غيره ، فالعرض أثر فى المعارض فيه ، والأثر من المضاف ، فالأثر من مؤثر ، فالوحدة أثر من مؤثر اضطراراً » . إلى أن يقول ، وهى النتيجة التى يريد أن يصل إليها : « فإذا هاهنا واحد حق اضطراراً لا معاول الوحدة » .

وكذلك الأمر فى الكثرة ، وفى الواحد .

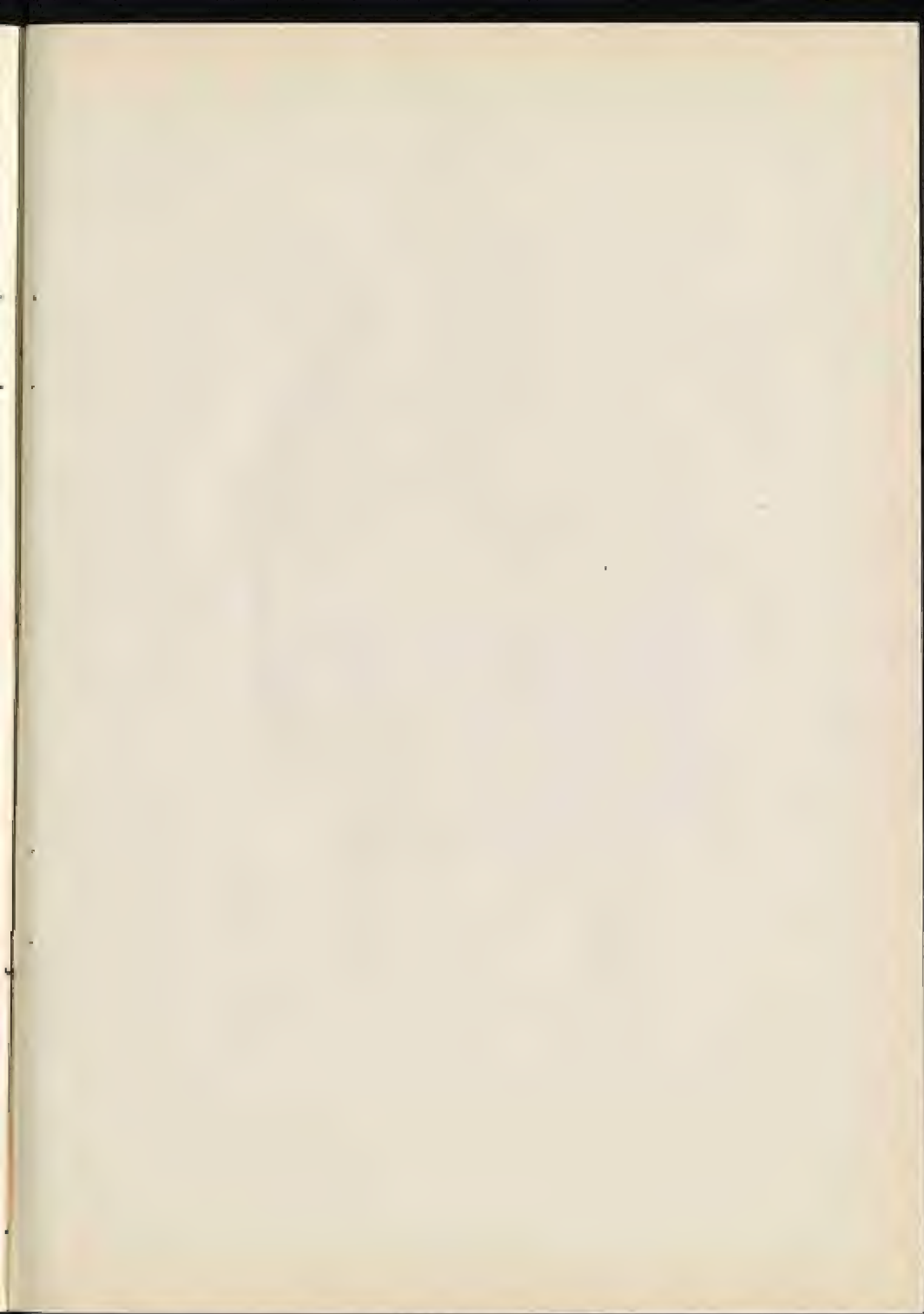
وليس أوقع من أن نذكر نص كلامه « فإذا قد تبين ما قدمنا ، فليس إذن الواحد بالحقيقة قابلاً للإضافة إلى مجانسه ، فإذا لا جنس للواحد الحق بهته .

وقد قدمنا أن ماله جنس فليس بأزلى ، وأن الأزلى لا جنس له ، فإذا الواحد الحق أزلى ، ولا يتكثر بته بنوع من الأنواع أبداً .

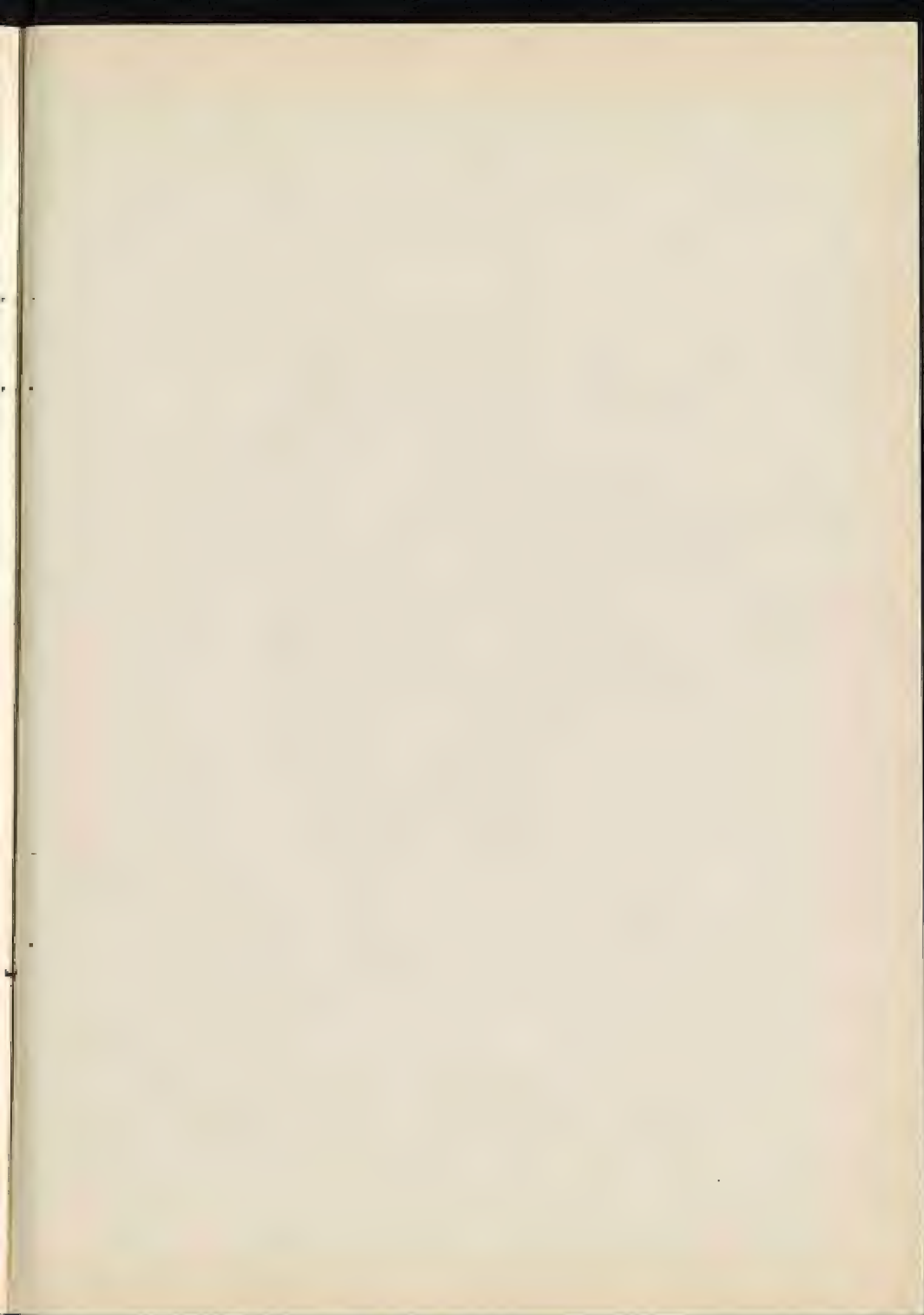
وليس العقل كذلك واحداً ، بل كثير ، لأن العقل ، فيما نقلنا من قبل هو كليات الأشياء . وما دام الأمر كذلك « والكليات متكثرة » كما قدمنا ، فالعقل متكثر . وقد نطق أنه أول متكرر .

وهذا الظن الذي خطر بهال السكندى ، فيما يختص بتكثر العقول عن الله ، هو الذي اعتمد عليه ابن سينا في نظريته .

فالسكندى حين ينفي اللانهاية والوحدة والوحدانية عن كل شيء ، إنما يفعل ذلك لينتهي إلى الواحد الحق ، أو على حد قوله في ختام الرسالة « فإذا قد تبين ما أردنا إيضاحه من تمييز الواحدات ، ليظهر الواحد الحق ، المفيد المبدع ، القوى ، الممسك » .



كتاب الكندي إلى المعتمد بالله
في الفلسفة الأولى



[ص ٩٤] (وهو رقم الصورة الشمسية المخطوطة بدار الكتب المصرية)

بسم الله الرحمن الرحيم . وما توفيقى إلا بالله .
كتاب السكندى إلى المعتصم بالله فى الفلسفة الأولى

أطال الله بقاءك يا بن ذرى السادات^(١) ، وعسى السعادات ، الذين من
استمسك بهديهم سعد فى دار الدنيا ، ودار الأبد ، وزينتك بجميع ملابس
الفضيلة وطهرتك من جميع طبع الرذيلة .

إن أعلى الصناعات الإنسانية منزلة ، وأشرفها مرتبة صناعةُ الفلسفة
التي حدّتها : علم الأشياء بمخائلفها بقدر طاقة الإنسان ؛ لأن غرض الفيلسوف
فى علمه إصابة الحق ، وفى عمله العمل بالحق ، لا الفعل سرمداء ، لأننا نتمسك
وينصرف الفعل إذا انتهينا إلى الحق . ولنا نجد مطلوباتنا من الحق من غير
علة ، وعلة وجود كل شئ ، وثباته الحق : لأن كل ما له أنية^(٢) له حقيقة ،

(١) ذرى السادات ، والذرى جمع ذروة وهى أعلى الشئ ، وفى الأصل [ذوى] ولعله
تحريف . والذرى جمع عروة ، أى ما يجمع السعادة .

(٢) أنية الشئ حقيقة وهى مصدر صناعى من لفظ أن الذى تفيد علة الشئ .

فالحق اضطراباً موجوداً إذن لأنيات موجودة . وأشرف الفلسفة وأعمالها مرتبة
الفلسفة الأولى : أعني علم الحق الأول الذي هو علة كل حق . ولذلك يجب
أن يكون الفيلسوف التام الأشرف هو المرء المحيط بهذا العلم الأشرف : لأن
علم^(١) العلة أشرف من علم العلول ، لأننا إنما نعلم كل واحد من المعلومات
علماً تاماً إذا نحن أحطنا بعلم علته . لأن كل علة إما أن تكون عنصراً ، وإما
صورة ، وإما فاعلة : أعني ما منه مبدأ الحركة ، وإما ممتمة : أعني ما من
أجله كان الشيء^(٢) .

والمطالب العلمية أربعة : كما حددنا في غير موضع من أقاويلنا الفلسفية :
إما هل ، وإما ما ، وإما أي ، وإما لم . فأما هل فإنها باحثة عن الأنية فقط ؛
وإن كل أنية لها جنس ، فإن ما تبحث عن جنسها ، وأي تبحث عن
فصلها ؛ وما وأي جميعاً تبحثان عن نوعها ، ولم عن علتها التامة إذ هي باحثة
عن العلة المطلقة^(٣) . وبين أنا متى أحطنا بعلم عنصرها فقد أحطنا بعلم ،

(١) ٩٩٣ ب - ٧٠ [هذا الرقم يشير إلى الترتيب المتداول بين العلماء لكتب أرسطو ،
وذلك عن الترتيب المعترف به ، الذي قامت به جامعة برلين بين
سنتي ١٨٣١ - ١٨٧٠ . والإشارة هنا إلى أن النص مترجم عن
أرسطو ، وذلك تتبع الأصل الذي أخذ منه السكندري هذه الرسالة]

(٢) يزيد بالعنصر المادة ، وبالتممة الغائية .

(٣) ٩٨٣ ب

جنسها ، ومتى أحطنا بعلم ضرورتها فقد أحطنا بعلم نوعها ، وفي علم النوع علم الفصل ، فإذا أحطنا بعلم عنصرها ، وصورتها ، وعلتها التمامية ، فقد أحطنا بعلم حدّها . وكل محدود حقيقته في حده . فيحقق ما سمي علم العلة الأولى الفلسفة الأولى ، إذ جميع باقي الفلسفة منطوية عليها . وإذن هي أول بالشرف ، وأول بالجنس ، وأول بالترتيب من جهة الشيء الأتقن علمه ، وأول بالزمان ^(١) إذ هي علة الزمان .

ومن أوجب الحق ألا نذم [أحد ^(٢)] من كان أحد أسباب منافعنا الصغار الهزلية ، فكيف بالذين هم أكثر أسباب منافعنا العظام الحقيقية الجدية . فإنهم وإن قصرُوا عن بعض الحق ، فقد كانوا لنا أنساباً وشركاء فيما أفادونا من ثمار فكرهم ، التي صارت لنا سبلاً وآلات مؤدية إلى علم كثير مما قصرُوا من نيل حقيقته . وسبباً إذ هو بينّ عندنا ، وعند البرّزين من المتفلسفين قبلنا من غير أهل لساننا ، أنه لم ينل الحق ، بما يستأهل الحق ، أحدٌ من الناس بجهد طلبه ، ولا أحاط به ^(٣) جميعهم ، بل كل واحد منهم إما لم ينل منه شيئاً ، وإما نال منه شيئاً يسيراً بالإضافة إلى ما يستأهل الحق .

(١) في الأصل الزمان

(٢) في الأصل وهي زائدة من الناسخ

(٣) في الأصل أحاطه

فإذا جمّع يسير^(١) ما نال كل واحد من الناقلين الحق منهم اجتمع من ذلك شيء له قدر جليل ، فينبغي أن يعظم شكرنا للاتين ييسر الحق فضلاً عن أنى بكثير من الحق : إذ أشركونا في ثمار فكرهم ، وسهلوا لنا المطالب الحقيقية الحقيقية ، بما^(٢) أفادونا من المقدمات المسهلة لنا سبل الحق . فإنهم لو لم يكونوا لم يجتمع لنا مع شدة البحث في مددنا كلها هذه الأوائل الحقيقية ، التي بها خرجنا^(٣) إلى الأواخر من مطلوباتنا الحقيقية . فإن ذلك إنما اجتمع في الأعصار السالفة المتقدمة عصرًا بعد عصر إلى زماننا هذا ، مع شدة البحث ولزوم الدأب [ص ٩٥] ، وإيثار التعب في ذلك ، وغير ممكن أن يجتمع في زمن المرء الواحد وإن اتسعت مدته واشتد بحثه ، ولطف نظره ، وآثر الدأب ، ما اجتمع بمثل ذلك من شدة البحث وإلطف النظر وإيثار الدأب في أضعاف ذلك من الزمان الأضعاف الكثيرة . فأما أرسطو طاليس مبرّز اليونانيين في الفلسفة فقال : ينبغي لنا أن نشكر آباء الذين أتوا بشيء من الحق ، إذ كانوا سبب كونهم ، فضلاً عن أنهم سبب لهم^(٤) . وإذا هم سبب لنا إلى نيل الحق . فما أحسن ما قال في ذلك .

(١) في الأصل فيبتين

(٢) في الأصل لا

(٣) في الأصل فخرجنا

(٤) ٩٩٣ - ١٠ - ١٥

وينبغي لنا ألا نستحي من استحسان الحق ، واقتناء الحق من أين أتى ،
وإن أتى من الأجناس الفاصية عنا ، والأمم المبينة ، فإنه لا شيء أولى بطالب
الحق من الحق . وليس يُبْخَسُ الحق ، ولا يُصَغَرُ بقاله ولا بالآتي به . ولا
أحد يبخس الحق ؛ بل كلٌّ يشرفه الحق .

يحسن بنا ، إذ كنا حراساً على تميم نوعنا - إذ الحق في ذلك - أن
نلزم في كتابنا هذا عاداتنا في جميع موضوعاتنا من إحصار ما قال القدماء في
ذلك قولاً تاماً على أقصد سبيله وأسهلها سلوكاً على أبناء^(١) هذه السبيل ،
وتتميم ما لم يقولوا فيه قولاً تاماً على مجرى عادة اللسان وسنة الزمان ، وبقدر
طاقتنا ، مع العلة العارضة لنا في ذلك من الانحصار عن الاتساع في القول
المحلل لعقد الغويص^(٢) الملتبسة ، توقيفاً سوء تأويل كثير من المتسمين بالنظر
في دهرنا من أهل الغربة عن الحق ، وإن تتوجوا بتيجان الحق من غير
استحقاق : اضيق فطانتهم عن أساليب الحق ، وقلة معرفتهم بما يستحق ذو
الجلالة^(٣) في الرأي والاجتهاد في الأنواع العامة الشكل ، الشاملة لهم ، ولدراسة
الحسد المتمكن من أنفسهم البهيمية والحاجب بسدوف سجوفة أبصار فكرهم

(١) كتبنا بالأصل

(٢) أي لعقد العلم الغويص .

(٣) في الأصل بما يستجود والحالة

عن نور الحق ووضعهم ذوى الفضائل الإنسانية - التي قصروا عن نيلها وكانوا منها فى الأطراف الشاسعة - لموضع الأعداء الحربية^(١) الوائرة ، ذبا عن كراسيهم المزورة التي نصبوها عن غير استحقاق بل للترؤس والتجارة بالدين وهم عديماء الدين . لأن من تجر بشئ باعه ، ومن باع شيئاً لم يكن له ، فمن تجر بالدين لم يكن له دين ، ويحق أن يتعزى من الدين من عائد قنينة علم الأشياء بحقائقها وسماها كفوفاً . لأن فى علم الأشياء بحقائقها علم الربوبية ، وعلم الوحدانية ، وعلم الفضيلة ، وجملة علم كل نافع والسبيل إليه ، والبعد عن كل ضار والاحتباس منه . واقتناء هذه جميعاً هو الذى أتت به الرسل الصادقة عن الله جل ثناؤه ، فإن الرسل الصادقة صلوات الله عليها إنما أتت بالإقرار ربوبية الله وحده ولزوم الفضائل المرتضاة عنده ؛ وترك الرذائل المضادة للفضائل فى ذواتها وإشارها . فواجب إذن التمسك بهذه القنينة النفيسة عند ذوى الحق ؛ وأن نسعى فى طلبها بغاية جهدها لما قدمنا ؛ وما نحن قائلون الآن . وذلك أنه باضطرار يجب على السنة المضادين لها اقتنائها ، وذلك أنهم لا يخلون من أن يقولوا إن اقتناءها يجب أولاً يجب ، فإن قالوا إنه يجب وجب طلبها عليهم ، وإن قالوا إنها لا يجب وجب عليهم أن يحصروا علّة ذلك ، وأن يعطوا على ذلك برهاناً ؛ وإعطاء العلّة والبرهان من قنينة علم

(١) فى الأصل الحرية

الأشياء بحقائقها . فواجبٌ إذن طلبُ هذه التقنية بالسُّتْمِ ، والتسكُّ بها اضطرارٌ عليهم .

فنحن نسأل المطلع على سرائرنا ، والعالمَ اجتهدانا ، في تثبيت الحجّة على ربوبيته ، وإيضاح وحدانيته ، وذب المعاندين له ، الكافرين به عن ذلك بالحجج القائمة لكفرهم ، والماتكة لسجوف فسادهم ، المخبرة عن عورات تحكّمهم المردية ، أن يحوطوا ومن سلك سبيلنا بحصن عزه الذي لا يرام ، وأن يلبسنا سراويل جُنته الواقية ، ويَهَبَ لنا نُصْرَةَ غروب^(١) أسلحته النافذة والتأييد بعزّ قوته العالية [ص ٩٦] حتى يُبَلِّغَنَا بِذلك نهاية نيتنا من نصرة الحق ، وتأيد الصدق ، ويبلغنا بِذلك درجة من ارتضى نيتَه وقَبِلَ فِعْلَه ، وَوَهَبَ له الفلج^(٢) والظفر على أصداده الكافرين بعمته ، والمعاندين عن سبيل الحق المرتضاة عنده .

ولتكمل الآن هذا الفن بتأييد ولي الخيرات ، وقابل الحسنات .

(١) غروب السّلاح حده والجمع غروب

(٢) الفلج الظفر

الفن الثاني

وهو الجزء الأول في الفلسفة الأولى

فإذا قدمنا ما يجب تقديمه في صدر كتابنا هذا ، قلنَّتل ذلك بما يتلوه
تلواً طبيعياً فنقول :

إنَّ الوجودَ الإنسانيَّ وجودان أحدهما أقرب منا وأبعد عند الطبيعة ،
وهو وجود الحواس التي هي لنا منذ بدء نشوئنا ، وللجنس العام لنا ، ولكثير
من غيرنا ، أعنى : الحى العام لجميع الحيوان . فإنَّ وجودنا بالحواس - عند
مباشرة الحسِّ محسوسه - بلا زمان ولا معونة ، وهو غير ثابت لزوال
ما مباشر ، وسيلانه ، وتبدله في كل حالٍ بأحد أنواع الحركات ، وتفاضل
الكمية فيه بالأكثر والأقل ، والتساوى وغير التساوى ، وتغاير الكيفية فيه
بالتشبيه وغير التشبيه ، والأشد والأضعف . فهو الدهر^(١) في زوال دائم ،
وتبدل غير منفصل . وهو الذى يثبت صورته في المصور فيؤديها للحفظ ، فهو
متمثل ومتصور في نفس الحى . فهو وإن كان لا مات^(٢) له في الطبيعة قَبْعُد

(١) الدهر أى أبداً

(٢) لا مات أى لا ضلَّ له

عندها وخفى لذلك فهو قريب من الحاس جداً لوجدانه بالحس مع مباشرة الحس
إليه. والمحسوس كله ذو هيولى أبداً، فالمحسوس أبداً جِرمٌ، وبالجرم [...] (١).

والآخر أقرب من الطبيعة وأبعد عنا ، وهو : وجود العقل

ويبقى ما كان الوجود وجودان : وجود حسي ، ووجود عقلي ؛ إذ الأشياء
كلية وجزئية : أعنى بالسكى الأجناس للأنواع ، والأنواع للأشخاص ؛
وأعنى بالجزئية الأشخاص للأنواع. والأشخاص الجزئية الهيولانية واقعة تحت
الحواس ؛ وأما الأجناس والأنواع فغير واقعة تحت الحواس ، ولا موجودة
وجوداً حسيّاً ، بل تحت قوة من قوى النفس القائمة أعنى الإنسانية هي المنبئة
العقل الإنساني . وإذا الحواس واحدة الأشخاص ، فشكل مُتمثل في النفس
من المحسوسات فهو للقوة المستعملة الحواس .

فأما كل معنى نوعي ، وما فوق النوع ، فليس يُتمثل للنفس - لأن
المثل كلها محسوسة - بل مصدق في النفس ، يحقق متيقنٌ يصدق الأوائل
العقلية المعقولة اضطراراً ، وبالهيولى (٢) هم غير صادقين في شيء بعينه ليس يعرى .
فإن هذا وجودٌ للنفس لا حسي ، اضطراري ، لا يحتاج إلى متوسط ، وليس
يتمثل لهذا مثال (٣) في النفس ، لأنه لا مثال ، لأنه لا لون ، ولا صوت ، ولا

(١) نياض بالأصل

(٢) كذا بالأصل (٣) لا يقصد بالمثل هنا مثال أفلاطون ، والمقصود المعرك الحسي

طعم ، ولا رائحة ، ولا ملموس ، بل إدراك لا مثالى . وكل ما كان هيولانيا فإنه
مثالى مثله الحس الكلى فى النفس . وكل ما هو لا هيولانى ، وقد يوجد مع
الهيولانى كالشكل الموجود باللون إذ هو نهاية اللون ، فيعرض بالحس البصرى
أن يُوجد الشكل إذ هو نهاية المدرك بالحس البصرى . وقد نَظُن أنه يتمثل
فى النفس باختلاف^(١) الحس الكلى له . ويُمثله فى نفس الإنسان لاحقة
تلتحق بالثال الأولى كاللاخقة التى تلتحق باللون ، أنه نهاية اللون بوجود النهاية
التي هى الشكل - وجود عقلى عرض بالحس لا محسوس بالحقيقة .

فلذلك كل اللاتى لا هيولى لها وتوجد مع الهيولى ، قد يظن أنها تمثل فى
النفس ، وأن ما يعقل مع المحسوس لا يتمثل .

فأما اللاتى لا هيولى لها ، ولا تقارن الهيولى ، فليس تمثل فى النفس بته ،
ولا يَظُن أنها تمثّل ، وإنما تُقرُّ بها لما يوجب ذلك اضطراراً كقولنا : إن
جسم الكل ليس خارج منه خلاء ولا ملاء ، أعنى لا فراغ ولا جسم . وهذا
القول لا يتمثل فى النفس : لأن لا خلاء ولا ملاء شيء لم يدركه الحس ، ولا
لحق الحس ، فيكون له فى النفس مثال ، أو يظن له مثال ، وإنما هو شيء
يجده العقل اضطراراً بهذه المقدمات التى تقدم . وذلك أن نقول فى البحث
عن ذلك أن معنى الخلاء [ص ٩٧] مكان لا متمكن فيه ، والمكان والمتمكن

(١) فى الأصل باختلاف

من المضاف الذي لا يسبق بعضه بعضاً ، فإن كان مكاناً ، كان متمكناً اضطراباً وإن كان متمكناً كان مكاناً اضطراباً . فليس إذن يمكن أن يكون مكان بلا متمكن . ونعني بخلاء مكاناً بلا متمكن . فليس يمكن إذن أن يكون للخلاء المطلق وجود . ثم نقول : والملاء إذا كان هو جسم ، فإما أن يكون جسم الكل لانهائية له في الكمية ، وإما أن يكون متناهي الكمية ؛ وليس يمكن أن يكون شيء لانهائية له بالفعل كما سنبين بعد قليل ، فليس يمكن أن يكون جسم الكل لانهائية له في الكمية . فليس بعد جسم الكل ملاء ، لأنه إن كان بعده ملاء ، كان ذلك الملاء جسماً ، فإن كان ذلك الملاء بعده ملاء ، وبعد كل ملاء ملاء ، كان ملاء لانهائية ، فوجب جسم لانهائية في الكمية ، فوجب لانهائية بالفعل ، ولانهائية بالفعل ممتنع أن يكون . فإذاً جسم الكل لا ملاء بعده ، لأنه لا جسم بعده ، ولا خلاء بعده كما بينا . فهذا واجب اضطراباً ، وليست له صورة في النفس ، إنما هو وجود عقلي اضطرابي . فمن يبحث الأشياء التي فوق الطبيعة^(١) ، أغنى التي لا هيولى لها ، ولا تقارن الهيولى ، فلن يجد لها مثلاً في النفس ، بل يجدها بالأبحاث العقلية .

فاحفظ — حفظ الله عليك جميع الفضائل ، وضائك عن جميع الرذائل — هذه المقدمة ، لتكون لك دليلاً قاضداً سواء الحقائق ، وشهايا حاسراً عن عين

(١) يقصد بفرق الطبيعة ، ما بعد الطبيعة ، وهي التي لا هيولى لها ، أما التي تقارن الهيولى فالأشكال الرياضية ، وذوات الهيولى هي الأجسام الطبيعية

عقلك ظلمة الجول وكدر الخيرات . فإن بهاتين المسألتين ^(١) كان الحق من جهة سهلا ، ومن جهة عسيرا : لأن من طلب تمثل العقول ليخذه بذلك مع وضوحه في العقل ، عثى عنه كمشى عين الرطواط عن نمل الأشخاص البينة الواضحة لنا في شعاع الشمس ^(٢) .

ولهذه العلة تحير كثير من الناظرين في الأشياء التي فوق الطبيعة إذا استعملوا في البحث عنها تمثلها في النفس ، على قدر عاداتهم للحس . مثل الصبي فإن التعليم إنما يكون سهلا في المعتادات ؛ ومن الدليل على ذلك سرعة المتعلمين من الخطب ، أو الرسائل ، أو الشعر ، أو القصص ، إلى ما كان حديثا ، لعاداتهم للحديث والمخارقات من بدء النشوء . وفي الأشياء الطبيعية إذا استعملوا الفحص التعليمي ، لأن ذلك إنما ينبغي أن يكون فيما لا هيولى له ، لأن الهيولى موضوعة للانفعال فهي متحركة ، والطبيعة علة أولية لكل متحرك ساكن ، فإذا نكل طبيعي فذو هيولى . فإذا لم يمكن أن يستعمل في وجود الأشياء الطبيعية الفحص الرياضي ، إذ هي ^(٣) خاصة مالا هيولى له . فإذا هي كذلك ، فالفحص بها على ما ليس بطبيعي . فمن استعملها في البحث عن الطبيعيات حاد وعديم الحق . فإذ ذلك يجب على كل باحث علم من العلوم أن يبحث أولا ما علة الواقع

(١) يقصد الوجود الحسي والوجود العقلي

(٢) ٩٩٣ م - ١٠

(٣) يقصد الرياضة

تحت ذلك العلم . فإننا إن بحثنا ماعلة الطباع^(١) الذي هو علة الأشياء الطبيعية وجدنا - كما قلنا في أوائل الطبيعة - هو علة كل حركة . إذن فالطبيعي هو كل متحرك ، فإذن علم الطبيعيات هو علم كل متحرك . فإذن ما فوق الطبيعيات هو لا متحرك لأنه ليس يمكن أن يكون الشيء علة كون ذاته ، كما ستبين بعد قليل . فإذن ليس علة الحركة حركة ، ولا علة المتحرك متحرك . فإذن ما فوق الطبيعيات ليس بمتحرك . فإذن قد وضح أن علم ما فوق الطبيعيات هو علم مالا يتحرك^(٢) .

وقد ينبغي ألا نطلب في إدراك كل مطلوب الوجود البرهاني ، فإنه ليس كل مطلوب عقلي موجوداً بالبرهان ، لأنه ليس لكل شيء برهان ، إذ البرهان بعض الأشياء ، وليس البرهان برهان ، لأن هذا يكون بلا نهاية . إن كان لكل برهان برهان ، فلا يكون شيء وجوداً أبدياً ، لأن ما لا ينتهي إلى علم أوائله فليس بمعلوم ، فلا يكون علماً أبدياً . لأننا إن رُمتنا علم ما الإنسان الذي هو الحى الناطق الميت ، ولم نعلم ما الحى وما الناطق وما الميت ، فلم نعلم ما الإنسان إذا . وكذلك ينبغي ألا نطلب الإقناعات [ص ٩٨] في العلوم الرياضية بل البرهان ، فإننا إن استعملنا الإقناع في العلم الرياضى كانت إحاطتنا به ظنية لا علمية . وكذلك لكل نظر تميزى وجود خاص غير وجود الآخر . ولذلك

(١) الطباع جمع طبع بمعنى الطبيعة

(٢) ١٩٩٥ - ١٠ إلى ١٩٩٦ - ١ - ٢٥

مثل أيضاً كثير من الناظرين في الأشياء التمييزية ، لأن منهم من جرى على عادة طلب الإقناع ، وبعضهم جرى على عادة الأمثال ، وبعضهم جرى على عادة شهادات الأخبار ؛ وبعضهم جرى على عادة الحس ؛ وبعضهم جرى على عادة البرهان لما قصروا عن تمييز المطالبات ؛ وبعضهم أراد استعمال ذلك في وجود مطلوبه ، إما للتقصير عن علم أساليب المطالبات ، وإما لعشق التكثير من سبل الحق .

فينبغي أن نقصد لكل مطلوب ما يجب ، ولا نطلب في العلم الرياضي إقناعاً ، ولا في العلم الإلهي حساً ولا تمثيلاً ، ولا في أوائل العلم الطبيعي الجوامع الفكرية ، ولا في البلاغة برهاناً ، ولا في أوائل البرهان برهاناً ، فإننا إن تحفظنا هذه الشروط سهّلت علينا المطالب المقصودة ؛ وإن خالفنا ذلك أخطأنا أغراضنا من مطالبنا ، وعسر علينا وجدان مقصوداتنا .

فإذا تقدمت هذه الوصايا فينبغي أن تقدم القوانين التي نحتاج إلى استعمالها في هذه الصناعة ، فنقول :

إن^(١) الأزلى هو الذي لم يجب ، ليس هو مطلقاً ، فالأزلى لا قبل كوني لهويته ، فالأزلى هو لا قوامه من غيره ، فالأزلى لا علة له ، فالأزلى لا موضوع له ولا محمول ، ولا فاعل ولا سبب ، أعني ما من أجله كان ، لأن العلل المقدمة ليست غير هذه . فالأزلى لا جنس له ، لأنه إن كان له جنس فهو

نوع ، والنوع مركب من جنسه القائم له والغيره ، ومن فصل ليس في غيره ، فله موضوع هو الجنس القابل لصورته وصورته غيره ، ومحمول هو الصورة الخاصة له دون غيره ، فله موضوع ومحمول . وقد كان تبين أنه لا موضوع ولا محمول له ، وهذا محال لا يمكن . فالأزلى لا جنس له ، فالأزلى لا يفسد ، لأن الفساد إنما هو تبدل المحمول لا الحامل الأول ، فأما الحامل الأول الذي هو الجنس ^(١) فليس يتبدل ، لأن الفساد ليس فساد بتأسيس آيسته . وكل متبدل فإما تبدله بفسده الأقرب أعنى الذى منه في جنس واحد ، كالحرارة المتبدلة بالبرودة ، لأننا لا نعد من المقابلة كالحرارة باليبس أو بالخلاوة أو بالطول [أو] ما كان كذلك . والأضداد المتقاربة هي جنس واحد ، فالفساد جنس . فإن فسد الأزلى فله جنس ، وهو لا جنس له ، هذا خلف لا يمكن . فالأزلى لا يمكن أن يفسد . والاستحالة تبدل ، فالأزلى لا يستحيل لأنه لا يتبدل ، ولا ينتقل من النقص إلى تمام ، فالانتقال استحالة ما ، فالأزلى لا ينتقل ^(٢) إلى تمام ، لأنه لا يستحيل . والتمام هو الذى يكون ^(٣) له حال ثابتة يكون بها فاضلا ، والناقص هو الذى لا حال له ثابتة يكون بها فاضلا . فالأزلى لا يمكن أن يكون ناقصا ، لأنه لا يمكن أن ينتقل إلى حال فيكون بها فاضلا ، لأنه لا يمكن أن يستحيل إلى أفضل منه

(١) في الأصل الأحسن

(٢) في الأصل ينتقص

(٣) في الأصل ليست

ولا إلى أنقص بقية . فالأزلى تام اضطراباً وإذ الجرم ذو جنس وأنواع ،
والأزلى لا جنس له ، فالجرم [(١)] الأزلى .

فلنقل الآن أنه لا يمكن أن يكون جرم أزلى ، ولا غيره مما له كمية
أو كيفية ، لا نهاية له بالفعل ، وأن لا نهاية له إنما هو في القوة ، فأقول : إن
من المقدمات الأولى الحقيقة المعقولة بلا توسط ، أن كل الأجرام التي ليس منها
شيء أعظم من شيء متساوية ، والمتساوية أبعاد ما بين نهاياتها متساوية بالفعل
والقوة ، وذو النهاية ليس لا نهاية . وكل الأجرام المتساوية إذا زيد على واحد
منها جرم كان أعظم منها ، وكان أعظم مما كان قبل أن يزداد عليه ذلك الجرم .
وكل جرمين متناهيي العظم إذا جمعا ، كان الجرم السكاثن عنهما متناهي
العظم . وهذا واجب أيضا في كل عظم ، وفي كل ذي عظم .

وأما الأصغر من كل شيئين متجانسين بعد الأكبر منهما ، أو بعد بعضه ،
فإن كان جرم لا نهاية له ، فإنه إذا فصل منه جرم متناهي العظم فإن الباقي
منه إما أن يكون متناهي العظم ، وإما لا متناهي العظم ؛ فإن كان الباقي منه
متناهي العظم ، فإنه إذا زيد [ص ٩٩] عليه المتفصل منه المتناهي العظم ، كان
الجرم السكاثن عنهما جميعا متناهي العظم ، والذي كان عنهما هو الذي كان قبل
أن يُفصل منه شيء لا متناهي العظم ، فهو إذن متناه لا متناه ، وهذا خلف
لا يمكن . فإن كان الباقي لا متناهي العظم ، فإنه إذا زيد عليه ما أخذ منه صار

أعظم مما كان قبل أن يزداد عليه أو مساوياً له ، فإن كان أعظم مما كان فقد صار
 ما لا نهاية له أعظم مما لا نهاية ، وأصغر الشئين بعد أعظمهما أو بعد بعضه ،
 فأصغر الجرمين اللذين لا نهاية لهما بعد أعظمهما أو بعد بعضه . وإن كان بعده
 فهو بعد بعضه لا محالة ، فأصغرهما مساو بعض أعظمهما ، والمتساويان هما اللذان
 متشابهاتهما أبعاد ما بين نهاياتهما واحدة ، فهما إذن ذو نهايات ، لأن الأجرام
 المتساوية التي ليست متشابهة هي التي بعدها جرم واحد عدداً واحداً . وتختلف
 نهاياتها بالكثرة أو الكيف أو معا ، فهما متناهيان . فالذي لا نهاية له الأصغر
 متناه ، وهذا خلف لا يمكن . فليس أحدهما أعظم من الآخر ، وإن كان ليس
 بأعظم مما قبل أن يزداد عليه ، فقد زيد على جرم جرم فلم يزد شيئاً ، وصار جميع
 ذلك مساوياً له وحده . وهو وحده جزء له والجزء الذي اجتمعما ، فالجزء مثل
 الكل ، وهذا خلف لا يمكن . فقد تبين أنه لا يمكن أن يكون جرم
 لا نهاية له .

وبهذا التدبير تبين أنه لا يمكن شيء من الكميات أن تكون لا نهاية
 لها بالفعل . والزمان كمية ، فليس يمكن أن يكون زمان لا نهاية له بالفعل .
 والزمان ذو أول متناه ، والأشياء أيضاً المحمولة في المتناهي متناهية اضطراباً ،
 فكل محمول في الجرم من كم أو مكان أو حركة أو زمان الذي هو مفصول
 بالحركة . وجملة كل ما هو محمول في الجرم بالفعل فمتناه أيضاً . إن الجرم متناه ،

فجرم الكل متناه ، وكل محمول فيه بعد أيضاً ، وأن جرم الكل ممكن أن يزداد فيه بالوهم زيادة دائمة ، بأن يتوهم أعظم منه ثم أعظم من ذلك دائماً : فإنه لا نهاية في التزايد من جهة الإمكان ، فهو بالقوة بلا نهاية ، إذ القوة ليست شيئاً غير الإمكان أن يكون الشيء الملقول هو بالقوة . فكل ما في الذي لا نهاية له بالقوة هو أيضاً بالقوة لا نهاية له ، من ذلك الحركة والزمان . فإذا الذي لا نهاية له إنما هو في القوة . فأما بالفعل فليس يمكن أن يكون شيء لا نهاية له لما قدمنا . وإذا ذلك واجب فقد اتضح أنه لا يمكن أن يكون زمان بالفعل لا نهاية له . والزمان زمان جرم الكل ، أعني مدته ؛ فإن كان الزمان متناهياً فإن أنية الجرم متناهية ، إذ الزمان ليس بموجود ؛ ولا جرم بلا زمان ، لأن الزمان إنما هو عدد الحركة ، أعني أنها مدة بعدها الحركة . فإن كانت حركة كان زمان ، وإن لم تكن حركة لم يكن زمان . والحركة إنما هي حركة الجرم ، فإن كان جرم كانت حركة ، وإلا لم تكن حركة . والحركة هي تبدل ما قد بدّل مكان أجزاء الجرم ومركبه أو كل أجزاء الجرم فقط ، هي الحركة المكانية . وتبدل المكان الذي ينتهي إليه الجرم بنهاياته - إما بالقرب من مركبه وإما بالبعد عنه - هو الربو والاضمحلال ، وتبدل كيفياته المحمولة فقط هو الاستحالة ، وتبدل جوهره هو السكون والفساد . وكل تبدل فهو عادّ مدة الجرم ، فكل تبدل فهو لدى الزمان . فإن كانت حركة

كان جرم اضطراراً ، وإن كان جرم وجب أن تكون حركة اضطراراً ، أولاً تكون حركة . فإن كان جرم لم تكن حركة . فإما ألا تكون حركة بته ، وإما ألا تكون ويمكن أن تكون ؛ فإن لم تكن بته ، فالحركة ليست بموجودة ، إذ الجرم موجود وهي ليست ^(١) موجودة ، وهذا خلف لا يمكن فليس يمكن أن يكون إن كان جرم موجوداً لا حركة بته . وإن كان - إذا كان جرم موجوداً - يمكننا أن يكون حركة موجودة ، فإن الحركة بالاضطرار موجودة في بعض الأجرام . لأن الممكن له الشيء هو الموجود ذلك الشيء في بعض ذوات جوهره ، كالكتابة موجودة بالإمكان لحمد وليست فيه بالفعل . إذ هي موجودة في بعض جوهر الإنسان أعني في آخر من الناس . فالحركة باضطرار موجودة في بعض الأجرام ، فهي موجودة في الجرم المطلق ، فهي موجودة اضطراراً في الجرم المطلق . فإذا كان الجرم موجود ، فالحركة موجودة . وقد قيل إن الحركة لا تكون إذا كان الجرم موجوداً ، فهي إذن تكون إذا كان الجرم موجوداً ، لا تكون إذا كان الجرم [ص ١٠٠] موجوداً . وهذا محال ، وخلف لا يمكن . فليس يمكن أن يكون جرم ولا حركة ، فإذا متى كان جرم كانت حركة اضطراراً .

وقد نطق أنه يمكن أن يكون جرم الكل كان ساكناً أولاً ، كان ممكناً

(١) ساقطة بالأصل وبها يستقيم المعنى

أن يتحرك ثم تحرك ، وهذا ظن كاذب اضطراراً . لأن جرم الكل إن كان أولاً ساكناً ثم تحرك ، فلا يخلو من أن يكون جرم الكل كوناً عن ليس أو لم يزل ، فإن كان كوناً عن ليس ، فإن بهويته أشياء عن ليس تكون بهويته حركة ، كما قدمنا ، حيث صنفنا الحركة أن أحد أنواع الحركة هو السكون . فإذا لم يسبق الجرم كان ذاته . فإذا لم يسبق كون الجرم الحركة بته . وقد قيل إنه كان أولاً ولا حركة . فهو ولا حركة ، ولم يكن ولا حركة ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن أن كان الجرم كوناً عن ليس أن يسبق الحركة . فإن كان الجرم لم يزل ساكناً ثم تحرك ، لأنه كان ممكناً أن يتحرك ، فقد استحال جرم الكل الذي لم يزل من السكون بالفعل إلى الحركة بالفعل . والذي لم يزل لا يستحيل كما قدمنا بيان ذلك ، فهو إذن مستحيل لا مستحيل ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن أن يكون جرم الكل لم يزل ساكناً بالفعل ثم استحال متحركاً بالفعل ، والحركة فيه موجودة . فإذا لم يسبق الحركة بته . فإذا إن كانت حركة كان جرم اضطراراً ، وإن كان جرم كانت حركة اضطراراً . وقد تقدم أن الزمان لا يسبق الحركة ، فالزمان لا يسبق الجرم اضطراراً . إذ لا زمان إلا بحركة . وإذ لا جرم إلا وحركة ، ولا حركة إلا وجرم ، ولا جرم إلا بمدة ^(١) ، إذن المدة هي ما هو فيه هوية ، أعني ما هو فيه هويًا ،

(١) في الأصل : ولا جرم إلا بلامدة ، وهذا لا يستقيم .

ولا مدة جرم إلا وحركة، إذ الجرم مع حركة أبداً ، كما قد اتضح . فمدة الجرم اللازمة للجرم أبداً ، بعدها حركة الجرم اللازمة للجرم أبداً . فالجرم لا يسبق الزمان أبداً ؛ فالجرم ، والحركة ، والزمان ، لا يسبق بعضها بعضاً أبداً .

فإذن قد اتضح أنه لا يمكن أن يكون زمان لا نهاية له : إذ لا يمكن أن يكون كمية ، أو ذو كمية ، لا نهاية له بالفعل . فكل زمان فذو نهاية بالفعل ، والجرم لا يسبق الزمان ، فليس يمكن أن يكون جرم السكل لا نهاية له لأننته . فأنية جرم السكل متناهية اضطراراً . فجرم السكل لا يمكن أن يكون لم يزل . ونبين ذلك بقول آخر - بعد إذ اتضح بما قلنا - يزيد الناظرين في هذه السبيل تمهراً بتولجها ، فنقول :

إن من التبدل التركيب والاثتلاف ، لأن ذلك جمع أشياء ، ونظمها . والجرم جوهر طويل عريض عميق ، أى ذو أبعاد ثلاثة ؛ فهو مركب من الجوهر الذى هو جنسه ، ومن الطويل العريض العميق الذى هو فصله . وهو المركب من هيولى وصورة . والتركيب يبدل الحالة التى هى لا تركيب . والتركيب حركة ، فإن لم تسكن الحركة لم يكن التركيب . والجرم مركب ، فإن لم يكن حركة لم يكن جرم ، فالجرم والحركة لم يسبق بعضها بعضاً . وبالحركة الزمان ، لأن الحركة تبدل ، والتبدل عدد مدة التبدل .

فالحركة عادة^(١) مدة المتبدل . والزمان مدة بعدها الحركة . وكل جرم مدة ، كما قدمنا ، أى ما هو فيه أنيته ، أعنى ما هو فيه هوياً^(٢) . والجرم لا يسبق الحركة ، كما أوضحنا ، فالجرم لا تسبقه مدة بعدها الحركة . فالجرم والحركة والزمان لا يسبق بعضها بعضاً فى الأنية ؛ ففى معاً فى الأنية . فإذا كان الزمان ذات نهاية بالفعل ، فأنية الجرم ذات نهاية بالفعل اضطراباً ، إن كان التركيب والتأليف تبدلاً ما . وإن لم يكن التركيب والتأليف تبدلاً ما فليست هذه النتيجة بواجبة .

ولنوضح الآن بنوع آخر أنه لا يمكن أن يكون زماناً لانتهاء له بالفعل فى ماضيه ، ولا آتية ، فنقول :

إنَّ قبلَ كلِّ فصلٍ من الزمان فصلاً ، إلى أن يُنتهى إلى فصل من الزمان لا يكون فصل قبله ، أعنى : إلى مدة مفصولة ليست قبلاً مدة مفصولة . [و] لا يمكن غير ذلك ، فإن أسكن غير ذلك ، فإنَّ خلفَ كلِّ فصل من الزمان فصلاً بلا نهاية . فإنَّ لا يُنتهى إلى زمن مفروض أبداً : لأنَّ من لا نهاية فى القدم إلى هذا الزمن المفروض يساوى المدة للمدة التى من هذا الزمن المفروض فصاعداً فى الأزمنة إلى ما لا نهاية له . وإن كان من لا نهاية إلى زمن

(١) اسم فاعل من عد بعد ، أى التى تمت مدة المتبدل

(٢) الهوية : الحقيقة المطلقة المستعملة على الحقائق اشتمال الواة على الشجرة من النيب المطلق

[التعريفات للجرجاني]

محدود معلوم ، فإنَّ منْ ذلك الزمن المعلوم إلى ما لا نهاية له من الزمان معلوم .
فيكون إذن لا متناه متناهما ، وهذا خلف لا يمكن .

وأيضاً إن كان لا يُنتهى إلى الزمان المحدود حتى يُنتهى إلى زمن قبله ،
ولا إلى الذى قبله حتى ينتهى إلى زمن قبله ، وكذلك بلا نهاية ، وما لا نهاية له ،
لا تقطع مسافته ولا يؤتى على آخرها . فإنه لا يقطع ما لا نهاية له من الزمان
حتى ينتهى إلى زمن محدود بته ، والانتها [ص ١٠١] إلى زمن محدود
موجود به . فليس الزمان مقبلاً من لا نهاية بل من نهاية اضطراراً . فليست
مدة الجرم بلا نهاية ، وليس يمكن أن يكون جرم بلا مدة ، فأنية الجرم ليست
لا نهاية لها ، فأنية الجرم متناهية .

فممتنع أن يكون جرم لم يزل .

وليس يمكن أن يكون آتى الزمان لا نهاية له بالفعل ؛ لأنه إن كان
الزمان الماضى إلى زمن محدود ممتعاً أن يكون بلا نهاية له — كما قدمنا —
والأزمنة متتالية زمان بعد زمان ؛ فإنه كما زيد على الزمان المتناهى المحدود
زمان ، كانت جملة الزمان المحدود المزيّد عليه محدوداً . فإن لم نصر الجملة
محدودة ، فقد زيد شىء محدود الكمية ، على شىء محدود الكمية ، فاجتمع
منها شىء لا نهاية له فى الكمية . والزمان من الكمية المتصلة ، أعنى : أن له
فصلاً مشتركاً لماضى منه والآتى . وفصله المشترك هو الآن الذى هو نهاية

الزمن الماضي الأخيرة ، ونهاية الزمان الآتي الأول . ولكل زمان محدود نهايتان : نهاية أولى ، ونهاية أخرى ، فإن اتصل زمانان محدودان بنهاية واحدة مشتركة لهما ، فإن نهاية كل واحد منهما الباقية محدودة معلومة .

وقد كان قيل إنه يصير جملة الزمانين المحدودة ، فهي لا محدودة النهايات وهي محدودة النهايات ؛ وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن إن زيد ما زيد على الزمن المحدود زمان محدود أن تكون الجملة لا محدودة . وكذا زيد على الزمن المحدود زمان محدود ، فكله محدود النهاية من آخره . فليس يمكن أن يكون الزمان الآتي لا نهاية له بالفعل .
فلنكمل الآن هذا الفن الثاني .

الفن الثالث من الجزء الأول

وقد يتلو ما قدمنا البحث عن الشيء ، هل يمكن أن يكون علته كون ذاته أم لا يمكن ذلك ، فنقول :

إنه ليس ممكن أن يكون الشيء علة كون ذاته ، أعني تكون ذاته مهوية^(١) من شيء أو من لا شيء . فإنه قد يُقال كون في مواضع آخر للكانن من شيء خاصة . لأنه لا يخلو من أن يكون إيسا وذاته ليس ، ويكون

(١) أي موجودة ، ذات هوية

ليسا وذاته أيس ، أو يكون أيسا وذاته ليس . [أو يكون أيسا وذاته أيس ^(١)] .

فإن كان ليسا وذاته ليس ، فهو لا شيء ، وذاته لا شيء . ولا شيء لا علة ولا معلول ، لأن العلة والمعلول إنما هما مقولان على شيء له وجود ما ، فهو إذن لا علة كون ذاته ، إذ ليس هو علة مطلقة . وقد قيل إنه علة كون ذاته ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن أن يكون علة كون ذاته إن كان ليسا وذاته ليس .

وكذلك يعرض إن كان ليسا وذاته أيس ، لأنه أيضاً إذ هو ليس لا شيء ، ولا شيء لا علة ولا معلول كما قدمنا ، فهو لا علة كون ذاته . وقد تقدم أنه علة كون ذاته ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن أن يكون علة كون ذاته ، إن كان ليسا وذاته أيس .

ويعرض من ذلك أيضاً أن يكون ذاته غيره ، لأن للتغيرات هي التي يمكن أن يعرض لأحدهما مالا يعرض للآخر ، فإذا عرض له أن يكون ليسا ، وعرض لذاته أن يكون أيسا ، فذاته هي لا هو . وكل شيء فذاته هي هو ، فهو لا هو ، وهو هو ، وهذا خلف لا يمكن أيضاً .

(١) الأيس . عن اللسان : قال المايت أيس كلمة قد أميتت ، إلا أن الخليل ذكر أن العرب تقول جى . به من حيث أيس وليس ، وإنما معناها كفى حيث هو في حال السكينة والوجد . وقال إن معنى لا أيس ، أى لا وجد - والمراد الوجود .

وكذلك يعرض إن كان أيسا وذاته ليس ، أعنى أن تكون ذاته غيره ،
إذ عرض له غير ما عرض لذاته . فيجب من ذلك - كما قدمنا - أن يكون
هو هو ، وهو [لا] هو . هذا خلف لا يمكن أيضاً . فليس إذن يمكن أن
يكون أيسا وذاته ليس .

وكذلك أيضاً يعرض إن كان أيسا وذاته أيس ، وكان علة كون ذاته ،
لأنه إن كان علة ذاته المكونة لها ، فذاته معلولة ، والعلة غير المعلول . فقد
عرض له إذن أن يكون علة ذاته ، وعرض لذاته أن تسكون معلولة . فذاته
هى لا هو ، وكل شىء فذاته هى هو . فيجب إذن من هذا الفن أن يكون
هو لا هو ، وهو هو ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن أن يكون أيسا
وذاته أيس ، وهو علة كون ذاته .

ومثل هذا أيضاً يعرض إن كان ليسا وذاته ليس ، وهو علة ذاته ،
وذاته معلولة أيضاً ، أن يكون هو هو ، وهو لا هو .

فليس يمكن إذن أن يكون شىء علة كون ذاته ، وذلك ما أردنا أن
نوضح .

وإذ قد تبين ذلك فنقول : إن كل لفظ فلا يتخلو من أن يكون ذا معنى
أو غير ذى معنى . فلا معنى له فلا مطلوب فيه . والفلسفة إنما تعتمد ما كان
فيه مطلوب ، فليس من شأن الفلسفة [ص ١٠٢] استعمال ما لا مطلوب فيه .

وما كان له معنى لا يخلو من أن يكون كلياً أو جزئياً ، والفلسفة لا تطلب الأشياء الجزئية ؛ لأن الجزئيات ليست بمتناهية ، وما لم يكن متناهياً لم يحيط به علم ، والفلسفة عالمة بالأشياء التي لها علمها بحقائقها . فهي إذن إنما تطلب الأشياء الكلية المتناهية المحيطة بها العلم كالمعلم حقائقها .

والأشياء الكلية العامة لا تخلو من أن تكون ذاتية ، أو غير ذاتية . أعني بالذاتي ما هو مقوم ذات الشيء ، وهو الذي وجوده قوام كون الشيء . وثباته ، وعدمه انتقاض الشيء . وفساده . كالحياة التي بها قوام الحي وثباته ، وبعدمها فساد الحي وانتقاضه . فالحياة ذاتية في الحي . والذاتي هو المسمى جوهرياً ، لأن به قوام جوهر الشيء . والجوهرى لا يخلو من أن يكون جامعاً أو مفزقاً . أما الجامع ، فالواقع على أشياء كثيرة يعطى كل واحد منها حده وأيسه ^(١) ، فهو يجمعها بذلك . والواقع على أشياء كثيرة بأن يعطى كل واحد منها أيسه وحده ، إما أن يقع على أشخاص ، كالإنسان الواقع على كل واحد من أوحاد الناس ، أعني على كل شخص إنسانى ، وهذا هو المسمى صورة ^(٢) ، إذ هي صورة واحدة واقعة على كل واحد من هذه الأشخاص .

(١) في الأصل اسمه ، ولعلها أيسه أى وجوده ، كما يحتمل . بعد قليل

(٢) يقصد بالصورة النوع ، والكندى نفسه يعدل عن استعمال الصورة إلى النوع فيما بعد .

وإما أن تقع على صور كثيرة كالخى الواقع على كل صورة من صور الخى
كالاإنسان والفرس . وهذا هو المسمى جنسا ، إذ هو جنس واحد واقع على كل
واحد من هذه الصور .

وأما الجوهرى المُفَرَّق ، فهو الفارق بين حدود الأشياء ، كالناطق الفاصل
لبعض الخى من بعض . وهذا هو المسمى فصلا ، لفصله بعض الأشياء
من بعض .

وأما الذى ليس بذاتى ، فهو ضد هذا المتقدم وصفه . وهو الذى قوامه
بالشئ الموضوع له ، وثباته به ، وعدمه بعدم الشئ الموضوع له ؛ فهو إذن فى
الجوهر الموضوع ، وليس بجوهرى بل عارض للجوهر . فسمى لذلك عرضا .
وهذا الذى فى الجوهر لا يخلو من أن يكون فى شئ واحد مفردا به ،
خاصا له دون غيره ، كالضحك فى الإنسان ، والتهيق فى الحمار ، فيسمى لذلك
خاصة ، لأنه يخص شئاً واحداً ، أو يكون فى أشياء كثيرة يعينها كالبياض فى
الورق والقطن ، فسمى لذلك عرضاً عاماً على حاله ، لأنه لا يعرض لأشياء
كثيرة .

فكل ملفوظ له معنى إما أن يكون جنسا ، وإما صورة ، وإما شخصا ،
وإما فصلا ، وإما خاصة ، وإما عرضا عاما . وهذه جميعا يجمعها شيان : هما
الجوهر والعرض . فالجنس والصورة والشخص والفصل جوهرية ، والخاصة
والعرض العام عرضية . وإما كلا ، وإما جزءا ، وإما مجتمعا ، وإما مفترقا .

وإذ قد تقدم ذلك فلنقل على كم نوع يقال الواحد ، فنقول :
 إن الواحد يقال على كل متصل ، وعلى ما لم يقبل الكثرة أيضاً ، فهو
 يقال إذن على أنواع شتى : منها الجنس ، والصورة ، والشخص ، والفصل ،
 والخاصة ، والعرض العام ، وعلى جميع ما قد تقدم .
 والشخص إما أن يكون طبيعياً كالحيوان ، أو النبات ، وما أشبه ذلك ؛
 وإما [أن يكون] صناعياً كالبيت ، وما أشبه . فإن البيت متصل بالطبع ،
 وتركيبه متصل بعرض ، أعنى بالمونة ، فهو واحد بالطبع ، وتركيبه واحد بالمونة ،
 لأنه إنما صار واحداً بالإنشاء العرضي ، فأما البيت عينه فبالإنشاء الطبيعي .
 ويقال أيضاً على الكل ، ويقال على الجزء ، ويقال على الجميع ، ويقال على
 البعض . وقد نطق أن الكل لا فصل بينه وبين الجميع ، لأن الكل يقال
 على المشبهة الأجزاء ، وعلى اللاتى ليست بمشبهة الأجزاء ، كقولنا كل الماء ،
 والماء من المشبهة الأجزاء . وكل البدن المركب من عظم ولحم وما لحق ذلك
 من المختلفة الأجزاء . وكل الجيل ^(١) وهى أشخاص مختلفة . فأما الجميع فلا
 يقال على المشبهة الأجزاء ، ولا يقال جميع الماء ، لأن الجميع يقال على
 جمع مختلفات بعرض أو أن تكون موجودة لمعنى ما ، وكل واحد منها قائم
 بطباعه غير الآخر فيقع عليها اسم المجموعة . فأما الكل فيقال على كل متحد
 لأى نوع كان الاتحاد ، فذلك لا يقال جميع الماء ، إذ ليس هو أشياء مختلفة

(١) كذا بالأصل ، والله يريد الجيل من الناس

قائمة على كل واحد [ص ١٠٣] بطياعها . بل يقال كل الماء إذ هو متحد . وكذلك بين الجزء والبعض فرق ، لأن الجزء يقال على ما عدا الكل ، فقسمه بأقدار متساوية . والبعض يقال على ما لم يعد الكل ، فقسمه بأقدار ليست بمساوية ، فبعضه ولم يساو بين أبعاضه ، فيكون جزءاً له . فالواحد إذن يقال على كل واحدة من المقولات ، والكائن من المقولات بأنه جنس ، وبأنه نوع ، وبأنه شخص ، وبأنه فصل ، وبأنه خاصة ، وبأنه عرض عام ، وبأنه كل ، وبأنه جزء ، وبأنه جميع ، وبأنه بعض .

ولأن الجنس هو في كل واحد من أنواعه ، إذ هو مقول على كل واحد من أنواعه قولاً متواطئاً ؛ والنوع هو في كل واحد من أشخاصه ، إذ هو مقول على كل واحد من أشخاصه قولاً متواطئاً ؛ والشخص إنما هو واحد من جهة الوضع ، لأن كل شخص فنقسم فهو إذن بالذات ، فالوحدة الشخصية مفارقة للشخص ، فهو غير واحد الذات . فالوحدة التي فيه ، التي هي بالوضع ، لذاتية فيه . فليست هي إذن وحدة له بالحقيقة . وما لم يكن في الشيء بحقيقته ذاتياً ، فهو فيه بنوع عرضي . والعارض للشيء من غيره ، فالعارض أثر في المعروف فيه ، والأثر من المضاف ، والأثر من مؤثر ، فالوحدة في الشخص أثر من مؤثر اضطراراً .

والنوع هو المقول على كثير مختلفين بالأشخاص . وهو كثير لأنه ذو أشخاص كثيرة ، ولأنه مركب من أشياء أيضاً ، لأنه مركب من جنس

وفصل ، كنوع الإنسان الذي هو مركب من حى ، ومن ناطق ، ومن ميت .
فالنوع بالذات كثير من جهة أشخاصه ، ومن جهة تركيبه . والوحدة التى له
إنما هى بالوضع من جهة لا ذاتية . فليست الوحدة له إذن بحقيقية ، فهى إذن
فيه بنوع عرضى . والعارض للشيء من غيره ، فالعرض أثر فى المعروض فيه ،
والأثر من المضاف ، فالأثر من مؤثر ، فالوحدة فى النوع أثر من مؤثر
اضطراباً أيضاً .

والجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع مبین^(٢) عن مائية^(١)
الشيء . فهو كثير لأنه ذو أنواع كثيرة ؛ وكل نوع من أنواعه فهو هو هو .
وكل نوع من أنواعه فهو أشخاص كثيرة . وكل شخص من أشخاصه فهو هو
أيضاً . فهو كثير من هذه الجهة ، فالوحدة فيه أيضاً ليست بحقيقية ، فهى
فيه إذن بنوع عرضى . والعارض للشيء من غيره ، فالعرض أثر فى المعروض
فيه ، والأثر من المضاف ، فالأثر من مؤثر ، فالوحدة فى الجنس أثر من مؤثر
اضطراباً أيضاً .

والفصل هو المقول على كثير مختلفين بالنوع مبین^(٢) عن أنية الشيء .
فهو مقول على كل واحد من أشخاص الأنواع التى يقال عليها الفصل مبین

(١) المائية هى الماهية ، وكلتاها مصدريه مشتاعى من لفظ ما

(٢) فى الأصل مبین

عن أنيتها ، فهو كثير من جهة الأنواع والأشخاص التي يقال عليها تلك الأنواع . فالوحدة فيه أيضاً ليست بحقيقية ، فهي فيه إذن بنوع عرضي ، والعارض للشيء من غيره ، فالعرض أثر في المعروض فيه ، والأثر من المضاف فالأثر من مؤثر ، فالوحدة في الفصل أثر من مؤثر أيضاً .

والخاصة هي المقولة على نوع واحد ، وعلى كل واحد من أشخاصه مبنية عن أنية الشيء ، وليست بجزء لما أثبات عن أنيته . فهي كثير لأنها موجودة في أشخاص كثيرة ؛ ولأنها حركة ، والحركة متجزئة . فالوحدة أيضاً فيها ليست بحقيقية ، فهي إذن بنوع عرضي ، والعارض للشيء من غيره ، فالعرض أثر في المعروض فيه ، والأثر من المضاف ، فالأثر من مؤثر ، فالوحدة في الخاصة أثر من مؤثر أيضاً .

والعرض العام أيضاً مقول على أشخاص كثيرة ، فهو كثير ، لأنه موجود في أشخاص كثيرة . وإما أن يكون كمية فيقبل الزيادة والنقص فهو متجزئ ؛ وإما أن يكون كيفية فيقبل الشبهة والأشبه ، والأشد والأضعف ، فيقبل الاختلاف ، فهو كثير . فالوحدة فيه أيضاً ليست بحقيقية ، فهي إذن بنوع عرضي ، والعارض - كما قدمنا - أثر من مؤثر ، فالوحدة في العرض العام أثر من مؤثر أيضاً .

والكل المقول على المقولات ذو أبعاض ، لأن كل واحد من المقولات بعض له . والكل المقول على مقولة واحدة ذو أبعاض أيضاً ، لأن كل مقولة

جنس ، فكل مقولة ذات صور ، وكل صورة ذات أشخاص ، فالكل إذن كثير لأنه ذو أقسام كثيرة . فالوحدة فيه أيضا ليست بحقيقية ، فهي إذن فيه بنوع عرضي ، فهي إذن من مؤثر - كما قدمنا - فيما كان بنوع عرضي .
وكذلك الجميع [ص ١٠٤] أيضا ، لأن الجميع يقال على أشياء كثيرة مجتمعة فهو كثير ، فالوحدة فيه أيضا ليست بحقيقية ، فهي فيه بنوع عرضي ، فهي إذن فيه أثر من مؤثر كما قدمنا .

والجزء إما أن يكون جوهريا ، وإما عرضيا . والجوهرى إمامشبه الأجزاء ، وإما لامشبه الأجزاء . والمشبه الأجزاء كالماء الذى جزؤه ماء بكماله ، وكل ماء فهو قابل للتجزئة . فجزء الماء إذ هو ماء بكماله كثير . وإما لامشبه الأجزاء ، أعنى مختلف الأجزاء ، فكبدن الحى^(١) الذى هو من لحم ، وجلد ، وعصب ، وعروق ، وأوردة ، وورقة ، وصفاق ، وحجب ، وعظم ، ومنخ ، ودم ، ومرة ، وبلغم ، وجميع ما رُكِبَ منه بدن الحى التى ليست بمشبهة . وكل واحد مما ذكرنا من بدن الحى ققابل للتجزئة ، فهو كثير أيضا . وأما الجزء العرضى فمحمول فى الجزء الجوهرى أعنى كالطول والعرض والعمق فى اللحم والعظم وغير ذلك من أجزاء البدن الحى ، واللون والطعم وغير ذلك من الأعراض . فهو منقسم بانقسام الجوهرى . فهو إذن ذو أجزاء فهو كثير أيضا . فالوحدة فى الجزء أيضا ليست بحقيقية .

(١) فى الأمل الحيوان ، وقد شطبها الناسخ وجعل بدلها « الحى »

والمتصل الطبيعي ، والمتصل العرضي ، كل واحد منهما ذو أجزاء كالبيت :
فإن اتصاله الطبيعي شكله وهو ذو جهات ، واتصاله العرضي ، أعني الصناعي ،
باجتماع ماركب منه ، كحجارته وملاطه وأجزاء جرمه : فهو كثير أيضا .
فالوحدة فيه ليست بحقيقية .

وقد يقال الواحد أيضا بالإضافة إلى غيره ببعض هذه التي قدمنا ذكرها ،
لكليل فإنه يقال ميل واحد إذ هو كل للفلوات ^(١) ، وجزء للفرسخ ، ولأنه
متصل ويجتمع ، لأن غلواته متصلة ومجموعة ، فهو جميع لغلواته . ولأنه منفصل
من أمثال أجزاء ، أعني اللاتي جميعها فرسخ . فليست الوحدة في ذلك أيضا
بحقيقية ، بل غرضية . فليست الوحدة في شيء مما حددنا بحقيقية ، بل إنما هي
في كل واحد منها بأنها لا تنقسم من حيث وجدت . فالوحدة فيها بنوع عرضي ،
والمعارض للشيء لا من ذاته ، فالمعارض للشيء من غيره ، فالمعارض إذن في
المعروض مستفاد من غيره ، فهو مستفاد من مُقيد ، فهو أثر في المعروض فيه ،
والأثر من مؤثر ، لأن الأثر والمؤثر من المضاف الذي لا يسبق بعضه بعضا .
وأیضا كل شيء كان في شيء آخر عرضيا ، فهو في شيء آخر ذاتي ، لأن كل
شيء كان في شيء يعرض فهو في شيء آخر بالذات .

وإذ قد بينا أن الوحدة في هذه جميعا تعرض ، فهي لاخر بالذات لا تعرض .
فالوحدة فيما هي فيه تعرض مستفادة الوحدة له مما هي فيه بالذات . فاذن هاهنا

(١) الفلوة مقدار زوى السهم

واحد حق اضطراراً لا معلول الوحدة . فلنبين ذلك بأكثر مما تقدم فنقول :
 لا تخلو طباع كل مقول فيما عليه المقول ، أعني كل ما أدركه الحس ،
 وأحاط بما بينه العقل ، من أن يكون واحداً أو كثيراً ، أو واحداً وكثيراً معاً ،
 أو بعض هذه الأشياء واحداً لا كثيراً بته ، وبعضها كثيراً لا واحداً بته .
 فإن كان طباع كل مقول الكثرة فقط فلا اتفاق اشتراك في حال واحدة ،
 أو معنى واحد ، والاتفاق موجود ، أعني الاشتراك في حال واحدة أو معنى واحد .
 فالوحدة موجودة مع الكثرة . وقد فرضنا أن الوحدة ليست بموجودة ،
 فالوحدة أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن .

وأيضاً إن كان كل مقول كثرة فقط ، فلا شيء يخالف الكثرة ، لأن
 خلاف الكثرة الوحدة خلاف . فإن لم يكن خلاف في المقولات فهي متفقة
 وهي لا متفقة ، لأن الاتفاق اشتراك في حال واحدة ، أو معنى واحد ، وهذا
 خلف لا يمكن . فليس يمكن إلا أن تكون الوحدة . وأيضاً إن كانت كثرة
 فقط بلا وحدة ، فهي لا متشابهة ، لأن المتشابهة لها شيء واحد يعمها تشابه به ،
 ولا واحد مع الكثرة كما فرضنا ، فلا واحد يعمها ، فهي لا متشابهة ، وهي
 متشابهة بعدمها الوحدة . فهي متشابهة لا متشابهة معاً ، وهذا خلف لا يمكن .
 فليس يمكن إلا أن تكون وحدة . وأيضاً إن كانت كثرة فقط بلا وحدة
 كانت متحركة ، لأنه إن لم تكن وحدة لم تكن حال واحدة ، وإن لم تكن
 حال واحدة لم يكن سكون ، لأن الساكن ما كان بحال واحدة غير متغير

ولا متنقل . وإن لم يكن سيكون لم يكن ساكن . وإن لم يكن ساكن كان متحركاً . وإن كانت كثرة فقط كانت أيضاً غير متحركة ، لأن الحركة تبدل إما بمكان ، وإما بكم ، وإما بكيف ، وإما بجنس . وكل تبدل فإلى [ص ١٠٥ ، ١٠٦ مكررة] غير ، وغير الكثرة فالوحدة ، فإن لم يكن وحدة فلا تبدل للكثرة . وقد فرضنا أن وحدة أيس تبدل كثرة أيس ، فحركة أيس . فإن كانت كثرة فقط بلا وحدة فليست بمتحركة أيضاً ، ولا ساكنة ، كما قد تقدم ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن إلا أن يكون وحدة .

وأيضاً إن كانت كثرة فقط ، فلا يخلو من أن تكون ذات أشخاص ، أو لا ذات أشخاص بثة . فإن كانت ذات أشخاص ، فإما أن تكون أشخاص الكثرة إما آحاداً ، وإما ألا تكون آحاداً ، فإن لم تكن آحاداً ولم تنقص إلى آحاد بثة ، فهي كثرة بلا نهاية ، وإذن فضل مما لا يتناهي قسم ، وكل مقسوم أعظم مما يفضل منه ، فالمفضول متناهي الكثرة ، أو لا متناهي الكثرة . فإن كان متناهي الكثرة ، وقد كان فرض لا متناهي الكثرة ، فهو إذن متناهي الكثرة لا متناهي الكثرة ، وهذا خلف لا يمكن . وإن كان لا متناهي الكثرة ، وهو أصغر من المقسوم ، ولا متناه أعظم من لا متناه ، وهذا خلف لا يمكن كما قدمنا ، فهي إذن أشخاص الكثرة آحاداً اضطراراً . فالوحدة موجودة إذن ، لأن كل شخص واحد ،

فهى إذن كثرة فقط ، وهى لا كثرة فقط ، لأن الوحدة معها موجودة ، وهذا خلف لا يمكن .

فإن كانت ليست ذات أشخاص ولا كثرة بته ، لأن معنى الكثرة هى الأشخاص المجتمعة فهو لا كثرة ، وهو كثرة معاً ، وهذا خلف لا يمكن ، فليس يمكن إلا أن تكون وحدة .

وأيضاً إن كانت كثرة فقط بلا وحدة ، فإن كل شخص من أشخاص الكثرة غير محدود ، لأن الحد واحد يقع على معنى واحد ، فإن لم يكن فى الكثرة واحد ولا محدود ، وإذن لم يكن محدود ، فلا حد . وأشخاص الكثرة محدودة فهى محدودة ، وهى لا محدودة ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا يكون وحدة .

وأيضاً إن كانت كثرة فقط بلا وحدة ، لم تصل الكثرة العدد ، لأن أوائل العدد الآحاد ، لأن العدد كثرة مركبة من آحاد ، ويُفاضل بعض الكثرة على بعض بآحاد . فإن لم يكن آحاد لم يكن عدد ، وإن كانت كثرة بلا آحاد لم تكن معدودة ، والكثرة معدودة ، فالآحاد مع الكثرة وقد كنا فرضنا أنه لا آحاد معها ، فهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن إلا تكون آحاداً .

وأيضاً إن كانت كثرة فقط بلا واحد لم يكن معرفة ، لأن المعرفة برسم ، رسمُ المعروف في نفس العارف بحال واحدة . لأنها إن لم تكن بحال واحدة تتحد بها نفس العارف ورسم المعروف ، فلا معرفة . والمعرفة موجودة ، فالحال الواحدة موجودة ، فالوحدة موجودة . وقد كنا فرضنا أنها لا موجودة ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا تكون وحدة .

وأيضاً إن كانت كثرة فقط بلا واحد ، وكل مقول إما أن يكون شيئاً ، وإما ألا يكون شيئاً ، فإن كان شيئاً فهو واحد ، فالوحدة موجودة مع الكثرة . وقد كنا فرضنا أنه كثرة فقط ، فهو كثرة فقط بلا وحدة ، وهو كثرة ووحدة ، وهذا خلف لا يمكن . وإن لم تكن شيئاً فليس يأتلف منه كثرة ولا هو كثرة أيضاً . وقد فرض أنه كثرة ، فهو كثرة لا كثرة ، هذا خلف لا يمكن ، فليس يمكن ألا تكون وحدة .

وهناك تبين أنه لا يمكن أن يكون بعض الأشياء كثرة فقط ، لأنه لا يمكن أن يكون شيء كثرة فقط . لأنه إما أن يكون شيئاً ، وإما ألا يكون شيئاً ، فإن كان شيئاً فهو واحد ، وإن لم يكن شيئاً فليس هو كثرة ، وهو كثرة ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن أن يكون بعض الأشياء كثرة فقط بلا وحدة .

وقد تبين من جميع هذه الأبحاث أنه لا يمكن أن يكون الأشياء كثرة

بلا وحدة ، لأنه لا يمكن أن يكون بعض الأشياء كثرة بلا وحدة . وكذلك
تبين أنه لا يمكن أن تكون وحدة بلا كثرة ، ولا بعض الأشياء وحدة بلا
كثرة ؛ فنقول :

إنه إن كانت وحدة فقط بلا كثرة لم تكن مضادة ؛ لأن الضد غيرية
الضد ، والغيرية أقل ما يقع في الاثنين ؛ والاثنان كثرة ، فإن لم تكن كثرة
لم تكن مضادة ، وإن كانت مضادة كانت كثرة ، والمضادة موجودة ،
فالكثرة موجودة . وقد فرضنا أنها ليست بموجودة ، فهي أيس ليس ؛ وهذا
خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا تكون كثرة .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة ، فلا استثناء ، لأن الاستثناء إنما
يكون لواحد أو لأكثر من واحد دون أشياء غير المستثنى . فإن كان استثناء
فالكثرة موجودة ، والاستثناء والمستثنى موجودان فالكثرة موجودة . وقد
فرضنا أنها [ص ١٠٧] ليس ، وهو أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن . فليس
يمكن ألا يكون كثرة .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة ، فلا تباين ، لأن أقل ما فيه
التباين اثنان ، والاثنان وما فوقهما كثرة ؛ فإن لم تكن كثرة لم يكن تباين ،
وإن كان تباين فالكثرة موجودة ، والتباين موجود ، فالكثرة موجودة

موجودة . وأيضاً قد فرضنا أنها ليست موجودة ، فعلى أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا تكون كثرة .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة ؛ فلا اتفاق ، ولا اختلاف ، ولا اتصال ، ولا افتراق ؛ لأن أقل ما يكون الاتفاق والافتراق ، والاختلاف والاتصال في اثنين . فالاثنتان كثرة ، فإن لم تكن كثرة لم يكن اتفاق ولا اختلاف ، والاتفاق والاختلاف موجودان ، فالكثرة موجودة موجودة ، وقد كنا فرضنا أنها لا موجودة ، فعلى أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن ألا تكون كثرة .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة ، فلا ابتداء ولا وسط ، ولا آخر له ، لأن ذلك لا يكون إلا في ذى أجزاء . والواحد لا ابتداء ولا وسط ولا آخر له ، والابتداء والوسط والآخر موجود ، فذو الأجزاء موجود ، وكل ذى أجزاء أكثر من واحد ، فالكثرة موجودة فيه . وقد كنا فرضنا أنها لا موجودة ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا تكون كثرة .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة ، ولا شكل ، لأن الأشكال إما من قسى ، وإما من أوتار ، وإما من مركبة من قسى وأوتار أو من سطوح قوسية أو وترية ، أو مركبة منهما ، فالمستدير والكروي لهما مركز وإحاطة ، والمركب من قسى أو قوسية ، أو خط أو خطية ، أو من قسى أو قوسى ، أو وتر أو وترى معاً لها زوايا وأطراف ، ففيها كثرة . فإن كانت الأشكال موجودة

فالكثرة موجودة ، والشكل موجود ، فالكثرة موجودة . وقد كنا فرضنا أنها لا موجودة ، فالكثرة أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا تكون كثرة .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة فهي لا متحركة ولا ساكنة ، لأن المتحرك يتحرك بانتقال إلى غير إما مكان ، وإما كم ، وإما كيف ، وإما جوهر . وهذه كثرة ، والساكن ساكن في مكان . وأيضاً بعض أجزائه في بعض ، والمكان والأجزاء كل واحد منهما كثرة ، لأن الأجزاء أكثر من جزء ، والسكان علو ، وسفل ، وأمام ، ووراء ، ويمين ، وشمال . والمكان لطباعه يوجب كثرة ، لأن المكان غير المتمكن ومكان المتمكن . والربو يوجب راياً ، والتقص يوجب ناقصاً ، والاستحالة توجب مستحيلاً ، والكون يوجب كائناً ، والفساد يوجب فاسداً . وهذه جميعاً توجب كثرة ؛ لأنه لا كائن لا فاسد ، لا راى لا مضحل ، لا مستحيل موضوع ومحمول ، موضوع محمول عليه النفي لأشياء محدودة ، فإن كان السكون كان كثرة ، فإن لم يكن كثرة لم يكن سكون ولا حركة ، والسكون والحركة موجودان ، فالكثرة موجودة . وقد كنا فرضنا أنها لا موجودة ، فهي أيس ليس ، هذا خلف لا يمكن . فليس يمكن ألا تكون كثرة .

وهناك تبين أنه لا يمكن أن يكون ، ولا واحد من الأشياء ليس فيه كثرة ، لأنه إن لم تكن فيه كثرة لم يكن متحركاً ولا ساكناً ، وليس يحلو

شيء من نوع حركة وسكون من المحسوسة وما يلحق المحسوسة . فليس يمكن أن يكون شيء واحد لا كثرة فيه .

وأيضاً إن كانت وحدة فقط بلا كثرة لم تكن جزءاً ولا كلاً ، لأن الكل جامع الأجزاء ، وأقل ما يكون المجتمع اثنان ، والاثنان كثرة ، فإن لم تكن كثرة لم يكن كل ، وإن لم يكن كل لم يكن جزء ، لأن الكل والجزء من المضاف الذي يجب كل واحد من طرفيه بوجود الأجزاء . وأيهما بطل بطل بطلانه الآخر ، فلا كل ولا جزء في الأشياء ، والأشياء كل وجزء ، فالكل والجزء أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن .

والجزء أيضاً جزء واحد ، فإن كان جزء كانت الوحدة ، وإن كان جزء كان كل ، فإن لم يكن جزء لم يكن كل ، وإن لم يكن جزء ولا كل فلا شيء . وإن لم يكن شيء فلا محسوس ولا معقول بته ، ولا وحدة في محسوس ولا معقول بته ، فإن لم يكن جزء ولا وحدة ، فإذن لا جزء ولا كل ، فلا وحدة . وقد كنا فرضنا أن [هناك] وحدة ، فالوحدة أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن أيضاً . فليس يمكن ألا يكون كثرة .

وهناك تبين أنه لا يمكن أن يكون شيء من التي ذكرنا وحدة بلا كثرة لأنه يكون لا جزءاً ولا كلاً - كما قدمنا - فقد تبين من جميع هذه الأبحاث أنه لا يمكن أن تكون كثرة بلا وحدة في شيء مما ذكرنا ، ومن بعضها أنه

لا يمكن أن يكون منها شيء وحدة بلا كثرة [ص ١٠٨] بته . فقد انضح أنه لا يمكن أن يكون وحدة فقط بلا كثرة ، ولا كثرة فقط بلا وحدة ، ولا يترى شيء مما ذكرنا من كثرة ولا من وحدة . فواجب إذن أن تكون الأشياء التي ذكرنا كثيرةً وواحدة .

وأيضاً فإذا قد تبين أن طباع الأشياء وحدةً وكثرةً ، فلا تخلو الوحدة من أن تكون متباينةً للكثرة ، أو مشاركةً لها ؛ فإن كانت الوحدة متباينةً للكثرة وجب أن يلزم ما كان وحدة فقط ما يلزم الوحدة التي قدمنا ذكرها من الخلف ، وما كان كثرة فقط ما يلزم الكثرة التي قدمنا ذكرها . فيبقى إذن أيضاً أن تكون الوحدة مشاركةً للكثرة ، أي مشاركةً لها في جميع المحسوسات ، وما يلحق المحسوسات ، أي أن ما فيه الكثرة منها فقيه الوحدة وما فيه الوحدة فقيه الكثرة . فإذا قد تبين أن اشتراك الكثرة والوحدة في كل محسوس وما يلحق المحسوس ، فلا يخلو ذلك الاشتراك من أن يكون بالبحث أي الاتفاق بلا علة أو بعلة ؛ فإن كان بالبحث فقد كانت متباينةً فيلزمها الحالات التي لزمت في الأبحاث ، إذ بحثنا عن وجود كثرة بلا وحدة ، وكيف يمكن أن تكون كثرة ووحدة معاً ، وهما متباينتان ؟ والكثرة إنما هي كثرة الآحاد ، أي جماعة وحدانيات ، فمع الكثرة الوحدة اضطراراً ، لا يمكن غير ذلك . وكيف يمكن أن يكون ، إذ هما وهما متباينتان وحدة فقط ، وهما شيئان وشيئان كثرة ؟ فليس يمكن أن يكونا كذلك .

وقد يمكن أن ترجع إلى ما كانت علته بالبحث من التباين وهي أنبات،
 فيلزم فيها أيضا ما قدّمنا من الخلف . فليس يمكن أن تكون كانت متباينة
 ثم اتفقت بالبحث ، أعني بغير علة . فبقي إذن أن يكون اشتراكها بعلة منذ
 بدء كونها . فإذا قد تبين أن اشتراكها بعلة ، فلا تحل العلة من أن تكون من
 ذاتها ، أو يكون لاشتراكها علة أخرى من غير ذاتها ، خارجة بائنة عنها .
 فإن كانت علة اشتراكها من ذاتها فهي بعضها ، فذلك البعض أقدم من
 باقيها ، ولأن العلة قبل المعلول بالذات كما يتبين في كتابنا على المباشرة . فيكون
 الشيء الذي هو أحد المحسوسات ، أو ما يلحق المحسوسات ، أعني جميع الأشياء ،
 إما وحدة فقط ، وإما كثرة فقط ، وإما كثرة مع وحدة مشتركة ويلحق في
 وحدة فقط ما يلحق في الكثرة والوحدة التي قدمنا البحث عنهما . فينبغي أن
 تكون وحدة وكثرة مشتركة ، ويكون اشتراكهما بالبحث ، أو بعلة منهما ،
 أو من غيرهما ؛ فيلحق في البحث ما قدمنا من الخلف ، وفي اشتراكهما من
 ذاتهما أن يكون الاشتراك علة من الذات ، ويخرج هذا بلا نهاية ، فيكون
 علة لعلة ، وعلة لعلة ، إلى ما لا نهاية . وقد تبين أنه لا يمكن أن يكون شيء
 بالفعل بلا نهاية ، فليس يمكن أن يكون اشتراك الوحدة والكثرة بعلة من ذاتهما .
 فلم يبق إلا أن يكون لاشتراكهما علة أخرى غير ذاتهما أرفع وأشرف منهما
 وأقدم . إذ العلة قبل المعلول بالذات كما قدمنا في المقالات التي قلنا فيها على المباشرة ،

وليست بمشاركة لها ، لأن المشاركة تجب في المشتركات كما قدمنا بعلّة خارجة عن المشتركات . فإن كانت كذلك خرجت العلل بلا نهاية ، ولا نهاية في العلل ممتنع ، كما قدمنا ، إذ ليس يمكن أن يكون شيء بالفعل لا نهاية له . وأيضاً ليست بمجانسة لهما لأن اللواتي في جنس واحد ، ليس منها شيء أقدم من شيء بالذات ، كالإنسانية والفرسية اللتين في جنس الحي ، اللتين ليست واحدة منهما أقدم من الأخرى بالذات . والعلّة أقدم من المعلول بالذات ، فليس علّة اشتراك الكثرة والوحدة مع الأشياء الكثيرة الواحدة في جنس . وإذ ليس هي معهما في جنس ، فليست معهما في شبه واحد ، لأن المتشابهة في جنس واحد ، وفي نوع واحد ، كالجمرة والجمرة ، والشكل والشكل ، وما كان كذلك . فليست علّة اشتراك الكثرة والوحدة مع الأشياء الكثيرة الواحدة في جنس ، ولا شبه ، ولا مشاكلة ، بل هي علّة كونها وثباتها أعلى وأشرف وأقدم منها .

فقد تبين أن للأشياء جميعاً علّة أولى غير مجانسة ، ولا مشاكلة ، ولا مشابهة ، ولا مشاركة لها ، بل هي أعلى وأشرف وأقدم منها ، وهي سبب كونها وثباتها . وهذه العلّة لا تخلو من أن تكون واحدة أو كثيرة ، فإن كانت كثيرة ففيها الوحدة ، لأن الكثرة إنما هي جماعٌ أوحادٍ ، فهي إذن كثرة ووحدة معاً ، فتكون علّة الكثرة والوحدة ، والوحدة والكثرة ،

والشيء إذن علة ذاته ، والعلة غير المعلول ، فالشيء غير ذاته ، وهذا خلف
لا يمكن . فليس العلة الأولى [ص ١٠٩] كثيرة ولا كثيرة وواحدة ، فلم يبق
إذن إلا أن تكون العلة واحدة فقط ، لا كثيرة معها بحجة من الجهات .

فإذا انضح أن العلة الأولى واحدة ، والواحد موجود في الأشياء المعلولة -
وقد قدمنا على كم نوع يقال الواحد في الأشياء المحسوسة ، وما يلحق المحسوسة -
فقد ينبغي أن نبين بأي نوع توجد الوحدة في المعلولات ، وما الوحدة الحق ،
وما الوحدة بالمجاز لا بالحقيقة ، فيما يتلو هذا الفن .
ولنكمل هذا الفن .

الفن الرابع وهو الجزء الأول

فلنقل الآن بأي نوع توجد الوحدة في المقولات ، وما الواحد بالحق ،
وما الواحد بالمجاز لا بالحقيقة ، ولنقدم كذلك ما يجب تقديمه فنقول :

إن العظيم والصغير ، والطويل والقصير ، والكثير والقليل ، لا يقال
شيء منها على شيء قولاً مرسلاً^(١) بل بالإضافة . فإنه إنما يقال عظيم عندما
هو أصغر منه ، وصغير عندما هو أعظم منه . وكذلك يقال للهبة عظيمة إذا
أضيفت إلى هبة أصغر منها . ويقال للجبل صغير إذا أضيف إلى جبل آخر

(١) أى مطلقاً .

أعظم منه . ولو كان يقال العظيم مرسلًا على ما يقال عليه العظيم ، وكذلك الصغير ، لم يكن لما لا نهاية له وجود لا بالفعل ولا بالقوة . لأنه لم يكن يمكن أن يكون شيء آخر أعظم من المقول عليه عظيم قولًا مرسلًا . فكان العظيم المرسل ليس لا نهاية له بالفعل ، ولا بالقوة ، لأنه إن كان شيء آخر أعظم منه بالفعل أو بالقوة ، فليس هو عظيم مرسلًا ، لأنه قد عرض له أن يكون صغيرًا ، إذ آخر أعظم منه ، فإن لم يكن كذلك ، فالذي هو أعظم منه أصغر منه أو مثله ، وهذا خلف لا يمكن . فإذاً ليس شيء يمكن أن يكون شيء آخر أعظم منه من العظيم المرسل ، لا بالفعل ولا بالقوة . فإذاً قد وجد عظيم لا ضعف له بالفعل ولا بالقوة ، وتضعيف الشيء تثنية كميته ، وتثنية كميته موجودة بالفعل أو بالقوة . فإذاً تثنية العظيم المرسل موجودة بالفعل أو بالقوة . فإذاً للعظيم المرسل ضعف ، والضعف كلُّ لذي الضعف ، وذو الضعف نصف للضعف ، والنصف جزء الكل ، فذو الضعف جزء الضعف . فإذاً العظيم المرسل كلُّ ، والعظيم المرسل جزء ، فإن لم يكن ضعف العظيم المرسل أعظم من العظيم المرسل فهو مثله أو أصغر منه . فإن كان مثله عرض من ذلك محال بشع : وهو أن يكون الكل مثل الجزء ، وهذا خلف لا يمكن .

وكذلك يعرض إن كان أصغر منه أن يكون الكل أصغر من الجزء ،

وهذا أشد إحالة وبشاعة . فإذن الكل أعظم من الجزء . فإن ضعف العظيم الذي ظن أنه مرسل أعظم من العظيم المظنون أنه العظيم المرسل . والعظيم المرسل إنما يراد به ما لا شيء أعظم منه ، فإذن العظيم المرسل لا عظيم مرسل فإما ألا يكون عظيم بته ، وإما أن يكون عظيم بالإضافة ، إذ لا يقال عظيم إلا مرسلًا أو بالإضافة . فإن كان العظيم المرسل لا عظيمًا ، فهو لا هو ، وهذا خلف لا يمكن . وإن كان العظيم المرسل هو العظيم بالإضافة ، فالمرسل والإضافة اسمان مترادفان لشيء واحد ، وهو ما كان شيء آخر أصغر منه . إذن قد بين أنه لا يكون شيء لا شيء أعظم منه ، لا بالقوة ولا بالفعل بته . وهذا التدبير تبين أنه لا يكون صغيراً مرسلًا ، وإنما يكون الصغير بالإضافة أيضاً . والعظيم والصغير يقالان على كل كمية .

فأما الطويل والقصير فيقالان على كل كمية متصلة خاصان لها دون غيرها من الكميات . وإنما يقالان بالإضافة أيضاً قولاً مرسلًا . وبيان ذلك بمثل ما قدمنا في العظيم والصغير .

فأما القليل والكثير فإنهما خاصة للكمية المنفصلة . وقد يعرض للكثير ما يعرض العظيم والصغير ، والطويل والقصير ، من أنه لا يقال قولاً مرسلًا بالإضافة . وبيان ذلك بما قدمنا ؛ فإن التدبير واحد . فأما القليل فقد نظن أنه يقال مرسلًا بالإضافة . وذلك أنه يُظن أنه كان أول العددين اثنين ، وكل

عدد غير الاثنين أكبر من الاثنين ، فإن الاثنين أقل الأعداد . فالاثنتان هو القابل المرسل ، إذ ليس هو كثير بته ، إذ لا عدد أقل منه . وإن كان الواحد عدداً ، ولا شيء أقل من الواحد ، فالواحد هو الأقل المرسل . وهذا ظن ليس بصادق ، لأننا إن قلنا إن الواحد عدد نظن أنه يلحقنا من ذلك شناعة قبيحة جداً . لأنه إن كان الواحد عدداً [ص ١١٠] فهو كمية ما ، وإن كان الواحد كمية ، فخاصة الكمية تلحقه وتلزمه ؛ أعني أنه مساو ، ولا مساو ، فإن كان للواحد أوحاد بعضها مساوية له ، وبعضها لا مساوية له فالواحد منقسم ، بأن الواحد الأصغر بعد الواحد الأكبر ، أو بعد بعضه . فالواحد الأكبر بعض ، فهو منقسم ، والواحد لا يتقسم ، فانقسامه أيس ليس ، وهذا خلف لا يمكن فليس الواحد إذن عدداً .

ولا نذهبن من قولنا : واحد ، إلى هيولى الواحد ، أعني العنصر الذي يوجد بالواحد ، فصار واحداً . فإن ذلك موجود لا واحداً . والمؤلفة من ذلك معدودات لا عدد كقولنا : خمسة أفراس ، فإن الأفراس معدودة بالخمسة التي هي عدد لا هيولى له ؛ وإنما هيولى في الأفراس . فلا نذهبن من قولنا واحد إلى الموحّد بالواحد بل إلى الوحدة عينها ، فالوحدة لا تنقسم بته . فإن كان الواحد عدداً ، وليس بكمية ، وباقي الأعداد أعني الاثنين وما فوقه كمية ، فإن الواحد ليس تحت الكمية ، فهو تحت مقولة أخرى . فإذن الواحد ، هو

[و] باقى الأعداد ، إنما يقال إنها أعداد باشتباه الاسم لا بالطبع ، فإذا
الواحد ليس بعدد بالطبع ، بل باشتباه الاسم . إذ ليس يقال الأعداد
بالإضافة إلى شئ واحد ، كالطبيات إلى الطب ، والمبررات إلى البر .

ولكن كيف يمكن أن يكون هذا الظن صادقاً ، أعنى أن الواحد إن
كان عدداً لزمته خاصة الكمية التى هى مساو ولا مساو ، فتكون للواحد
أحاد بعضها مساو له ، وبعضها أكثر أو أقل . لأنه إن كان هذا يلزم الواحد ،
فهو أيضاً يلزم كل عدد ، أعنى أن يكون له سمي مساوياً له ، وسمى أقل
منه ، وسمى أكثر منه ، فتكون للثلاثة ثلاثيات بعضها مساو لها ، وبعضها
أقل منها ، وبعضها أكثر منها . وكذلك يجب فى كل عدد ، فإن كان هذا
لا يجب فى الأعداد التى لا شك فيها ، فليس يجب فى الوجدانية .

وإن كان معنى قولنا إن خاصة العدد ، وجميع الكمية ، مساو ولا مساو ،
أن لكل عدد عدداً مثله ، وعدداً لا مثله أى أكثر منه وأقل منه ، فالاثنتان
إذن لا عدد ، إذ ليس عدد أقل منه ، وإنما له أكثر منه .

وإن كان يجب أن يكون الاثنان عدداً إذ له مساو ، وهو اثنان آخران ،
ولا مساو هو أكثر منه ، فإنه يجب أن يكون الواحد عدداً ، أو له مساو وهو
واحد آخر ، ولا مساو هو أكثر منه أعنى اثنين وما فوق ذلك . فإذا الواحد
كمية . فالواحد وباقى الأعداد تحت الكمية . فإذا ليس الواحد عدداً باشتباه
الأيس ، فإذا هو بالطبع .

وأيضاً لا يخلو الواحد من أن يكون عدداً أو لا عدداً ، فإن كان عدداً ،
فإنما أن يكون زوجاً ، وإما فرداً . فإن كان زوجاً فهو منقسم قسمين مما يلي
الوحدانيات ، والواحد لا ينقسم ، فهو لا ينقسم ، وهو منقسم ، هذا خلف
لا يمكن .

وأيضاً إن كانت فيه آحاد فهو مركب من آحاد ، فهو مركب من ذاته ،
وهو واحد ، وهو آحاد ، والواحد واحد فقط لا آحاد ، فهو آحاد لا آحاد ،
وهذا خلف لا يمكن أيضاً .

وإن لم يكن زوجاً فهو فرد . والفرد هو الذي كل قسمين ينقسم إليهما
غير متماثلي الوحدانيات . فالواحد إذن هو منقسم لا منقسم ، وآحاد ولا آحاد ،
وهذا خلف لا يمكن . فإذن ليس الواحد عدداً . ولكن هذا الحد الذي حُدَّ
به العدد الفرد يُظن أنه لا يجب إلا بعد أن نبين أن الواحد ليس بعدد . وإلا
فما يمنع من قال إن الواحد عدد من أن يَحُدَّ العدد الفرد بأنه هو العدد الذي
انقسم بقسمين . فإن قَسَمْتَهُ غير متماثلي الوحدانيات ، فيدخل فيه الواحد ،
إذ ليس يوجب أنه منقسم اضطراراً .

فإذ لم يظهر أنه واجب من هذا البحث أن الواحد ليس بعدد فتقول إذن :
إن ركن الشيء الذي يبنى منه الشيء أعني الذي ركب منه الشيء ليس هو الشيء .
كالخروف الصوتية التي ركب منها الكلام ، فإنها ليست هي الكلام ، لأن

السلام صوت مؤلف موضوع ذال على شيء مع زمان ، والحرف صوت طبعي لا مؤلف . فإن كان العدد المقر به عند الشكل مؤلفاً من آحاد ، فالواحد ركن العدد ، فليس بعدد ، وليس للواحد ركن رُكْب منه فيكون ركناً لما ركب من الواحد أيضاً ، فيكون الواحد عدداً ركنه ركن كل التي تُقر بأنها أعداد ، فيمكن أن يكون الواحد عدداً .

وقد يُظَن أن الواحد ركن الاثنين ، والاثنين ركن الثلاثة ، إذ في الثلاثة اثنان موجودان ، فنظف [ص ١١١] كذلك إذ كان الاثنان — وهما عدد — ركن الثلاثة ، أن الواحد عدد ، وهو ركن الاثنين . وهذا الظن غيرُ صادق ، لأن الاثنين ، وإن ظن أنه ركن الثلاثة ، فله ركن هو الواحد . والواحد وإن كان ركن الاثنين فليس له ركن ، فهو لا مركب ، فقد فارق الاثنين بأنه بسيط . والاثنان مركب ، رُكْب من الواحد البسيط ، فليس يمكن أن يكون العددُ بعضه بسيط هو ركنه — أعني بسيط لا مركباً من شيء — وبعضه مركب من ذلك البسيط . ولكن قد يُظَن أنه يمكن أن يكون كذلك بالجواهر المركب ، أعني الجسم الذي هو مركب من جوهرين بسيطين ، أعني العنصر والصورة ، كما قد قيل إن الجواهر ثلاثة : سيطان : هما العنصر والصورة ، [و] مركب منهما هو العنصر المصور أعني الجسم . فنظن أنه يمكن أن يكون العدد أيضاً منه بسيط هو الواحد الذي ركب منه

العدد المقر به ومنه العدد المقر به المركب من الواحد البسيط . وهذا ظن غير صادق ، لأن التمثيل عكس . وذلك أن الجواهر الأولى البسيطة التي يركب الجسم منها هي العنصر^(١) والصورة . فعرض للجسم - إذ هو مركب - جواهر العنصر والصورة أن تكون جواهر ، إذ هو جواهر فقط . وهو بطباعه جسم أعني مركباً من عنصر وأبعاد التي هي صورته ، ولم يعرض للعنصر وحده ، وللبعد - الذي هو صورة - وحده أن يكون كل واحد منهما جسماً ، إذ كان المركب منهما جسماً . وكذلك لا يجب أن يكون الواحد ، لأنه ركن العدد المقر به عدداً ، لأن العدد مركب من آحاد فهو آحاد . كما أن الجسم - إذ هو مركب من جواهر - فهو جواهر - ويحق إذن للأشياء التي تتركب منها أشياء فتكون تلك الأركان أجزاء للمركبة منها ، لا شيء يمنع من أن يعطيها أسمائها وحدودها ، كالخى في الأحياء ، والجوهر في الجواهر ، أعني أسمائها الجوهرية لا المرضية . فإذن الواحد ركن العدد لا عدد بقة .

فإذ قد تبين أن الواحد ليس بعدد ، فالخذ المقول على العدد إذن هو محيط بالعدد أعني أنه عظيم^(٢) الوحدانيات ، وجميع الوحدانيات ، وتأليف

(١) يريد بالعنصر المادة في مسائل الصورة . والمعنى أن كل جسم يتركب من مادة وسورة معاً .

(٢) في الأصل نظير ، أو تكثير ، أو عظم .

الوحدانيات. فإذا كان الاثنان أول العدد، والاثنان إذا أفرد^(١) بطباعه، ولم يُتوهم غيره، لم يكن بطباعه قليلا. فإذا كان إنما تلحقه العلة إذا أضيف إلى ما هو أكثر منه، فإذا كان إنما هو قليل إذ جميع الأعداد أكثر منه. فإذا كان إنما هو قليل إذا أضيف إلى الأعداد. فأما إذا توهم طبعه، فهو تضييف الواحد، فهو جمع من واحدين، فهو مركب من واحدتين، والمركب ذو أجزاء، فهو كل لأجزائه، والكل أكثر من الجزء، فليس الاثنان قليلا بطباعه.

فإذا كان العظيم والصغير، والطويل والقصير، والكثير والقليل، لا يقال واحد منهما مرسلًا بالإضافة، وإنما يضاف كل واحد منهما إلى آخر من جنسه لا من غير جنسه، كالعظم فإنه إن كان جسما فإنه إنما يضاف إلى جسم آخر لا إلى سطح، ولا إلى خط، ولا إلى مكان، ولا إلى زمان، ولا إلى عدد، ولا إلى قول. فإنه لا يقال جسم أعظم أو أصغر من سطح، أو خط، أو مكان، أو زمان، أو عدد، أو قول، بل من جسم. فكذلك كل واحد من باقي الأعظام لا يقال أعظم ولا أصغر مما ليس في جنسه قولًا صادقًا. ولا يقال سطح أعظم أو أصغر، من خط أو مكان أو زمان أو عدد أو قول، بل من سطح. ولا خط أعظم أو أصغر من مكان أو زمان أو عدد أو قول، بل من خط. ولا مكان أعظم أو أصغر من زمان أو عدد أو قول، بل من مكان. ولا زمان أعظم أو أصغر من عدد أو قول، بل من زمان. ولا عدد أعظم أو

(١) في الأصل أفول

أصغر من قول ، بل من عدد . ولا قول أعظم أو أصغر من واحد من باقى الأقسام بل من قول . وكذلك لا يقال قولاً صادقاً : جسم أطول أو أقصر من سطح أو خط أو مكان أو زمان أو عدد أو قول ، وإن ظن أن جزءاً ما أطول أو أقصر من سطح أو خط أو مكان ، فإن ذلك ظن كاذب ، لأنه إن ظن أن طول جرم أطول أو أقصر من طول سطح أو خط أو مكان فإن طول كل واحد منها هو بعد واحد من أبعاد ما نسبت إليه ، والمقد الواحد خط ، فإذا نذهب من أن جرمًا أطول أو أقصر من سطح أو سطح أو خط أو مكان إلى أن خط هذا أطول من خط هذا . فإن هذه جماعات من الكمية المتصلة .

والزمان أيضاً من الكمية المتصلة ، فلا نه لا [ص ١١٢] خط للزمان يظهر ظهوراً تاماً ، فإنه لا يقال جرم أطول وأقصر من زمان . فبين ألا يقال الطول والقصر لما يقال له الطول والقصر إلا لمكان فى جنس واحد ، أى فى جرم فقط ، أو سطح فقط ، أو مكان فقط ، أو زمان فقط .

فأما عدد أو قول فلا يقال ^(١) عليه طول ولا قصر بذاته ، بل يقال ذلك عليه من جهة الزمان الذى هو فيه . فإنه يقال عدد طويل أى فى زمان طويل وكذلك يقال : قول طويل ، أى فى زمان طويل ، إلا أن القول والعدد يحتمل كل واحد منهما اسم الطول واسم القصر بذاته .

وكذلك الكثير والقليل لا يقالان فيما يقالان عليه إلا في جنس واحد
أعنى فيما يقال عليه العدد .

والقول فإنه لا يقال قولاً صادقاً : قول أكثر أو أقل من عدد ، ولا عدد
أكثر أو أقل من قول ، بل عدد أكثر أو أقل من عدد ، وقول أكثر
أو أقل من قول .

فإذ قد تبين ما قدمنا ، فليس إذن الواحد بالحقيقة قابلاً للإضافة إلى
مجانسه ، وإن كان له جنس قبل أن يضاف إلى مجانسه ، فأقول : لا جنس
للوأحد الحق بته . وقد قدمنا أن ما له جنس فليس بأزلي وأن الأزلي لا جنس له ،
فإن الواحد الحق أزلي ، ولا يتكثر بته بنوع من الأنواع أبداً ، ولا يقال
واحد بالإضافة إلى غيره . فإذاً هو الذي لا هيولى له ينقسم بها ، ولا صورة
مؤتلفة من جنس وأنواع ، فإن الذي هو كذلك يتكثر بما ألفت منه . ولا
هو كمية بته ، ولا له كمية ، لأن الذي هو كذلك أيضاً ينقسم ، لأن كل
كمية أو ذى كمية يقبل الزيادة والنقص وما قبل النقص منقسم ، والنقسم
متكثر بنوع ما . وقد قيل إن السكثرة تكون في كل واحد من المقولات ،
وفيما يلحقها من الجنس والنوع والشخص والفصل والخاصة والعرض العام
والكل والجزء والجميع . وكذلك الواحد يقال على كل واحد من بعده .
فإن الواحد الحق ليس هو واحداً من هذه . والحركة فيما هو من هذه ، أعنى

الجسم الذى [هو] هوى مصورة ، إذ الحركة إنما هى نقلة من مكان إلى مكان ، أو ربو أو نقص ، أو كون أو فساد ، أو استحالة . والحركة متكررة لأن المكان كمية ، فهو منقسم . فالوحدود فى أقسام : منقسم بأقسام المكان فهو متكرر ، فالحركة السكانية متكررة . وكذلك الربوية والنقصية متكررة فإن حركة نهايات الاربى [و] الناقص منقسمة لوجودها فى أقسام المكان الذى ما بين نهاية الجرم قبل الربو إلى نهاية الجرم فى نهاية الربو . وكذلك ما بين نهاية الجرم قبل النقص إلى نهايته فى نهاية النقص . وكذلك الكون والفساد ؛ فإن من بدء الكون والفساد إلى نهاية الكون والفساد ، منقسماً بقسم الزمان الذى فيه الكون والفساد بحركة اربو والنقص والكون والفساد منقسمة جميعاً . وكذلك الاستحالة شديد ، والاستحالة إلى التمام ، منقسمة بأقسام زمان الاستحالة . فجميع الحركات منقسمة ؛ وهى أيضاً موحدة . لأن كل حركة فكلاً واحداً ؛ إذ الوحدة تقال على الكل المطلق . وجزؤها واحد ، إذ الواحد يقال على الجزء المطلق . فإذن - إذ السكثرة موجودة فى الحركة - فالواحد الحق لا حركة .

وإذ كل مدرك بالحس أو العقل ، إما أن يكون موجوداً فى عينه أو فى فكرنا وجوداً طبيعياً ، وإما فى لفظنا أو خطوطنا وجوداً عرضياً ، فإن الحركة موجودة فى النفس : أعنى أن الفكر ينتقل من بعض صور الأشياء إلى بعض

ومن أخلاق لازمة للنفس إلى سرور وإلى آلام^(١) كالغضب ، والفرح ، والفرح والحزن ، وما كان كذلك . فالفكر متكررة ومتوحدة إذ لكل كثيرة كل وجزء ، إذ هي معدودة ، وهذه أعراض النفس ، فهي متكررة أيضاً ومتوحدة بهذا النوع ، فالواحد الحق لا نفس^(٢) . ولأن نهاية الفكر إذا سلكت على سبيل مستقيمة إلى العقل - وهو أنواع الأشياء ، إذ النوع معقول وما فوقه ، والأشخاص محسوسة ، أعني بالأشخاص جزئيات الأشياء التي لا تعلو شيئاً أساميها ولا حدودها - فإذا اتحدت بالنفس فهي معقولة ، والنفس عاقلة بالفعل عند اتحاد الأنواع بها . وقبل اتحادها بها كانت عاقلة بالقوة وكل شيء هو كشيء بالقوة ، فإعنا يخرجها إلى الفعل شيء آخر ، هو ذلك الخرج من القوة إلى الفعل بالفعل . والذي أخرج النفس التي هي عاقلة بالقوة إلى أن صارت عاقلة [ص ١١٣] بالفعل ، أعني متحدة بها ، أنواع الأشياء وأجناسها ، أعني كلياتها . وهي كليات^(٣) أعيانها ، فإنها باتحادها بالنفس صارت النفس عاقلة ، أي لها عقل ما أتى لها كليات الأشياء . فكلية الأشياء ، إذ هي في النفس خارجة من القوة إلى الفعل ، هي عقل النفس المستفاد الذي كان لها بالقوة . فهي العقل الذي بالفعل الذي أخرج النفس من القوة إلى

(١) في الأصل : لازمة للنفس بشئ . والآلام .

(٢) قد تقرأ بنصب أو يضاف .

(٣) في الأصل هي الكلّيات

الفعل . والكليات متكررة ، كما قدمنا ، فالعقل متكرر . وقد نظن أنه أول متكرر . وهو متوحد بنوع ما إذ هو كل^١ كما قدمنا ، وأن الوحدة تقال على الكل . والوحدة يحق لا عقل .

وإذ في ألفاظنا الأسماء المترادفة كالشفرة والمدينة المرادفة حديدة الذبح ، فقد يقال واحد المترادفة ، وأنه يقال المدينة والشفرة واحد ، وهذا الواحد متكرر أيضاً ، لأن عنصره ، وما يقال على عنصره متكرر . فإن حديدة الذبح التي هي عنصر المترادفة ، التي هي المدينة والشفرة والسكين متجزئة متكررة . وأيضاً الأسماء المقولة عليها متكررة . فالواحد الحق لا أسماء مترادفة .

وأيضاً إذ في ألفاظنا المشبهة بالاسم كالسبع المسمى كلباً ، والكوكب المسمى كلباً ، فإنه يقال إنهما واحد بالاسم أى كلب . وعنصر هذا الكلب متكرر أعني السبع والكوكب . وهذه المشبهة بالاسم ليس منها شيء علة لشيء ، لأن الكوكب ليس علة السبع ، ولا السبع علة الكوكب . وقد توجد متشابهة بالاسم بعضها علة بعض كالخطوط ، والملفوظ ، والمفكر فيه ، والعين القائمة . فإن الخط الذي هو جوهر منبى^٢ عن اللفظ الذي هو جوهر ، واللفظ الذي هو جوهر منبى^٣ عن المفكر فيه الذي هو جوهر . والمفكر فيه الذي هو جوهر منبى^٤ عن العين الذي هو جوهر . وقد يقال لهذه جميعاً واحداً أعني العين في ذاتها ، وفي الفكرة ، وفي اللفظ ، وفي الخط . والعين في ذاتها علة العين في الفكر ، والعين في الفكر علة العين في اللفظ ، والعين في اللفظ

علة العين في الخط^(١) . وهذا النوع من الواحد متكرر أيضاً إذ هو مقول على كثير . فليس الواحد الحق واحداً بنوع اشتباه الاسم .

وإذ قد يقال واحد للتي عنصرها واحد ، إلا أنها تغاير بغيرية ما ، إما فعل ، أو انفعال ، أو إضافة ، أو غير ذلك من التغاير ، كالباب والسرير التي عنصرها واحد ، أعني خشباً أو أى عنصر صنع منه أشياء مختلفة المثل ، فإنه يقال الباب والسرير واحد بالعنصر . وهذه أيضاً كثير من جهة عنصرها ، إذ عنصرها متكرر متجزئ . ومن جهة مثلها . وأيضاً اللاتي هي واحدة بالعنصر الأول ، أعني بالإمكان ، متكررة من جهة العنصر ، إذ هو موجود لمثل كثيرة . وأيضاً قد يقال واحد بالعنصر الأشياء التي تقال على شيء ، فيلحقها شيء آخر اضطراراً ، كالفاسد المقول على الفاسد فإنه يلحقه الكون ، إذ فساد الفاسد كون لآخر . فإنه يقال : إن الكائن هو الفاسد بالعنصر . وهذا بالنمى . وقد يتكرر هذا أيضاً إذ العنصر لعدة مثل . وقد يقال هذا النوع من الواحد بالقوة ، أعني الواحد بالعنصر ، الأشياء التي تقال على شيء فيلحقها شيء آخر كالربو المقول على الرائي فإنه يلحقه الضمر ، فإن الذى له ربو له ضمير بالقوة . فيقال واحد الرائي الضامر ، أى أن الرائي هو الضامر . وهذا متكرر أيضاً من جهة العنصر . إذ العنصر لعدة من جهة المثل أعني الربو والضمر .

(١) يريد أن يقول إن الشيء الخارجى ، وهو العين ، كهذه الشجرة يصبح فكرة ثم لفظة ، ثم تكتب باللفظة خطأ . وقوله « العين في ذاتها علة العين في الفكر » أى أن المقولات مصدرها الأشياء الخارجية أو المحسوسات ، وليست فطرية في النفس كما يزعم أفلاطون .

فالواحد الحق لا يقال بنوع العنصر بته . فليس يقال بواحد من أنواع الواحد الذي بالعنصر ، وقد يقال للواحد الذي لا يتقسم كما قدمنا . والذي لا يتقسم إما لا يتقسم بالفعل وإما بالقوة . أما الذي لا يتقسم بالفعل فكالذي لا يتقسم اتصاله ، كحجر الماس أعنى أنه عسر الانقسام . وهذا هو ذو أجزاء اضطراراً ، إذ هو جسم ، فهو متكرر . أو كالذي يصغر جداً عن الآلة القائمة فإن ذلك يقال له لا يتقسم ، إذ ليس آلة تقسمه . وهو ذو أجزاء لأنه عظيم ما ، إذا لحقه الصغر فهو متكرر .

ويقال لا يتقسم بالفعل أيضاً ، وإن فصل تفصيلاً دائماً ، لم يخرج عن طباعه إلى غيره ، بل كل مفصول منه يحتمل حده واسمه كجميع الأعظام المتصلة ، أعنى الجرم والسطح والخط والمكان والزمان . فإن مفصول الجرم جرم ، ومفصول السطح سطح ، ومفصول الخط خط ، ومفصول المكان مكان ، ومفصول الزمان زمان [ص ١١٤] فهذه جميعاً لا تنقسم بالفعل ولا بالقوة إلى غير نوعها . وكل واحد منها قابل للتفصيل والتكثير قبولاً دائماً إلى نوعه .

وأيضاً فإن الجرم تكثير بأبعاده الثلاثة ونهاياته الست ، والسطح ببعديه ونهاياته الأربع ، والخط ببعده ونهايته . وكذلك المكان يتكرر بقدر أبعاد المتمكن ونهاياته . وكذلك الزمان يتكرر بنهاياته التي هي الآنات [في] الزمان الحادثة لنهاياته كحد العلامات لنهايات الخط . كذلك كل مشبهه

الأجزاء يقال له واحد لأنه لا ينقسم ، أى كل مفصول منه محتملٌ حداً واسماً^(١) وهذا أيضاً يتكرر لأنه لا ينقسم أى كل قابلاً قبولاً دائماً . ويقال أيضاً لا ينقسم بالفعل ولا بالقوة الذى إن قسّم بطلت ذاته ، كالإنسان الواحد ، كمحمد وسعيد . وكالفرس الواحد ، كالزائد وذى العقل ، وما كان كذلك من كل شخص طبعى ذى مثال ، أو عرضى كذلك ، أو نوع ، أو جنس ، أو فصل ، أو خاصة ، أو عرض عام . فإنه إن قسّم لم يكن هو ما هو . وهو متكرر لما ركب منه ؛ وبالتفصيل دائماً أيضاً . وهذه جميعاً من المقول واحدة لاتصاله أيضاً .

ويقال واحد لأنه لا ينقسم بنوع آخر ما كان لا ينقسم لأنه ليس متصلاً . وما كان كذلك فإنه يقال على نوعين أحدهما لأنه ليس متصل ، ولا وضع له ، ولا مشترك كالواحد العددي فإنه ليس بشئ متصل ، أعنى أن له أبعاداً ونهايات فهو شئ متصل ، بل هو لا ينقسم ولا منفصل . وهذا متكرر أيضاً من جهة موضوعاته التى يعدّها ، وهذا هو الواحد العددي مكىال كالماء^(٢) . والآخر حروف الأصوات فإنها ليست بمتصلة ، ولا وضع للعالم التى بها الواحد العددي لا ينقسم ، وهو مكىال الأنفاذ فقط .

ويقال واحد لأنه لا ينقسم بنوع آخر ، وهو ما كان كذلك ، لأنه لا جزء له مثله ، ولا مثل غيره ، وأيضاً وهو مشترك . وما كان كذلك فإنه يقال على نوعين : أحدهما له وضع كعلامة الخط التى هى نهايته ، فإنه لا آخر لها ،

(١) فى الأصل واسمه (٢) فى الأصل كل

لأنها نهاية بُعد واحد ، ونهاية البعد لا بعد . وهي مشتركة بحاملاتها أعني الزمان الماضي ، والزمان الآتي التي هي مشتركة لهما .

ويقال واحد أيضا الذي لا ينقسم من جهة السكينة ، فإنه يقال رطل واحد ، لأنه إن انفصل من كلية الرطل شيء ، بطل الرطل ، فلم يك كلا لرطل واحد . وكذلك ما يقال إن خط الدائرة أشد استحقاقا للواحد من غيره من الخطوط ، إذ هو كل الحد ، لأنه لا نقص فيه ولا زيادة ، بل كل كامل . وما كان كذلك فهو مشترك بتفضله أيضا . وأخرى بأن يكون الذي لا ينقسم أشد التي يقال واحد استحقاقا للوحدة من باقي أنواع الواحد وأشدّها توحداً .

فقد تبين مما قلنا أن الواحد يقال إما بالذات وإما بالعرض . أما بالعرض فكنوع القول بالاسم المشترك ، وأما بالأسماء المترادفة أو جامع أعراض كثيرة كقولنا الكاتب والخطيب واحد ، إذا كانا يقالان على رجل واحد أو على الإنسان ، أو الإنسان والكاتب واحد ، وما كان كذلك .

وأما بالذات فبما يقال عليه الواحد مما ذكرنا أنه يقال واحد . وهن جميعا ما جوهرها واحد ، وينقسم قسمة أولى إما بالاتصال وهو من حيز العنصر ، وإما بالصورة وهو من حيز النوع ، وإما بالاسم وهو من حيزها جميعا ، وإما بالجنس وهو من حيز الأول . فالواحد بالاتصال هو الواحد بالعنصر أو بالرباط ، وهو الذي يقال له واحد بالعدد أو بالشكل . والواحد بالصورة هي التي حدّها

واحد . والواحد بالجنس هي التي حدد بموجبها واحد ، والتي بالاسم أعني بها ما هي بالمساواة واحد ، والواحد بالمساواة هي التي نسبتها واحد كالأشياء الطبيعية المنسوبة جميعا إلى العاقل . وجميع هذه الأنواع التي ذكرنا أعني الواحد بالعدد ، ثم الواحد بالصورة ، ثم الواحد بالجنس ، ثم الواحد بالمساواة يتبع أواخرها أوائلها ، ولا يتبع أوائلها أواخرها أعني أن ما كان واحداً بالعدد فهو واحد بالصورة ، وما كان واحداً بالصورة فهو واحد بالجنس ، وما كان واحداً بالجنس فهو واحد بالنسبة . وليس ما كان واحداً بالنسبة فهو واحد بالجنس ، ولا ما كان واحداً بالجنس فهو واحد بالصورة ، ولا ما كان واحداً بالصورة فهو واحد بالعدد . فبين أن مقابل الوحدة الكثيرة . فالكثرة إذن تقال بكل نوع من هذه . فيقال كثير إما لأنه لا متصل فهي منفصلة ، ولأن عنصرها ينقسم للصور ، أو صورها للجنس ، أو إلى ما ينسب إليه . وبين أن الهوية تقال [ص ١١٥] على كل ما عليه الواحد . فالهوية تقال لما بعده أنواع الواحد .

فقد تبين أن الواحد الحق ليس هو شيء من المقولات ولا عنصر ، ولا جنس ، ولا نوع ، ولا شخص ، ولا فصل ، ولا خاصة ، ولا عرض عام ، ولا حركة ، ولا نفس ، ولا عقل ، ولا كل ، ولا جزء ، ولا جميع ، ولا بعض ، ولا واحد بالإضافة إلى غير مثل واحد مرسل ، ولا يقبل التكثير ؛ ولا المركب كثير ولا واحد لما ذكرنا أنه موجود فيه أنواع جميع أنواع الواحد التي ذكرنا . ولا يلحقه ما يلحق مُسامتها .

وإذ هذه التي ذكرنا أبسط مما هي له ، أعنى ما يقال عليه ، فإيقال عليه أشد تكرراً . فالواحد الحق إذن لا ذو هيولى ولا ذو صورة ، ولا ذو كمية ولا ذو كيفية ، ولا ذو إضافة ، ولا موصوف بشيء من باقى المقولات ؛ ولا ذو جنس ، ولا ذو فصل ، ولا ذو شخص ، ولا ذو خاصية ، ولا ذو عرض عام ، ولا متحرك ولا موصوف بشيء مما بقى أن يكون واحداً بالحقيقة . فهو إذن وحدة فقط محض . أعنى لا شيء غير وحدة . وكل واحد غيره فمتكرر . فإذن الوحدة ، إذ هي عرض في جميع الأشياء ، فهي غير الواحد الحق ، كما قدمنا . والواحد الحق هو الواحد بالذات الذي لا يتكرر بته بجهة من الجهات ، ولا ينقسم بنوع من الأنواع ، لا من جهة ذاته ، ولا من جهة غيره ، ولا زمان ولا مكان ، ولا حامل ولا محمول ، ولا كل ولا جزء ، ولا للجوهر ولا للعرض ، ولا بنوع من أنواع القسمة أو التكرار بته .

فأما الواحد بجميع الأنواع غيره ، فإذا كان قيمياً هو فيه بالعرض ، فكل ما كان في شيء يعرض فمرضه فيه غيره ، إما ما ذلك الشيء فيه يعرض ، وإما بالذات . وليس يمكن أن تكون الأشياء بلا نهاية بالفعل . فأول علة للوحدة في الموحديات هو الواحد الحق الذي لم يُفد الوحدة من غيره ، لأنه لا يمكن أن تكون المفيدات بعضها البعض بلا نهاية في البدء .

وعلة الوحدة في الموحديات هو الواحد الحق الأول . وكل قابل للوحدة فهو معلول ، فكل واحد غير الواحد بالحقيقة فهو الواحد بالمجاز لا بالحقيقة ،

فكل واحد من المعجلات للوحدة إنما يذهب عن وحدته إلى غير هوية ، أعني أنه لا يتكثر من حيث يوجد وهو كثير لا واحد مرسل ، أعني مرسل واحد لا يتكثر بته . وليس وحدته شيئاً غير هويته . فإذا كانت كل واحد من المحسوسات ، وما يلحق المحسوسات ، فيها الوحدة والكثرة معاً وكانت الوحدة فيها جميعاً أثراً من مؤثر عارضاً فيه لا بالطبع ، ولا كانت انكثرة جماعة وحدانيات اضطراباً ، فباضطراب إن لم تكن وحدة لم تكن كثرة بته . فإذا تهوى كل كثير هو بالوحدة . فإن لم يكن وحدة ولا هوية الكثير بته ، فإذا كل متهوى إنما هو انفعال يوجد ما لم يكن . فإذا فُيُضِ الوحدة عن الواحد الحق الأول ، هو تهوى كل محسوس ، وما يلحق المحسوس . فيوجد كل واحد منها إذن بهوى بهوية إياها .

فإذاً علة التهوى من الواحد الحق ، الذي لم يفد الوحدة من مفيد ، بل هو بذاته واحد . والذي بهوى ليس هو لم يزل ، والذي ليس هو لم يزل مبدع أى بهوية عن علة . فالذي بهوى مبدع . وإذا كانت علة التهوى الواحد الحق الأول ، فعلة الإبداع هو الواحد الحق الأول . والعلة التي منها مبدأ الحركة ، أعني الحرك مبدأ الحركة ، أعني الحرك هي الفاعل ، فالواحد الحق الأول — إذ هو علة مبدأ حركة التهوى أى الانفعال — فهو المبدع جميع التهويات . فإذا لا هوية إلا بما فيها من الوحدة ، وتوَحَّدَها هو تهويها . فبالوحدة قوام الكل ، لو فارقت الوحدة عادت ودبرت مع الفراق معاً بلا زمان .

فإن الواحد الحق إذن هو الأول المبدع للمسك كل ما أبدع ، فلا يخفى شيء من إمساكه وقوته ، إلا عاد ودبر .

فإن قد تبين ما أردنا إيضاحه من تمييز الواحدات أيظهر الواحد الحق ، المفيد المبدع ، القوى المسك ، وما الواحدات بالمجاز ، أعني بإفادة الواحد الحق جل وتعالى عن صفات الملخدين ، فلنكمل هذا الفن ، واشتله بما يشتمل ذلك نلوا طبيعياً ، بتأييد ذي القدرة الشامة ، والقوة السكاملة ، والجواد الغائض .

ثم الجزء الأول من كتاب يعقوب بن إسحاق الكندي
والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد النبي
وآله أجمعين

فهرس

| صفحة | |
|---------|--|
| ٣ | عصر الكندي |
| ٧ | الترجمة |
| ١٥ | سيرة الكندي |
| | نشأته |
| ١٨ | في بلاط الخلفاء |
| ٢٢ | بين الكندي ورجال الدين |
| ٢٥ | الكندي والفلة |
| ٣٣ | الكندي والأدب |
| ٣٧ | منزلة الكندي في تاريخ الفلسفة |
| ٥٠ | تحليل الرسالة الخطية |
| | بمجموعة الرسائل |
| ٥٤ | رسالتان أمر رسالة |
| ٥٧ | أصول الكتاب |
| ٦٢ | الملل الأربع |
| ٦٧ | تحليل كتاب الكندي |
| ٧٥ | كتاب الكندي إلى المعتصم بالله في الفلسفة الأولى |
| | فهرس تفصيلي |
| ٧٧ | خطبة الكتاب — تعريف الفلسفة والفلة الأولى |
| ٧٨ | المطالب العلمية — هل ، وما ، وأي ، ولم |
| ٧٩ — ٨٠ | في أن تأخذ الحق عن الآتين بيسر الحق وكثيره وأن تشكرهم |
| ٨١ — ٨٢ | موقف رجال الدين |
| ٨٢ | في أن الدين لا يتعارض مع الفلسفة |
| ٨٣ | مخاطبة ودعاء |
| ٨٤ | القن الثاني وهو الجزء الأول من الفلسفة الأولى — في أن الوجود الإنساني وجودان |
| ٨٥ | حسي وعقلي |
| ٨٥ — ٨٦ | المعنى النوعي لا يشتمل للنفس — وكذلك ما لا حيوي له |
| ٨٧ | مثل الخلاء والملاء فوجودها عقلي اضطراراً . |

| صفحة | |
|-----------|---|
| ٨٨ | المنهج اللازم للبحث في الأشياء التي فوق الطبيعة . |
| ٨٩ - ٩٠ | في المناهج - البرهان والإقناع ، والتشثيل والحس . |
| ٩٠ - ٩٢ | في الأزلى - لا يوجد جرم أزلى . |
| ٩٢ - ٩٣ | في أن الجرم لا يمكن أن يكون لا نهاية له بالفعل . وكذلك كل كمية . |
| ٩٣ | في أن الزمان متناه . |
| ٩٤ | في الحركة وأنواعها - وفي أن التبدل فهو لدى الزمان |
| ٩٥ | إن كان جرم كانت حركة اضطراباً |
| ٩٦ - ٩٧ | الجرم والحركة والزمان لا يسبق بعضها بعضاً أبداً |
| ٩٧ | دليل التركيب والائتلاف - الجرم مركب ، والتركيب تبدل . |
| ٩٨ - ١٠٠ | في أن الزمان نهائى في ماضيه وآتيه . |
| ١٠٠ - ١٠٢ | الفن الثالث من الجزء الأول |
| | هل يمكن أن يكون الشيء علة كونه ذاته أولاً - برهان الأيسر والبس |
| ١٠٢ - ١٠٤ | في الجنس والنوع والشخص والفصل والخاصة والعرض العام . |
| ١٠٥ | الواحد يقال على الجنس وجميع ما تقدم . |
| ١٠٦ - ١٠٩ | الوحدة في الجنس والنوع . . . الخ غير حقيقية لأنها أثر من مؤثر . |
| ١١٠ | المتصل الطبيعي والمتصل الصناعي . |
| ١١٠ | الوحدة في المتناف غير حقيقية . |
| ١١١ - ١١٨ | لا توجد وحدة مع الكثرة . |
| ١١٩ | هل اشتراك الوحدة والكثرة بعلّة أو بالبحث والائتلاف . |
| ١٢٠ | اشتراك الوحدة والكثرة بعلّة أخرى غير ذاتهما أرفع وأشرف |
| ١٢١ | الأشياء جميعاً علة أولى أولى غير مجانسه ، ولا مشاكلة ، ولا مشابهة ، ولا مشاركة لها . . هي سبب كونها وقياسها . |
| ١٢٢ | الفن الرابع وهو الجزء الأول - ما الواحد بالحق وما الواحد بالجواز . |
| | في العقليم والصغير . . . |
| ١٢٥ | في الواحد والعديد |
| ١٢٣ | الحركة موجودة في النفس |

| صفحة | |
|---------|--|
| ١٣٤ | النفوس عاقلة بالفعل عند اتحاد الأنواع بها . |
| ١٣٥ | العقل متكثر . |
| ١٣٦ | الواحد الحق لا يقال بشوع العنصر به . |
| ١٣٧ | الواحد الحق لا يتقسم . |
| ١٣٨-١٣٩ | في الواحد |
| ١٤١ | في الواحد الحق الأول المبدع المسك كل ما أبدع |

تصويبات

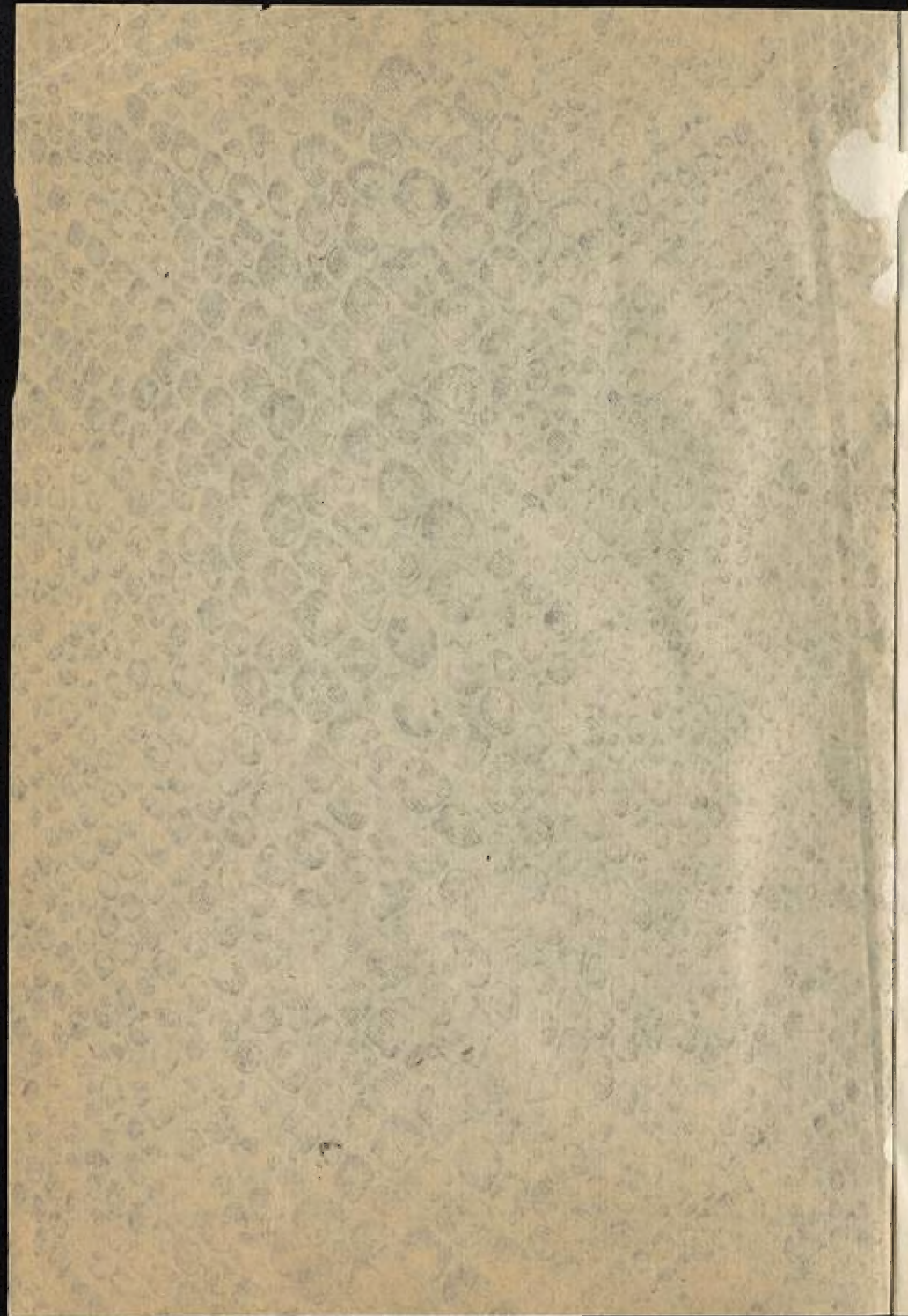
| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|------------|----------------|
| ٢٣ | ١٦ | قدم | قوم |
| ٢٨ | ١١ | بين | ابن |
| ٢٨ | ١٧ | ابن أصيبعة | ابن أبي أصيبعة |
| ٦٢ | ١٥ | العقل | القول |
| ٦٥ | ١٢ | فبالذرة | فالبذرة |

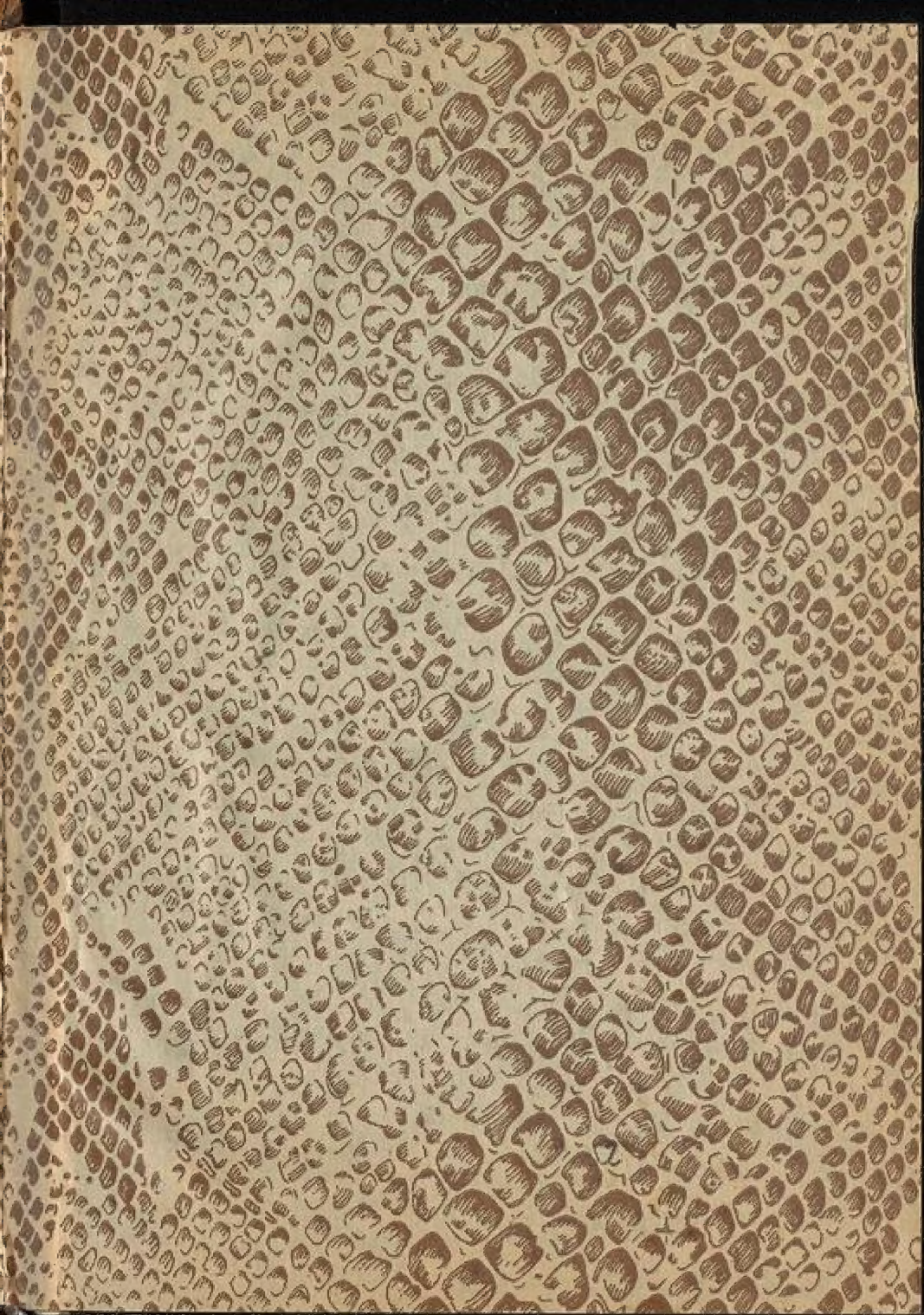
تصويبات وتعقيبات في الرسالة الخطمية

لم نثبت في الهامش جميع التصويبات المتخالفة للأصل لوضوحها . وقد تراءى لنا بعد الطبع أن نعود إلى الأصل مرة أخرى . وأغلب هذا الصواب محتمل .

| | | | |
|----|----|-------------------------------------|--|
| ٧٨ | ١٠ | وإن كل أنثى لها جنس ، فإن ماء . . . | فأما كل أنثى لها جنس ، فإن الماء . . . |
| ٨٤ | ٨ | معونة | مؤونة [الأصل] |
| ٨٤ | ١٢ | لالحفظ | إلى الحفظ |
| ٨٥ | ١١ | يمثل | تمثل |
| ٨٥ | ١٣ | وبالحيوى | هو لا هو [الأصل] |
| ٨٥ | ١٥ | مثال | يمثل |
| ٩١ | ١ | القائم | المقابر [كذا] |
| ٩١ | ٥ | الجنس | الأنس |
| ٩٣ | ١٧ | سناه | متناه |
| ٩٤ | ١ | بعد | توجد [شارة من النسخ لكلمة سابقة] |
| ٩٥ | ٨ | موجودة | في الأصل موجبة وهو غير صحيح |
| ٩٥ | ١٢ | كان | فكان |
| ٩٨ | ١٢ | فإن أمكن غير ذلك | فإن أمكن ذلك |
| ٩٨ | ١٤ | يساوى | مساوى [كذا الأصل] |
| ٩٩ | ١٢ | بلا | لا |
| ٩٩ | ١٢ | وكلمها | فكلمها [بالأصل] |

| صفحة | سطر | خطأ | صواب |
|------|-----|----------------|----------------------|
| ١٠٠ | ١٤ | من لا شيء | لا من شيء |
| ١٠٣ | ٧٤٦ | وجوده | بوجوده [بالأصل] |
| ١٠٣ | ٧ | وعدمه | وبعدمه [بالأصل] |
| ١١٠ | ١٢ | المعروض مستفاد | المعروض فيه مستفاد |
| ١١٢ | ٥ | أيس | ليس [بالأصل] |
| ١١٦ | ٦ | موجودة موجودة | موجودة |
| ١١٨ | ١٢ | فإذن | فإذ |
| ١٢٠ | ١٠ | ما يلحق | ما يلحق |
| ١٢٣ | ٨ | أعظم منه من | أعظم من |
| ١٢٣ | ١٥ | محال يشع | محال شنيع [بالأصل] |
| ١٢٤ | ١ | وبشاعة | وبشاعة |
| ١٢٤ | ٨ | يبين | يبين |
| ١٢٤ | ١ | أيضا قولا | أيضا لا قولا |
| ١٢٤ | ١٧ | مرسلا بالإضافة | مرسلا |
| ١٢٦ | ١٦ | فإذن | فإذ |
| ١٢٧ | ٩ | ولا آحاد | لا آحاد |
| ١٢٧ | ١٢ | العدد الذي | العدد الذي إن |





893.7991

K576

DATE DUE

GL FEB 20 1985

GL MAR 17 1985

REF OCT 15 1987

DEC 10 1990

NOV 26 REC'D

201-6503

Printed
in USA

FEB 12 1992

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES

0111816848



0111816848

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58848550

893.7991 K576

Kitab al-Kindi ila a